



PROVISIONAL

A/38/PV.75
6 December 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(بنما)	السيد إيويكا	الرئيس :
(سنغافورة)	السيد طلسي (نائب الرئيس)	نم :
(الجزائر)	السيد سحنون (نائب الرئيس)	نم :

— مسألة ناميبيا : [٣٦] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال
- (د) تقارير الأمين العام
- (هـ) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DG2-

، مسع الحرس على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر . 0750, 2 United Nations Plaza

83-64406/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/38/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/38/23 (Part V) ، A/AC.109/743 ، و 744 ، و 748)
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال (A/CONF.120/13)
- (د) تقارير الأمين العام (A/38/183 و 2 و A/38/525)
- (هـ) مشروع قرار ((Part II) A/38/24 و Corr.1)

السيد بيريز (شيلي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : عـقـد
المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال بباريس ، في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/أبريل ، وبعد ذلك وافق مجلس الأمن في آيار/مايو على تخصيص سلسلة من الاجتماعات لبحث مسألة ناميبيا ، ثم اعتمد قرارا طلب فيه من الأمين العام ، ضمن أمور أخرى ، أن يقوم بسلسلة من الاتصالات بشأن هذه المشكلة التي تقلق المجتمع الدولي قلعا بالغا .

وقام الأمين العام بزيارة لبريتوريا وناميبيا وأنغولا ، في آب/اغسطس الماضي لتنفيذ مهمته ، لكي يقوم بمحادثات تتيح أخيرا تنفيذ خطة استقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد عرض الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويار في تقريره الى مجلس الأمن التقدم الذي أحرز في محادثاته مع حكومة جنوب افريقيا . وأوضح كيف أن معظم المسائل التي ظلت معلقة وفيما يخص تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد حلت .

وفيما بعد ، في تشرين الأول / أكتوبر طلب مجلس الأمن في قراره ٥٣٨ (١٩٨٣) من الأمين العام ، أن يقدم تقريراً جديداً بشأن الوضع على أن يقدم ذلك التقرير قبل ٣١ كانون الأول / ديسمبر من هذا العام .

وسرهن وقوع هذه الاحداث ذات الالهية البارزة خلال العام الحالي على القلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي تجاه قضية ناميبيا .

فعندما اعتمدت الجمعية العامة منذ ١٧ عاماً القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي أنهى الانتداب الذي كانت عصبة الامم قد منحتة لجنوب افريقيا لادارة ناميبيا ، لم يتصور احد أن يتاجل تنفيذ ذلك القرار الى ما لا نهاية تقريبا ، بما يتعارض ورغبات والتزامات الاغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة تعارضا سافرا .

وفي عديد المقررات التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة لم يكف المجتمع الدولي عن اعادة تأكيد تصميمه على تحقيق استقلال ناميبيا بأسرع ما يمكن وبلا قيد أو شرط يزيد على ما حدد قبلا . وكما أيدت محكمة العدل الدولية ذلك الموقف .

وقد تولى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وشيلي عضويه ، التمثيل القانوني لناميبيا حتى استقلالها بموجب مقرر اتخذته الجمعية العامة . وربما كان ذلك أقوى دليل على أن الأمم المتحدة ترفض احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . علينا أن نضطلع بمسؤوليتنا التي تتحدد السير بناميبيا نحو الاستقلال ، بأسرع ما يمكن ، بالوسائل السلمية . وفي هذا الصدد ، نؤيد الجهد الذى يبذله فريق الاتصال للتوصل الى تسوية لهذا الوضع . ومع ذلك ، فإننا نعتقد أنه ينبغي مضاعفة الجهود لتجنب الشعور بالخطير بالاحباط وعدم الثقة لدى المجتمع الدولي . كما ندرك أيضا مدى تلهد دول خط المواجهة ونيجيريا بحق على ايجاد حلول فورية وفعالة لمسألة تأخر حلها بأكثر ما ينبغي . ان شيلي التي ظلت تناضل من أجل قضية ناميبيا في هذه الجمعية ومجلس الأمن ، ولجنة انهاء الاستعمار ومجلس الأمم لناميبيا ذاته ، نادت دائما بالحل السلمي لهذه المشكلة .

وفي هذا الصدد ، فإننا نعرب عن سرورنا ازاء المبادرة التي قام بها الأمين العام بالاشتراك مع كل الأطراف المعنية مباشرة . وفي العام الماضي ، طلب اليها السيد بيريز دى كويران أن تتدبر الحاجة الى بذل مزيد من الجهود ، لأنه بعد ان تكرر الفشل ، بدت أخيرا بارقة أمل ونجاح ومن الممكن أن نقول الآن أن المجتمع الدولي قد بدأ يشعر حقاً ، بفضل الخطوات التي اتخذها الأمين العام ، ان استقلال ناميبيا ليس ضرباً من الخيال . ان قضية ناميبيا هي قضية الأمم المتحدة بأكملها . فعلى كل منا نصيبه من المسؤولية وقد تعهدنا جميعاً بالقيام بها .

وهذا هو السبب في اننا نرفض الموقف المتطرف الذى يقفه من يحاولون استخدام مسألة ناميبيا كمحفل لمناقشة منازعات الشرق والغرب . كما نرفض أيضاً مجدداً ، وبمسؤولية الاتهامات الخرقاء التي لا أساس لها والتي توجه بطريقة غير مسؤولة ضد بعض دول الطرف لجنوبي امريكا اللاتينية ، بأنها قد دخلت في ائتلاف من محض الخيال مع بلد ادانت تلك البلدان ما ينتهجه من سياسات وممارسات الفصل العنصرى وحاربتها علناً . ونحن ،

ابتغاء لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنهاء احتلال ناميبيا غير المشروع ، ينبغي أن نوحّد جهودنا ونتعاون لتعزيزا لمهمة الأمين العام ولا نضعف ما يبديه السيد بيريز دى كوبيار من اهتمام وما يحققه من تقدم بتوجيه سباب ليس له ما يبرره أو الانخراط فى ممارسات ديماجوجية .

ان شيلي ، بلد ناصروايد دائما مبدأ التسوية السلمية للنزاعات من خلال الوسائل المعترف بها في القانون الدولي والتي يؤيدها ميثاق الأمم المتحدة ، تعتقد انه ينبغي ألا ندرسها في سعيها نحو تحقيق حل سريع لمسألة ناميبيا ، بلا أية تكتيكات ترمي الى التأخير أو تشتيت الانتباه ، وفقا للخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فهذه مسؤوليتنا ولن نتخلى عنها . والتأخيرات التي لا يوجد ما يدعو اليها لا توحى بتأييد الاحتلال غير المشروع للاقليم فحسب ، بل وقد تترتب عليها اشد النتائج خطورة ، بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

السيد ستروتشكا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية من الروسية) ان الاحتلال غير المشروع لأراضي ناميبيا الذي استمر لسنوات عديدة حتى الآن والقمع الاستعماري لشعبها ، قد وصفا بحق ، ليس لا من جانب منظمتنا فحسب بل ومن جانب المجتمع الدولي بأكمله والرأى العام العالمي ؛ بأنها مشكلة ذات أهمية استثنائية . فالأمر متعلق هنا بحالة صارخة من حالات الاصرار على ادامة الممارسات الاستعمارية ، والانتهاك الصريح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي . وليست المسألة قاصرة على تفويض سلطنة منظمتنا . فجمهورية افريقيا الجنوبية التي تحتل ناميبيا تطبق على شعب ناميبيا ممارسات الفصل العنصرى التي تطبقها على شعبها ، كما تستخدم بصورة غير مشروعة اقليم ناميبيا للقيام بأعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة لها .

وقد أدى كل ذلك الى وضع جعل الجزء الجنوبي من افريقيا بؤرة من أخطار التوتر في عالم اليوم . وناميبيا ، من عدة جوانب ، ذات أهمية كبرى لرخاء جنوب افريقيا الاقتصادى . ويفضل المساعدات السخية التي يقدمها الحلفاء الغربيون واحتكاراتهم ،

تواصل جنوب افريقيا افكار شعب ناميبيا ، والدليل على ذلك وارد ، بين جملة أمور ، في البيانات التي تتضمنها الوثيقة A/AC.109/744 ، والقائلة انه في اواخر السبعينات ، وصلت أرباح احتكارات جنوب افريقيا والبلدان الغربية التي حققتها من أنشطتها في ناميبيا الى ارقام جعلتها تمثل حوالي ٤٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وهلاوة على ذلك ، أخرج من ناميبيا ٣٦ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، بينما لم يستخدم لصالح الشعب النامبيي الا ما يقل عن ١٠ في المائة من القيمة التي أوجدتها سواعد النامبيين في استغلال الموارد الطبيعية والمادية لناميبيا . ولا يزال نهب موارد ناميبيا الطبيعية مستمرا رغم الحاجة الى وضع حد لذلك الموقف ، على النحو الوارد بوضوح في المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ويستخدم نظام بريتوريا ناميبيا أيضا كقاعدة لاجراء التجارب العسكرية الضخمة والقيام بالتدريبات العسكرية واختبار الأنواع الجديدة من الأسلحة . وانطلاقا من أراضي ناميبيا ، تقوم جنوب افريقيا بأعمالها العدوانية ضد جيرانها من الدول الافريقية المستقلة ، ويجرى ذلك وفقا للأهداف السياسية والعسكرية والاستراتيجية للدوائر الامبريالية الرئيسية وعلى رأسها واشنطن ، سواء في منطقة الجنوب الافريقي أو في العالم على نطاق شامل .

فالأهداف والمفاهيم الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية لجنوب افريقيا وحلفائها الغربيين هي السبب الرئيسي وراء رفض بريتوريا انهاء احتلالها لناميبيا واثاحة الفرصة أمام شعب ناميبيا لممارسة حقه في تقرير المصير ، وتجاهلها قرارات الأمم المتحدة ، وعرقلة خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا . فهي تتعطل ، بالاشتراك مع واشنطن ، وفقصا لمصالحها ، بذرائع ملفقة لعاقة تنفيذ تلك الخطة . وقد انعكست مصالح وافكار بريتوريا وواشنطن بوضوح في المطالبة الوقحة بربط مسألة منح الاستقلال لناميبيا بانسحاب الوحدات الاممية الكوبية من أنغولا . وبريتوريا التي تعمل وفقا لمصالح واشنطن ، تريد استخدام الجهود التي تبذل من أجل استقلال ناميبيا كذريعة للتدخل السافر في الشؤون الداخلية لأنغولا .

وفي الوقت نفسه يلجأ نظام بريتوريا الى البطش العسكى الغاشم لسحق حركة استقلال الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو). فقد حوّل ناميبيا الى معسكر حربي ضخم ، وقام الآن بنشر ما يزيد على ١٠٠ ألف من الجنود والمرتزة في اقليم ناميبيا . وهو يجند الناميبيين باستخدام القوة والعنف ويستخد مهم في تعزيز صفوف جيش الاحتلال الاستبدادى ، ومن ثم يدفع بالعديد من شباب ناميبيا الى مغادرة وطنهم . وتقوم حكومة بريتوريا بتطبيق مجموعة واسعة من التدابير القمعية ضد السكان المدنيين في البلد . وقد قامت بسجن العديد من الزعماء السياسيين الناميبيين والأعضاء في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودأبت على تعذيب أولئك السجناء الوطنيين . وهي تحاول باستمرار أن تخلق نوعا من الائتلاف بين الانتهازيين والخونة لكي تفرض شكلا من أشكال الاستعمار أو الاستعمار الجديد وتديم سيطرتها على ناميبيا . وعملا على تحقيق ذلك ، تواصل جهودها الرامية الى اشاعة الشقاق والفرقة في الوحدة الوطنية وفتتت السلامة الإقليمية لناميبيا .

بيد انه لا هذا الحشد الضخم لقوات جنوب افريقيا ولا أى ضغط أو اجراء قمعي تقوم به قوات الاحتلال التابعة لنظام بريتوريا قد تمكن حتى الآن أو سيتمكن مستقبلا من أن يسحق ارادة شعب ناميبيا في تحقيق الحرية والاستقلال . فكل ذلك لم يوقفنا ، والحقيقة انه لا يمكن أن يوقف ، الأنشطة العسكرية للطليلة العسكرية والقيادة العقائدية للشعب الناميبي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي ينشط مقاتلوها من أجل الحرية في غالبية الأراضي الناميبية .

ولم يؤد عدوان جنوب افريقيا على الدول المستقلة في الجزء الجنوبي من افريقيا الى انقاص المعونة المقدمة منها الى شعب ناميبيا المكافح . بالرغم من أن تلك المساعدة تقدم بكلفة مادية وبشرية باهظة .

وإذا نتكلم عن الاحتلال المستمر لناميبيا والعدوان الذى يقوم به نظام بريتوريا ، نستطيع أن نغفل الإشارة الى الموقف الذى تقفه بعض البلدان الغربية ، فالدعم

الدبلوماسي والسياسي والاستراتيجي والعسكري الذي تقدمه لنظام بريتوريا الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى وإسرائيل مطلب أساسي يتيح لبريتوريا مواصلة سياستها العدوانية والاستعمارية القائمة على الفصل العنصري . فالتأييد من الغرب يخلق أرضية خصبة لكل تلك المظاهر المؤسفة لسياسة نظام الفصل العنصري الداخلية والخارجية ، بما في ذلك إهدار الحقوق الأساسية للشعب الناميبي . كما تساعد تلك الدول بريتوريا أيضا باستخدام حقها في النقض المرة تلو المرة كلما نظر مجلس الأمن مسألة فرض العقوبات الاقتصادية . كما أن صندوق النقد الدولي أظهر كرمًا بالغًا بمنحه جنوب إفريقيا قرضا سخيا تجاوز بليون دولار أمريكي . وتحصل بريتوريا ، أما مباشرة ، وأما عن طريق تراخيص من شركات إنتاج الأسلحة على ما تحتاجه من سلاح وعتاد عسكري لنشر الإرهاب في أنحاء البلاد والقيام بما ترتكبه من أعمال الاحتلال والعدوان ضد الدول الأخرى . وأشير بصفة خاصة إلى الأسلحة الموردة إلى جنوب إفريقيا من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، والأسلحة المنتجة في جنوب إفريقيا بموجب تراخيص صادرة من شركات السلاح بإيطاليا وفرنسا ودول غربية أخرى . ولقد ساعدت المعونة التي يقدمها الغرب وإسرائيل وما زالت في الواقع تساعد جنوب إفريقيا على إحراز تقدم كبير نحو حياة قدرتها النووية الخاصة بها مما يسبب القلق ويثير مخاوف لا للدول المجاورة فحسب ، بل ولكل المحبين للسلم من أعضاء الجنس البشري . وتساهم احتكارات الدول الغربية مساهمة كبيرة عن طريق علاقاتها الاقتصادية في دعم الآلة العسكرية لنظام الفصل العنصري ، وهي منغمسة ، بالاشتراك مع شركات جنوب إفريقيا ، في نهب الموارد التي تشكل الأماكن الأساسية لتواجد الاقتصاد الناميبي في المستقبل .

وتوضح ورقة عمل الأمانة العامة A/AC.109/744 أن الشركات عبر الوطنية لألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا تقوم ، بالإضافة إلى شركات جنوب إفريقيا باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا . ومن ثم فإنه ليس من قبيل

المصادفة ان تعارض تلك القوى انهاء الاستعمار واحترام الحقوق الأساسية للانسان وتحقيق السلم والأمن في الجنوب الافريقي ، وهي القوى الجاهدة الان بزعامة حكومة ريغان ، في زعزعة الوضع في أوروبا والعالم أجمع ، وهي القوى التي ذهبت الى حد اذكاء نيران سباق التسلح وزيادة مخاطر نشوب حرب نووية ، وهي ايضا القوى العاملة ضد المصالح الحيوية لكل الشعوب في كل القارات .

ان موقف تشيكوسلوفاكيا بشأن مشكلة ناميبيا معروف جيدا . وطبقا لما جاء في رسالة رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والسكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي السيد جوستاف هوساك التي وجهها الى مؤتمر باريس الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، تدین جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية استمرار احتلال قوات نظام الفصل العنصرى غير المشروع لاقليم ناميبيا ، والاعاقة غير المشروعة لأية فرصة تتیح لشعب ناميبيا أن يمارس حقه في تقرير المصير ، كما تدین أعمال العدوان المسلح السافر التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المستقلة وهي الاعمال التي تسيئ جنوب افريقيا استخدام اراضي ناميبيا لتقوم بها .

اننا نطالب باصرار بمنح الاستقلال لكل اقليم ناميبيا بما في ذلك خليج والفيس والجزر المتاخمة للساحل ، وندین بشده أى محاولة لربط ذلك بالالتزام بمنح ناميبيا استقلالها بأية أمور أخرى لا علاقة لها البتة بالمسألة .

ولقد تضامنت تشيكوسلوفاكيا دائما ، وفقا لمبادئ سياستها الخارجية مع الشعوب الافريقية في كفاحها من أجل التحرر ، وأيدت تشيكوسلوفاكيا دائما وما زالت تؤيد شعب ناميبيا بقيادة مثله الشرعي والوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نضاله العادل من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال . ونحن ندعو الى تعزيز دور الامم المتحدة في التوصل الى تسوية للمسألة الناميبية بما يتفق وتطلعات شعب ناميبيا .

وسوف نواصل العمل على اتخاذ تدابير فعالة يمكن ان تؤدي الى تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة ، الصادرة عن الامم المتحدة بصفة عامة ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وبصفة خاصة ، ونحن نعتقد ان فرض عقوبات الزامية شاملة إعطالا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، سيجبر نظام بريتوريا على تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وبهذا الشكل يمكننا ان نضمن لشعب ناميبيا ممارسته الغورية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وحقه في التنمية الحرة المستقلة في وطنه ، بما يتفق وتطلعاته التي تحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره .

السيد داليز (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي

اولا ان اشيد اشادة صادقة بالمناضلين من اجل الحرية في ناميبيا ، الذين يخوضون— تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية — كفاحا مجيدا للتحرير الوطني ، ولا ييخلون بالتضحيات ليصبحوا بشرا احرارا في وطن موحد بما في ذلك خليج والفيز وتلك الاشادة ، الى جانب انها دليل قاطع على التزام شعب الرأس الأخضر غير المشروط بقضية اشقائنا الناميبيين في كفاحهم ضد الاستغلال والقمع والعنصرية ، دليل ايضا على اعترافنا ، بوصفنا اعضاء في المجتمع الدولي ، بهذا الشعب الباسل الشجاع الذي يكافح ويستشهد ، لا من اجل تحرير وطنه فحسب ، ولكن من اجل الدفاع عن مبادئ منظمنا وقيمها .

في عام ١٩٧٨ ، بعد الانتصارات العسكرية والسياسية والدبلوماسية المتوالية التي حققتها سوابو ، وتصريحات جنوب افريقيا بأنها على استعداد للمشاركة في البحث عن حل سلمي لمسألة ناميبيا ، تصورنا ان الظروف الموضوعية وغير الموضوعية من اجل استقلال ناميبيا قد توافرت ، وانه لم يعد علينا الا التوصل الى اطار مؤسسي لتحقيق ذلك الاستقلال، وبالتالي اخذ فريق الاتصال على عاتقه مسؤولية وضع خطة وفقا لذلك ، تضمنها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي قبله المجتمع الدولي بعد دراسة ، باعتباره الاطار السياسي الممكن لتحقيق استقلال ناميبيا .

اننا لا نعتزم سرد تاريخ مسألة ناميبيا في الامم المتحدة منذ انهاء ولاية جنوب افريقيا على ذلك الاقليم بموجب القرار ٢١٤٥ (د-٢١) ؛ ولا نعتزم وصف الموقف المتعنت المتعجرف الذى يتخذه العنصريون في بريتوريا من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، فذلك كله معروف للجمعية تمام المعرفة .

لكنه من واجبنا جميعا حتى يمكننا تقييم هذه المناقشة تقييما سليما ، ان نتذكر ان السنوات الخمس التي انقضت منذ اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تميزت - بين جملة امور - من ناحية ، بالنضج السياسي والشعور العظيم بالمسؤولية اللذين ابداهما بشكل كاف زعماء سوابو في سعيهم المستمر للتوصل الى حل سلمي لمسألة ناميبيا . ومن ناحية اخرى بعناد وتعنت جنوب افريقيا التي اختلقت سلسلة من الذرائع السياسية لكي تحول دون حصول ناميبيا على استقلالها الحقيقي عن طريق تسوية تفاوضية .

وهذان الموقفان يذكراننا الى حد كبير بقصة " الذئب والحمل " الخرافية التي كتبها الشاعر " لافونتين " ، مع اختلافين اثنين يميزان القصة الخرافية عن الواقع . ففي القصة يعترف الذئب بنيته الحقيقية في التهام الحمل ، بينما لم تتحل جنوب افريقيا بعد بالشجاعة المعنوية للاعتراف بأنها لا تريد الاستقلال الحقيقي لناميبيا . والحمل في القصة وحيد ولا يستطيع الدفاع عن نفسه ، وناميبيا هنا قوية بشعبها المستعد لتقديم كل التضحيات من اجل انتزاع حريته ، ووضوح رؤية قيادتها سوابو الثابتة على مبادئها دأما ، تلك المبادئ التي سيؤدي تطبيقها حتما الى استقلال ناميبيا استقلالا حقيقيا . والى جانب شعب ناميبيا ايضا تقف افريقيا وكل المجتمع الدولي الذي يتمسك بالسلم والحرية . لذلك فان الانتصار اكد في هذه الحالة .

وفي رأينا ان مناقشة هذا البند الهام من جدول الاعمال لن تكون لها مغزى ما لم يضغط المجتمع الدولي - الممثل هنا بأعضائه - بكل حزم بمسؤولياته تجاه مسألة ناميبيا ، بما يتكافأ والوضع الحقيقي . فالأمر لم يعد متعلقا باثارة المشاكل الحقيقية أو ايضاح المسائل . فالأمين العام للأمم المتحدة يؤكد في تقريره المتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن

٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) (S/15943)، ان جنوب افريقيا وافقت على ان كل السائل
 الجهورية المتعلقة بهذين القرارين قد سويت .
 ونود اغتنام هذه المناسبة لكي نهني الامين العام السيد خافيير بيريز دى كوييسار
 للجهود الدؤوبة التي يبذلها بحثا عن حل تفاوضي يؤدي الى الاستقلال الحقيقي لنايبيا .
 وطبقا لتقريره ، ما زالت المشكلة الوحيدة القائمة وجود القوات الكوبية في انغولا .
 ويرى وفد الرأس الاخضر ان وجود القوات الكوبية في انغولا ، امر يدخل في نطاق
 الممارسة السيادية الكاملة لدولتي انغولا وكوبا ، ويستند الى ميثاق الامم المتحدة . ولا توجد
 أية صلة مكانية او زمانية بين هذا الموضوع واستقلال ناميبيا ، الذي يعتبر نزاعا بين جنوب
 افريقيا والمجتمع الدولي . ويرفض القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) الذي اعتمدته مجلس الأمن في ٢٨
 تشرين الاول / اكتوبر الماضي ، رفضا قاطعا فكرة الربط باعتبارها مسألة دخيلة وغير ذات صلة،
 وبالتالي لا تتماشى مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبذا فإنه حسم تلك المسألة بشكل نهائي .

وبالتالي ينبغي أن تسفر هذه المناقشة عن اتخاذ موقف حازم من جانب المجتمع الدولي ، يمكننا ، خلال اطار زمني محدد ، من وضع حد لهذا النزاع الذي يسبب معاناة كبيرة لشعب ناميبيا ، والذي يثقل على ضمايرنا جميعا ، نظرا لمسؤوليتنا المباشرة أو غير المباشرة على حد سواء . ان النتيجة الوحيدة لعدم اتخاذ موقف واضح وقاطع خلال هذه الدورة ، ستكون تفاقم التوترات في ذلك الجزء المتفجر من افريقيا ، وهي توترات لن تخدم نتائجها غير المتوقعة السلم بأي حال من الأحوال .

ان بعض البلدان الغربية التي لها علاقات تاريخية واقتصادية وعلاقات أخرى مع جنوب افريقيا ، لم تتحمل بشكل واضح بعيد عن الالبهام مسؤولياتها بالنسبة لتلك العملية بل لجأت اما الى ترديد مواقف بريتوريا أو وضع مسألة ناميبيا في اطار حالات لا علاقة لها بجنوب افريقيا . ونحن نناشد تلك البلدان أن تتدبر المسألة بجدية وهدوء . وندعوها الى اعادة النظر في نهجها تجاه الحالة في الجنوب الافريقي ونحثها على الافادة من علاقاتها بجنوب افريقيا في اقناع نظام بريتوريا ، بأن من صالحه أن يتخلى عن عناده ويشارك بصدق في اغتنام أية فرصة تتاح مستقبلا ليجاد حل سلمي للنزاع .

ان مسألة ناميبيا مسألة استعمار ، وينبغي تحليلها وحسمها بوصفها كذلك ، اذ أن اخراجها من ذلك الاطار - والنزج بها في اطار علاقات الشرق والغرب - يشوه طبيعتها الحقيقية ويزيد من الصعوبات التي تعرقل اقامة السلم في المنطقة .

ان كفاح شعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، شأنه شأن كل كفاح مناهض للاستعمار ، جزء من الكفاح العالمي للشعوب لنيل حقها غير القابل للتصرف في الاستقلال والحرية . ان جهود الجماهير المقهورة في ناميبيا من أجل التغلب على القمع ينبغي أن تلقى استجابة أكثر ملاءمة من جانب المجتمع الدولي ، الذي ينبغي أن يفهم ان ما يمارسه نظام بريتوريا من قهر وعنصرية واضطهاد لا الجهود المشروعة للشعب الناميبي هو المسؤول عن الأزمة في الجنوب الافريقي ، وهي ليست أزمة موقوتة ، بل أزمة عضوية - أي أزمة اقتصادية وسياسية وعقائدية ، وأن مجرد الاصلاحات ، أو التسويات الداخلية ، أو التعديلات

الدستورية لا تكفي ، بالتالي ، للتغلب على تلك الأزمة ، وان التغلب عليها يتطلب ايجاد توازن جديد للقوى ، وظهور عناصر جديدة وهياكل سياسية وفلسفية جديدة ، والقيام باعادة هيكلة أساسية للدولة وأيديولوجيتها . ولا يتأتى ذلك عن طريق اصلاحات . فالعملية لا يمكن عكس اتجاهها ، ومن المحتم السير فيها الى منتهاها . لقد أبدى شعب ناميبيا بالفعل استعدادا كافيا للمساهمة في اقامة مجتمع يمكن لجميع الناميبيين أن يعيشوا فيه في وئام وسلم وديمقراطية .

وعلى نظام بريتوريا أن يفهم الظاهرة بكل أبعادها المركبة ويبدى استعدادا حقيقيا للاسهام الفعال في حل المشكلة . وعليه أن يفهم أن التناقض لا يوجد خارج نطاق ناميبيا وجنوب افريقيا ، وانما في داخل ناميبيا وجنوب افريقيا . وهذا التناقض هو الذى يولد الطاقة الثورية التي ستقوم بقيادة سوابو ، بالتخلص من القهر والاستغلال والعنصرية . وتتوقف فداحة الألم الذى سيدفع ثمننا لذلك على مدى تفهم الدوائر الحاكمة في بريتوريا واصدقائها الغربيين حقا لمسألة الجنوب الافريقي ، وخاصة مسألة ناميبيا .

ان أولئك الذين يترددون في الاضطلاع بمسؤولياتهم من أعضاء هذه الجمعية ، انما يعطون ، الى حد ما ، مصداقية لنظام بريتوريا ويشجعونه على مواصلة انتهاج سياسته اللاانسانية القائمة على الاستعمار العنصرى ، وسيضطرون ان عاجلا أو آجلا الى الأسف ، مثلما نأسف جميعا ، لذلك العنف الذى قد تصاعد بالضرورة مع تصاعد القمع . وسيحكم عليهم التاريخ نفس حكمه على الاقلية العنصرية بوصفهم اعداء لشعب ناميبيا ولافريقيا ككل .

ولكي تكون هذه المناقشة مفيدة كما نريد لها ، ومن أجل استعادة مصداقية منظمتنا - التي تعرضت للتشكيك بسبب صلف جنوب افريقيا واستمرار تحديها - ينبغي علينا أن نلتزم بسلسلة من التدابير الأساسية اللازمة لرساء السلم في الجنوب الافريقي . ويود وفد بلادى أن يؤكد على ما يلي بما يمكن اتخاذه من تدابير : الادانة القاطعة لهجمات جنوب افريقيا المتوالية على بلدان خط المواجهة ، خاصة أنغولا ، وليسوتو ، وموزامبيق ، وزامبيا ، الوقف الفورى لكل دعم مادى ، وعسكرى ، وبشرى ، تقدمه

جنوب افريقيا للعصابات المسلحة التي تقوم بأعمال زعزعة الاستقرار في أراضي أنغولا وموزامبيق وغيرهما من بلدان خط المواجهة ؛ الانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات جنوب افريقيا من أراضي أنغولا ؛ تفويض الأمين العام في أن ينظم ، في اطار زماني محدد ، مؤتمرا على غرار مؤتمر جنيف للاتفاق على الطرائق العملية لحصول ناميبيا على الاستقلال .

وأود قبل أن اختتم كلمتي ، الاعراب عن تقديرنا الكبير لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي قام ، تحت القيادة النشطة للسفير بول لوساكا ، بعمل نموذجي في الاضطلاع بالولاية التي أعطيت له في عام ١٩٦٧ باعتباره السلطة القانونية لناميبيا لحين الاستقلال .

ونشيد اشادة خالصة ببلدان خط المواجهة للتضحيات البشرية والمادية التي قدمتها دفاعا عن شرف افريقيا ومبادئ منظمنا .

ونؤكد من جديد تضامن شعب الرأس الأخضر، والحزب الافريقي لاستقلال الرأس الأخضر ، تضامنا غير مشروط مع شعبي أنغولا وموزامبيق الشقيقين وحزبي طليعتيهما حزب العمال - ميلا ، وحزب فريليمو - اللذين كانا ضحيتين لعدوان جنوب افريقيا المستمر بسبب دفاعهما الثابت عن مبادئهما .

وأخيرا نود أن نؤكد من جديد لشعب ناميبيا البطل وحركته الطليعية ، سوابو، انه يمكنه الاعتماد على التضامن النضالي من جانب شعب الرأس الأخضر الى أن يحقق التحرر التام لبلاده .

السيد كوكاي بور (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع هنا

للعام السابع والثلاثين على التوالي لبحث مشكلة لاتزال تتورق ضميرنا . وكما نعي جيدا ، انقضت ١٧ عاما منذ أعلنت الأمم المتحدة عدم مشروعية حكم جنوب افريقيا في ناميبيا وتولت المسؤولية المباشرة عن الاقليم . ومنذ ذلك الحين ظلت المسألة موضع اهتمام متزايد في مختلف المحافل ومختلف القرارات الصادرة عنها .

ومع ذلك ، فإن العديد من الجلسات والعديد من القرارات لم تغير الحالة عما كانت عليه . ولا تزال ناميبيا تحت السيطرة غير القانونية لنظام جنوب افريقيا الاستبدادي ، ولا يزال شعبها محروما من حقبة الأساسيين في الاستقلال وتقرير المصير . ولا تزال مسألة ناميبيا اليوم من أقدم مشاكل انهاء الاستعمار المعروضة على هذه الهيئة وأكثرها مدعاة للحنن ، وأحد أكبر التحديات التي يشكلها بلد منفرد - هو جنوب افريقيا في هذه الحالة - لسلامة ومبادئ منظومة الأمم المتحدة .

ان حكم جنوب افريقيا غير المشروع يعتبر ادامة للاستعباد الاستعماري في عالم خلا من الاستعمار ، واهانة في الصميم للكرامة الانسانية ، وتهديدا متزايدا للسلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

ولا رغبة لدى في الاطناب في سرد التفاصيل التاريخية لهذه المسألة ، اذ انها أصبحت موثقة توثيقا جيدا . فسجلات غدر جنوب افريقيا وخداعها واعمال التحدي والا زدراء التي تواجه بها قرارات الامم المتحدة أصبحت الآن من الامور المعروفة لنا جميعا . وتتخذ هذه الاعمال أشكالا عدة ، اكثرها وضوحا انشاء هيكل اداري لحماية مصالح النظام السياسية والاقتصادية وممارسة أعمال القمع الوحشية ضد الشعب الناميبي ، واضفاء الطابع العسكري على ناميبيا ، وارتكاب اعمال العدوان والتدخل والتخريب المتكررة ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة والقيام بالمحاولات التي لا تنقطع لتشويه سمعة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بل والقضاء عليها ، ومواصلة الاستقلال عديم التورع لموارد ناميبيا الطبيعية الثرية ، واستحداث قدرة التسليح النووي ، وحكم ناميبيا حكما مباشرا ، واخيرا وليس اخرا ، ابتكار تكتيكات اشارة الاعتراضات الجديدة وتحويل الانتباه عملا على تعطيل عملية التفاوض حول استقلال ناميبيا الى ما لا نهاية . والواقع ، ان الامر لا يتطلب تقدما يوثق ما يصدر عنه حكم جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا من دوافع وما يتصف به من عنف فني عن التصوير ، كما انه من غير الضروري ان نذكر هذه الجمعية بفضاظة النظام ، الذي تغلغل في كل نسيج الحياة الاجتماعية الناميبية .

فسجلات نظام بريتوريا تزودنا بدليل لا يدحض على ان جنوب افريقيا قد لجأت بصورة متعمدة ومنظمة الى جميع الوسائل الممكنة لعاقة تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ومن الواضح كل الوضوح ان جنوب افريقيا لا تنوى اطلاقا ان تلتزم نفسها بانتقال ناميبيا سلميا الى حالة الاستقلال فما بالنا بأن تصبح ناميبيا حرة ومستقلة .

ومن الواضح أيضا ان جنوب افريقيا تمكنت من مواصلة انشطتها غير المشروعة والخطرة في ناميبيا ، والتمادي في تحدى الارادة الجماعية للمجتمع الدولي بفضل ما تتلقاه من التأييد والمساندة من بعض البلدان ، لاسيما ، في المجالين العسكرى والاقتصادى . ولهذا السبب ، اصبحت مطالبة المجتمع الدولي المتكررة بفرض عقوبات الزامية وعزلة سياسية واقتصادية على جنوب افريقيا ، عديمة المعنى . وانه لما لا يطاق حقا ان نرى بلدا واحدا يرفض بازدراء كامل ارادة المجتمع الدولي وتصميمه ، وممع ذلك يظل - فيما يبدو - متمتعا بالمناعة من كل عقاب او اذانة من جانب المجتمع الدولي .

ومما يدعو الى الشعور بالاحباط وبالعلاسى بنفس القدر ، ان ما يسمى بعملية الربط - وهي قضية لا علاقة لها بخطة الامم المتحدة - قد أقحمت على عملية التفاوض ، وأصبحت الان فيما يبدو ، عقبة كبرى تعوق التنفيذ العاجل للخطة . ان اصرار جنوب افريقيا على ان تظل هذه القضية شرطا مسبقا لتسوية مشكلة ناميبيا هو بطبيعة الحال مثال من احدث الامثلة - واني واثق من انه لن يكون اخرها - على تكتيكات التأخير المتعمدة التي يستخدمها نظام بريتوريا . ولعل الممثلون يتذكرون ان المفاوضات الاخيرة ، شأنها شأن سابقتها ، قد وُعدت المرة تلو الاخرى ، بسبب ما أبداه ذلك النظام من سوء نية .

لقد اعتبر المجتمع الدولي سياسة الربط التي تنتهجها بريتوريا سياسة غير مبررة اطلاقا ولا موضع لها في اطار خطة الامم المتحدة . كما أدرك المجتمع الدولي منذ وقت طويل ان مسألة ناميبيا أساسا ليست الا مشكلة من مشاكل تصفية الاستعمار . وقد أدينت تلك السياسة التي تنتهجها جنوب افريقيا ، بل ورفضت ، مرارا وتكرارا في الدورات الماضية لهذه الجمعية ، ومؤخرا جدا في مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز الذى عقد بنيودلهي في آذار/مارس الماضي ، والمؤتمر الدولي المعنى

بناميبيا الذي عقد بباريس في نيسان / ابريل ، وفي اجتماعات مجلس الامن التي عقدت في تشرين الاول / اكتوبر . وفي تقريره الذي بحثه مجلس الامن في تشرين الاول / اكتوبر الماضي اعلن الامين العام :

" ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من انغولا كشرط اساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الامم المتحدة امرا مستحيلا " . (S/15943 ، الفقرة ٢٥) ومن الواضح ان جنوب افريقيا امتحنت مرارا وتكرارا وبازدراء سافر صمبر المجتمع الدولي . وانه لمن الامور الملحة للغاية ان يوقف هذا الاتجاه الخطير . كما انه من الحيوى ان تؤتي جهود المجتمع الدولي ثمارها بدلا من ان تذهب ادراج الرياح بسبب تبجح وتعنت النظام العنصرى الوحشي . ان ما نحتاجه الان هو التنفيذ الفعال للقرارات الموجودة والشيء الذى تدعو الحاجة اليه هو الاخلاص والامانة والشعور بالمسؤولية من جانب اولئك الذين مازالت تربطهم بجنوب افريقيا روابط اقتصادية وعسكرية .

ان موقف ماليزيا بشأن هذه المسألة معروف وموثق جيدا . وتود حكومة بلادي ان تكرر اشد الادانة لسياسة جنوب افريقيا في ناميبيا وما ترتكبه من اعمال التحدى لارادة المجتمع الدولي .

ونود ان نكرر تأييدنا المستمر لشعب ناميبيا ، الذى تقوده سوابو ، ممثله الشرعي الاصيل الوحيد ، في نضاله العادل للحصول على حريته وحقه في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا متحدة ، وناشد المجتمع الدولي ان يظاهر شعب ناميبيا في وقت حاجته .

ومازلنا على قناعة كاملة بأن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاساس الوحيد للتنفيذ السلمي لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ويود وفد بلادي ان يؤكد من جديد لهذه الجمعية التزامه المستمر ، من حيث المبدأ والممارسة ، بالمقاطعة والعزلة التامتين لنظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، مادام يواصل التشبث بسياساته العنصرية والاستعمارية .

وتود حكومة بلادي ان تعيد التأكيد بأن ماليزيا على اهبة الاستعداد للمشاركة في جهود الامم المتحدة لصيانة السلم في ناميبيا .

كما يود وفد بلادي أيضا ان يسجل تقديره للامين العام ومجلس الامم المتحدة لناميبيا لجهودهما الباسلة ودورهما البناء في العمل على التعجيل بانها سيطرة جنوب افريقيا غير المشروعة على ناميبيا .

السيد ديشف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد نظـر مجلس الأمن مسألة ناميبيا ، للمرة الثانية خلال هذا العام ، منذ أكثر من شهر مضى بغية التوصل الى تسوية فورية لها وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وقد اكتسبت مسألة استقلال ناميبيا في هذا العام طابع القضية الدولية الطحة الحاحا خاصا . فقد كانت المسألة محل دراسة محافل دولية مسؤولة كالمؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، والمؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي ، والدورة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وغيرها من المحافل التي أعربت فيها الأغلبية الساحقة من دول العالم عن تضامنها مع الكفاح العادل والمشروع الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل حق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . وفي نفس الوقت ، مازال المجتمع الدولي يعبر عن قلقه البالغ ازاء المحاولات التي تهدف الى وضع عقبات جديدة في وجه ذلك الكفاح بغية حرمان شعب ناميبيا من جني ثمار انتصاراته ، والمماطلة الى ما لا نهاية في منح الاستقلال لشعب ناميبيا ، وابقائه في ظل احتلال جنوب افريقيا غير المشروع للاقليم . ومنع هذا القلق أيضا من حقيقة ان هذه الأنشطة التي تقوم بها بريتوريا وحلفائها جعلت من مسألة استقلال ناميبيا أمرا معلقا مباشرة بصورة طنية على المصالح الاستراتيجية العالمية للإمبريالية امريكية وهو ما يؤدي الى تعقيدات خطيرة وآثار وخيمة على كل بلدان الجنوب الافريقي وعلى السلم والأمن الدوليين . وتكرر جمهورية بلغاريا الشعبية ، مع كل الدول الأخرى المحببة للسلام ، من فوق هذه المنصة ، موقفها الصامد الذي لا يتغير والمتمثل في الايمان بأن حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره واستقلاله الوطني الحقيقي لا يتوقف ، ولا يمكن ان يتوقف على أية عوامل أو مصالح خارجية . وما لا شك فيه ان التسوية السلمية لهذه المسألة لا يمكن ان تتحقق الا من خلال التنفيذ الفوري لكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين تضمنتا

خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وخطة الأمم المتحدة يجب ان تنفذ بلا تعديل أو تشويه أو اتمام لأية عناصر د خيلة عليها .

بعد شهر واحد فقط ستدخل ناميبيا العام الذي يمثل الذكرى المئوية لاستعمارها . وانها لذكرى محزنة . فالسنوات المائة الأخيرة من تاريخ شعب ناميبيا كانت كلها سنوات قمع وابتادة ونهب وفقر وحرمان صارخ من الحقوق الانسانية الأساسية ، واستغلال وحشي وقمع . وخلال تلك الفترة تحمل شعب ناميبيا وطأة اعترى أشكال العنصرية وأكثرها وحشية ، وهي سياسة الفصل العنصري التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري . لقد ارغم شعب ناميبيا على العيش في أفقر اجزاء من أراضيها وأقلها خصوبة ، فيما يسعى بالمواطن ، التي حرم فيها باستمرار من متطلبات العيش الرئيسية ، فهناك يعتبر الجوع والمرض والحرمان جزءا من نسيج الحياة اليومية . ان لا يتجاوز متوسط ما ينفق سنويا على الرعاية الطبية للسكان المحليين في الاقليم ٤٠ دولا للفرد ، بينما نجد ان نفقات الانفاق يصل في حالة البيض الى ٢٧ دولا للفرد . فليس بمستغرب ان ان نجد ان معدل وفيات الأطفال للسكان الأفارقة يصل الى ١٦٣ في الألف ، بينما نجد ان هذا المعدل بين الأطفال البيض لا يتجاوز ٢١٦ في الألف . وفي نفس الوقت فان استغلال السكان السود في ناميبيا من جانب المستعمرين والمستوطنين البيض قد اتخذ مظاهر فاضحة . ووفقا لتقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يحصل العمال السود في صناعة التعدين على أجور لا تتجاوز ٥ أو ٦ في المائة من الأجور التي يحصل عليها العمال البيض . ومع ذلك فان العمال السود في الاقليم مضطرون للبحث عن العمل في تلك المناجم وغيرها من المنشآت التي يملكها البيض ، نظرا لظروف المعيشة الأسوأ المتاحة لهم في " المواطن " .

ولم يقبل شعب ناميبيا اطلاقا بهذا الوضع . ففي السنوات القليلة الماضية اتخذ كفاحه البطولي من أجل حق تقرير المصير والاستقلال بقيادة مثله الشرعي الحقيقي والوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية طابع المقاومة الشعبية المسلحة ضد المحتلين .

وقد اعترفت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشروعية هذه المقاومة . فشعب ناميبيا اختار طريق الكفاح المسلح بعد ان استنفد كل الوسائل السلمية المتاحة للحصول على الاستقلال ، وعبر بذلك عن تصميمه الذي لا يلين على انتزاع حريته . وما زالت جنوب افريقيا ، رغم ذلك الاصرار ، وبالتحديد لقرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القرار الذي اتخذ منذ ١٧ عاما بانهاء انتداب جنوب افريقيا في الاقليم ، ورغم مخطئ القرارات العديدة التي طالبتها بانهاء احتلالها بصورة فورية ، ترفض ترك ناميبيا وتطيل حربها العدوانية الاستعمارية التي تشنها على شعب ناميبيا وتوسع نطاقها . فاضفاء الطابع العسكري على ناميبيا قد وصل الى مستوى قياسي . وفي نفس الوقت ، تستخدم بريتوريا بصورة نشطة أراضي ناميبيا كقاعدة انطلاق تمارس منها سياسة العدوان التي تنتهجها تجاه الدول الافريقية المجاورة المستقلة التي تجتهد جنوب افريقيا في زعزعة استقرار حكوماتها .

وليس من الضروري ان نتساءل عن العوامل التي تجعل من الممكن استمرار السياسات العنصرية والاستعمارية والعدوانية لنظام بريتوريا . فلقد ثبت بصورة متكررة وما لا يدع مجالا لأى شك انه في جوهر تلك العوامل يكمن توافق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدول الامبريالية الرئيسية التي تتزعمها الولايات المتحدة ، مع مصالح نظام الفصل العنصرى . ورغم المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس ناميبيا ورغم العديد من قرارات الأمم المتحدة ، واصل عدد من الشركات الغربية مصفحة أساسية شركات أمريكية بريطانية نهب موارد الاقليم الطبيعية بالغة الثراء . وقد استمعنا المرة تلو المرة الى بيانات مثلي تلك البلدان وهم يحاولون تبرير أنشطة شركاتهم في ناميبيا بادعاء انها لصالح شعب ذلك البلد . ومع ذلك تبين الحقائق ان تلك الأنشطة تعمل على تصدير الدخل القوي من خلال اعادة تصدير النصيب الأكبر من الأرباح الذي تحققه من الاستغلال البشع للعمال السود في ظل ظروف الفصل العنصرى . ان هيكل الأنشطة

الاقتصادية الاجنبية في ناميبيا لا يتيح الفرصة لتنمية اقتصاد وطني مستقل كأساس لتنمية البلاد بحرية ، في الوقت الذي نجد فيه ان الموارد التي تستخرج تصدر بمعدلات تهدد بحرمان شعب ناميبيا من ثروته الوطنية . ويصدق ذلك بصفة خاصة على مناجم اليورانيموم الذي يحتكر الاقليم من أكبر مناطق انتاجه في العالم .

ان أحداث السنوات الخمس التي انقضت منذ اعتمد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) توضح بجملة أن جنوب افريقيا والولايات المتحدة تنتهجان نهجا يرمي الى اطالة أمد السيطرة الاستعمارية على ناميبيا وتدعيم نظام الفصل العنصري والضغط على حكومات دول خط المواجهة وقلقة استقرارها بهدف اجبارها على الأخذ بسياسة تتفق وسياسة الامبرياليين والعنصريين . وفي صميم ذلك النهج نجد المطامع الامبريالية الأمريكية للسيطرة العالمية التي وجدت أفضل انعكاس لها في سياسة "الوصل البنّاء" مع النظام العنصري في بريتوريا التي اعتمدتها الحكومة الأمريكية الحالية وهي سياسة قد أعلنت صراحة أن نظام الفصل العنصري نظام "صديق" للولايات المتحدة . وقد وصفت حركات التحرر الوطنية للشعوب المقهورة من ذلك النظام بأنها من الارهابيين .

ونجد تعبيرا آخر عن هذه السياسة في المحاولات المستمرة للربط بين مسألة ناميبيا ووجود القوات الكوبية في انغولا . وعلى حق ، فان هذه المحاولات قد وصفت في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بأنها تهدف الى تأخير حصول ناميبيا على استقلالها وتدعيم الاحتلال غير الشرعي لها باعتباره تدخلا واضحا في الشؤون الداخلية لانغولا ذات السيادة لخلق الظروف التي تؤدي الى الاطاحة بالحكومة الانغولية . ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن العدوان الواسع النطاق واحتلال اجزاء كبيرة من أراضي أنغولا بواسطة جنوب افريقيا هو استمرار للسياسة المشار اليها بوسائل عسكرية .

ونجد التعبير عن هذه السياسة أيضا في تعاون الولايات المتحدة في جميع المجالات مع بريتوريا التي سمحت للعنصريين أن يشيدوا اقتصادا يعتمد على الذات في مختلف القطاعات العسكرية وفوق كل شيء في الصناعة العسكرية وحياسة القدرات النووية . ان تطوير القدرات العسكرية والنووية لجنوب افريقيا يبرز المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تحملها سياسة العنصريين بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وفي ضوء ضرورة بذل الجهود المتضافرة من أجل ازالة هذا التهديد ومن أجل اجبار نظام الفصل العنصري على احترام قرارات الأمم المتحدة العديدة ، فان الجمعية العامة طالبت مجلس الأمن مرارا أن يفرض على جنوب افريقيا العقوبات الشاملة الالزامية إعمالا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وان أظهرت الولايات المتحدة اتساقا في سياستها المساندة لبريتوريا ، فانها وحلفاؤها عرقلت كل الجهود الرامية الى اتخاذ مثل هذه التدابير من المجلس . ونحن نطالب تلك الدول أن تستجيب الى ندائات المجتمع الدولي بالامتناع عن اعاقه مجلس الأمن عن ممارسة مسؤولياته للحفاظ على السلم والأمن في الجنوب الافريقي . ان التجربة حتى الآن توضح ان ذلك هو الطريق السلمي الوحيد نحو تسوية مسألة ناميبيا والمشاكل الأخرى في المنطقة التي تنبثق من سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها بريتوريا .

وكما أوضحت من قبل ، فان السنوات المائة الأخيرة كانت صورة مظلمة في تاريخ شعب ناميبيا . لكن هذه الاختبارات القاسية لم تستطع مع ذلك أن تضعف ارادة شعب ناميبيا واصراره على الكفاح من أجل الاستقلال والحرية . ان هذه السنوات المائة كانت زمن كفاح وطني ويطولي فقد فيه الآلاف حياتهم ، لكنه أدى الى تأكيد شعب ناميبيا ، مثلا في سوابو ، انها عضو في حركة عدم الانحياز وفي منظمة الوحدة الافريقية والاسهام كذلك في أعمال الأمم المتحدة . ان شعب ناميبيا قد اثبت صلابته ، واليوم قد اقترب لكسب حريته رغم جميع العقبات .

ان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية يعبر عن تضامنه مع شعب ناميبيا ومثله الوحيد الحقيقي سوابو كما يعبر عن تأييده الكامل لكفاحهما . وسوف نواصل تقديم جميع المساعدات الضرورية لسوابو حتى تحقق النصر النهائي .

واسمحوا لي أن اعبر عن تأييدنا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى أدت جهودها التي لم يرض بها الى الاسهام الكبير في الجهود من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . ان جمهورية بلغاريا الشعبية ستستمر في الاشتراك بصورة نشطة في اعمال المجلس بفرض تحقيق الهدف المشترك وهو الاستقلال الحقيقي لناميبيا المتحدة بما في ذلك خليج والفس والجزر المتاخمة على أساس قرارات الأمم المتحدة .

ونحن نهنيء مجلس ناميبيا على التقرير الممتاز الذى قدمه ، ونوافق على التوصيات التي وردت به .

الآنسة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الكويت

تعلق أهمية كبرى على النقاش الحالي الخاص بمسألة ناميبيا . وهذه مناسبة أخرى يبدى فيها المجتمع الدولي مطلبه من أجل السلم والعدالة للشعب الناميبي الذي قاسى لفترة طويلة من الاحتلال العسكرى والقمع السياسى والاستغلال الاقتصادى . وهو مطلب من أجل العدالة لشعب حرم بشكل متكرر من الحرية وحق تقرير المصير .

ان مسألة ناميبيا لا تزال تمثل قضية تصفية الاستعمار لقيم يخضع لاحتلال غير مشروع من قبل نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . وهي مسألة تتحمل فيها الأمم المتحدة مسؤولية خاصة بصفتها السلطة الادارية القانونية لناميبيا .

وحتى الآن، لا يزال الموقف مصدر ارتياح لجنوب افريقيا . وحتى الآن، ما زال الموقف محبطا للآمال . ان نظام الفصل العنصرى لا يزال يمتد في طريق بعيد عن الضغوط وذاخر بالمزايا . وهو يتمتع بعلاقة فريدة مع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية . وقد منح ترخيصا لا حدود له بمحض الارادة أو دون دراية من قبل سياسات بعض الدول الغربية وبالتحديد السياسات التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة وبصفة خاصة سياسة "الوصل البنّاء" .

وعلى الصعيد السياسى ، قبل عناد نظام الفصل العنصرى ومناوراته التسوية ومراوغاته قد شجع في بعض الاحيان ، وكثيرا ما قدمت له مقاليد التحكم في الموقف ، وقام بذلك بفضل التفسير الخاص لخطة التسوية السلمية وبالإشارة الى اختياره لنوع الحكومة التي يجب أن تكون لناميبيا واختياره للحلفاء والأنظمة السياسية للدول الافريقية المجاورة . تلك المناورات تم احتواؤها كل مرة بفضل الارادة القوية لدول خط المواجهة والتصميم السياسى لسوابو ودعم وتضامن المجتمع الدولي . ان آخر المناورات جاءت مع اثاره مسألة الربط المزعومة المغالى فيها التي وصفها مؤخرا قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) بأنها غير متفقة مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والقرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة الخاصة بناميبيا بما في ذلك القرار ١٥١٤ (د-١٥) .

وبدلاً من إتاحة حرية العمل لنظام الفصل العنصرى ينبغي تطبيق بعض التحكم والسيطرة على عناده . لقد حان الوقت لاعتماد تدابير فعالة للتحكم فى الموقف ووقف جنوب افريقيا عن عرقلة تنفيذ التسوية السلمية للمشكلة الناميبية . وتلك التدابير ليست بعيدة عن متناول المجتمع الدولى . فالخطر على الأسلحة الذى فرضه مجلس الأمن بالفعل يمكن تعزيزه . والخطر على النفط يمكن تطبيقه ضد جنوب افريقيا بمزيد من الأحكام . وقد تفاوض وفد بلادى على هذه التدابير مع وفود أخرى ملتزمة . ان الكويت تؤيد كل الجهود تجاه تطبيق العقوبات في مجالات أخرى . ونحن نعتقد أن المتابعة الجادة لتلك التدابير بالتعاون بين الدول تمكن المجتمع الدولى من تحقيق النتائج المرجوة .

ان تدابير التحكم الفعالة هي أحد جوانب مساعدة الشعب الناميبى في كفاحه من أجل الحرية . ويكمن جانب آخر في تقديم المعونة التقنية والمالية لصالح قضيته . ودور مجلس الأمم المتحدة لناميبيا صوب ذلك الهدف لا غنى عنه . ونحن نشيد بجهوده الدؤوبة . والكويت من جانبها تواصل تحمل مسؤوليتها في هذا الصدد من خلال حركة عدم الانحياز ومن خلال صندوق الأمم المتحدة لناميبيا على السواء . وكنتيجة لمشكلة ناميبيا ، تحملت دول خط المواجهة تضحيات بالغة وباتت ضحايا مباشرة للعدوان العسكرى ، والتدخل السياسى وزعزعة الاستقرار الاقتصادى . ونود أن نعيد التأكيد على تضامننا معها . وسنواصل تقديم كل أشكال المعونة الممكنة لجهودها من أجل تنميتها الاقتصادية واستقرارها السياسى . ونعتقد أن الشعوب تستمد القوة من نضالها في سبيل الحرية والاستقلال ومن خلال الدعم والمساعدة الجماعية . ونحن على ثقة أن نقاشنا هنا سيكون دعماً لشعب ناميبيا في هذا المجال .

السيد لويس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهد

هذا العام تكثيف الضغط الدولي للتغلب على تعنت نظام بريتوريا الذي يواصل وضع العقبات على طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . وقد تجلّى ذلك الضغط العالمي في المؤتمر الدولي لنصرة الشعب الناميبي من أجل الاستقلال الذي عقد في نيسان /ابريل الماضي بباريس ، واجتماع مجلس الأمن في آيار/مايو الماضي ، الذي دعي الى الانعقاد على أساس قرار من مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز ؛ وزيارة الأمين العام للجنوب الافريقي في آب/اغسطس ؛ واجتماع مجلس الأمن الثاني في تشرين الأول /اكتوبر للنظر في تقرير الأمين العام .

وقد جعلت تلك الاجتماعات الهامة المجتمع الدولي يضع نصب عينيه باستمرار الموقف في ناميبيا طوال العام . وبذلك فانه لا ضرورة لأن نكرر في هذا المنعطف سلسلة السياسات والممارسات البغيضة لجنوب افريقيا في ناميبيا أو في منطقة الجنوب الافريقي . كما أنه لا ضرورة أن نذكر بمجلدات قرارات ومقررات هذه المنظمة التي اتخذت طوال ما يزيد على عقدين . وسوف أركز الاهتمام على الأعمال التي يتعين على هذه الجمعية أن تنظر فيها من أجل تعزيز الجهود الدولية هذا العام لارغام نظام بريتوريا العنصرى على الانصياع لمقررات هذه المنظمة .

وتتضمن الوثائق الختامية لمؤتمر باريس الدولي ، بما في ذلك الاعلان وبرنامج العمل ، تفصيلا شاملا كاملا لسلسلة التدابير والسياسات الغادرة التي يمارسها نظام بريتوريا من أجل تمديد سيطرته غير المشروعة وسيطرته على ناميبيا . ومن النتائج الهامة أن احتلال جنوب افريقيا الاستعماري واستغلالها لناميبيا ، ومحاولاتها لفرض مشروعات دستورية وسياسية مزيفة ، وسياساتها القائمة على القمع الداخلي والعدوان الخارجي ، بما في ذلك زيادة هجماتها على دول خط المواجهة وسوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، قد بلغت مستويات جعلت من الممكن أن تندلع أعمال عنف وانية أكبر في المنطقة بما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن . ولمواجهة هذا التحدى فإن

المؤتمر حث على الفرض العاجل لعقوبات الزامية شاملة من جانب مجلس الأمن على جنوب افريقيا . فضلا عن ذلك ، أكد من جديد على خطة الأمم المتحدة لناميبيا بوصفها الأساس الوحيد المقبول عالميا للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، وأعرب عن تأييده الكامل لجهود الأمين العام من أجل التنفيذ العاجل لتلك الخطة ، ورفض بشدة جميع محاولات بعض الدوائر لاجاد أى ربط بين استقلال ناميبيا وأى قضايا دخيلة .

وأود أن أذكر بأن الوفد الاندونيسي في المؤتمر الدولي الذي عقد بباريس أكد على الحاجة الملحة لأن تتوقف جميع الدول ، بما في ذلك الدول الصديقة لجنوب افريقيا ، وتطلع عن كافة السياسات والأعمال التي من شأنها أن تؤدي الى احكام قبضة بريتوريا على ناميبيا . ويتضمن ذلك بالضرورة : الرفض القاطع للسلطات للمحاولات غير المقبولة لادخال مسائل لا علاقة باستقلال ناميبيا ؛ الحصول على الالتزام الشامل من كل الدول بكل العقوبات الجزئية ، والحظر والمقاطعة الطوعية ؛ والتأييد الحازم لفرض العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا .

وان التصميم الاجماعي الذي افصح عنه المجتمع الدولي في باريس ينبغي أيضا أن ينظر اليه في ضوء مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في آذار/مارس بنيودلهي ، حيث حصلت مسألة ناميبيا على مكان بارز . لقد طالبت القمة بكل وضوح من مجلس الأمن أن يعيد تنشيط تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) وبذلك يعيد خطة الأمم المتحدة لناميبيا الى مسارها الصحيح الذي ووفق عليه من قبل . وواضح أن هذه المبادرة انبنت أصلا على القلق العميق لازالة تعنت جنوب افريقيا فحسب بل وبسبب الجهود المستمرة لتقويض الاطار الأساسي لخطة الأمم المتحدة .

واستجابة لقرار مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز ، وفي اطار الوثائق الختامية لمؤتمر باريس الدولي ، اجتمع مجلس الأمن في أيار/مايو لكي يستجيب

ايجابيا لتوافق الآراء الذي أعرب عنه المجتمع الدولي بأن خطة الأمم المتحدة باتت موشكة أن تصبح حبرا على ورق . وقد اتضحت حدة ذلك القلق بجلاء من حقيقة أن الغالبية الساحقة من الممثلين الذين شاركوا في ذلك الاجتماع كانوا على مستوى وزراء الخارجية ، استجابة لدعوة مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز . فذلك التجمع الذي لم يسبق له مثيل أمام مجلس الأمن حفز اتخاذ القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) بالاجماع .

وفي ذلك الاجتماع لمجلس الأمن ، قرر وزير خارجيتنا :

" ان الرفض المتعنّت من قبل جنوب افريقيا لتنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق لم يقوض مصداقية منظمتنا فحسب بل يشكل كذلك تحديا للنظام القانوني الدولي . ان مسألة تصنيف الاستعمار في ناميبيا ، لذلك ، تتجاوز تحقيق الحقوق الشرعية لشعب ناميبيا وتمس المبادئ والقيم التي تعتز بها جميع الأمم المتحضرة " .
(S/PV.2440 ، ص ٦١)

لقد شعر العديد منا ، نحن المجتمعين هنا الآن ، بالارتياح لتقارب الآراء ووحدة الهدف التي أفصح عنها قرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) . وقد طالبت فقرات منطوق ذلك القرار جنوب افريقيا ، ضمن أمور أخرى ، أن تتعاون مع الامين العام للاسراع بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وفوضته في أن يبدأ المشاورات المباشرة مع الأطراف الرئيسية المعنية . وقام الامين العام بالمهمة الثقيلة التي أنيطت به في هذا المناخ الايجابي . ومع ذلك ، وكما حدث كثيرا في الماضي ، حطمت جنوب افريقيا آمالنا من جراء صلفها واصرارها على ربط التزاماتها الواردة في خطة الأمم المتحدة بقضايا لا تتعلق ولا تتسق مع بنود الخطة على الإطلاق .

وفي أعقاب رحلة الامين العام في المنطقة ، وضع تقريراً ركز فيه على ما ينطوي عليه الموقف من دواعي السخرية ، وانتهى من جهة الى أن :
" والواقع اننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/15943 ، الفقرة ٢٤)

ومن جهة أخرى أوضح

" ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمراً مستحيلاً " . (المرجع نفسه فقرة ٢٥)
واعتمد مجلس الأمن في تشرين الاول / اكتوبر القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) على أساس تقرير الامين العام الذي أدان جنوب افريقيا لاعاقبتها تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ورفض

إصرار بريتوريا على ربط استقلال ناميبيا بقضايا لا علاقة لها بالقضية وغريبة عنها . وفضلا عن ذلك ، أعلن بطريقة قاطعة أن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يظل رهنا بحل مشاكل لا علاقة لها بمختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .

ويؤيد وفد بلادي بقوة قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) ، لان موقف اندونيسيا الثابت والدائم بأنه لو قبل المجتمع الدولي الادعاء القائل بأن القوات الكوبية في أنغولا لها أي أثر على مسألة تصفية استعمار ناميبيا وحصولها على استقلالها ، فسوف يكون ذلك خرقا للمبادئ المقدسة لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي . والواقع أنه اذا قبل المجتمع الدولي مثل ذلك الادعاء ، فانه سيكون قد قبل انكار حق سيادي لحدى الحكومات ، مقابل الاستقلال لشعب مستعمر . ويرى وفد بلادي أن مثل هذه الحججة يجب ألا تقبلها هذه المنظمة لانها سوف تصبح سابقة خطيرة تمكّن أي دولة أو مجموعة من الدول أو حتى المجتمع الدولي بتبرير انتهاك هذا المبدأ السيادي الاساسي .

ان مجلس الأمن ، باعتداده القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) قد أندر جنوب افريقيا بأنها لم تعد تستطيع الاعتماد على مناورات المعاطلة لزيادة تأخير تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ويعتقد وفد بلادي أيضا أن ذلك القرار يضع مجلس الأمن وضعا لا لبس فيه ، فاذا كان التقرير القادم للامين العام الذي سيصدر قريبا ، سيتضمن أيضا ما يفصح عن اصرار جنوب افريقيا على ربط قضايا غريبة وخارجية باستقلال ناميبيا ، فان المجلس سيضطر بالضرورة الى العمل واعتماد تدابير عملية . ولا شك ان جمود المجلس لن يكون له من أثر الا تعجيل حدوث انفجار في الجنوب الافريقي لم يسبق لحجمه مثل . وهذه هي الخيارات التي يتعين على مجلس الأمن أن يواجهها في الأسابيع القادمة . وعلى جمعيتنا أن تبذل قصارى جهدها من أجل التأكد لا من تنفيذ القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) فمضب ، بل وخطة الأمم المتحدة لناميبيا نفسها . ويجب أن يكون واضحا للجميع أن الوقت قصير بدرجة خطيرة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا بطريقة سلمية . وهكذا لا بد أن نعمل الآن لأن أي تأخير قد يقوض بنود خطة الأمم المتحدة وبذلك يضع منطقة الجنوب الافريقي في فوران بركاني لا يمكن لأحد أن يسيطر عليه .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان مسألة

ناميبيا تهم اكوادور بشكل مباشر لانها تنطوى على أوجه رئيسية من التعايش القانوني في عصرنا ، كاحترام مبادئ الميثاق ، وقرارات ومقررات واعلانات أجهزة منظومتنا الدولية وكذلك التضامن الذى تتمسك به بلادى مع أشقائنا في افريقيا في مسيرتهم نحو الحياة المستقلة والتنمية . ولهذا تنتهز اكوادور هذه المناسبة لتؤكد من جديد تضامنها مع شعب ناميبيا ورفضها لموقف حكومة جنوب افريقيا التي رفضت قرارات ونداءات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي مقدمتها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى نعتبره الاطار الأمثل للتوصل الى تسوية سلمية لانه مقبول من المجتمع الدولي بأسره ومتفق مع رأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية التي أعلنت أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير مشروع .

ومنذ سبعة عشر عاما أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ولذلك فان كل اجراء تتخذه جنوب افريقيا في ذلك الاقليم يفقر الى الصلاحية .

وتدعو اكوادور الى انسحاب قوات الاحتلال الاجنبية التي تحتفظ بها حكومة بريتوريا في ناميبيا فورا كشرط أساسي لتمكين الشعب من التعبير عن ارادته الحرة فيما يتعلق بمستقبله السياسي بطريقة حرة ومستقلة . ونحن نؤكد من جديد أيضا الحاجة الى احترام سلامة أراضي ناميبيا بما فيها خليج والفيس والجزر المتاخمة لشواطئها .

وبطبيعة الحال ، لا يجب أن يكون وصول ناميبيا الى وضع الاستقلال مجالا لاستخدام القوة أو التنافس بين الكتل . وينبغي أن ينبع استقلالها بوضوح من الانتخاب الحر الذى يجرى تحت الاشراف الدولي حتى يتسنى لشعب ناميبيا أن يقرر مصيره بنفسه .

ويجب أن يتمثل دور المجتمع الدولي في تعزيز تنمية ناميبيا وتوفير التعاون التقني والمالي لها مع توفير كافة خصائص الاستقلال السياسي والموضوعية التي تتسم بها الخدمات والبرامج التشغيلية للأمم المتحدة ، وبدون أن يكون هناك أي نوع من ثمن تقتضيه مهمة أجنبية ويمكن أن يؤدي الى زيادة حدة التوتر ، أو اقحام الصراعات بين الشرق والغرب على القضية الناميبية ، وهي الصراعات التي ألحقت ضررا بالغا بأقاليم ومناطق أخرى ، لاسيما في العالم النامي .

وتلاحظ اكوادور بقلق بالغ انه على الرغم من أن خطة الأمم المتحدة وضعت لتسوية مشكلة ناميبيا ، فلم يحرز فيها أي تقدم ذي مغزى حتى الآن بسبب رفض جنوب افريقيا المتعنت الرضوخ لرغبة المجتمع الدولي المنظم ، وقد ازداد الوضع تفاقمًا بسبب الأعمال العسكرية التي يقوم بها نظام بريتوريا ضد الدول السيادية المجاورة لناميبيا ، بغية قلقة الوضع الداخلي في تلك البلدان ، وسبب الاساءات المعتادة التي ترتكبها قوات جنوب افريقيا وأعمال القمع في الأقليم الناميبى بالانتهاك للحقوق الانسانية للشعب الناميبى . ومن المؤسف أيضا أنه لم يتسن احراز أي تقدم نحو ايجاد حل بالرغم من النهج الذي قدمه الأمين العام مؤخرا الى سلطات جنوب افريقيا .

ان الممارسات الشاذة والبيغيزة للفصل العنصرى تزيد من تفاقم أية حالة تؤدي الى زيادة مأساوية مصير الشعوب التي تتعرض لتلك السياسة الممقوتة ، تماما كما تجعل استقلال ناميبيا أكثر الحاحا كي يوضع حد لذلك الانتهاك لحقوق الانسان الأساسية . وقد يكون من المستطاع أيضا تحقيق تسوية تفاوضية ، بأن تقبل بريتوريا قرارات الأمم المتحدة . ولا بد من ألا يسمح بأن يكون للعنف الكلمة الأخيرة في قضايا حيوية تتعلق بمصائر الشعوب .

ان المبشرين بالحرية في جنوب افريقيا يقدمون الأمل لشعب ناميبيا . لقد رحبت بلدان أمريكا اللاتينية ترحيبا حارا بما قامت به مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة من عمل أيده المجتمع العالمي كله هنا ، عندما اختارت هيئة تحكيم دولية على مستوى رفيع في حزيران / يونيه من هذا العام ، شخصيتين بارزتين من بين ثلاثين مرشحا استوحوا في حياتهم وعلمهم من الرسالة العالمية المنظوية على المثل العليا التي سنّها سيمون بوليفار ، بمناسبة عيدہ المئوي الثاني ، ومنحتهما جائزة سيمون بوليفار التي قدمت في كاراكاس ، فذهبت إحدى الجائزتين الى خوان كارلوس ملك اسبانيا لما قدمه من مساعدة على تحويل الدكتاتورية الى ديمقراطية ولتعاطفه الملتمزم مع امريكا اللاتينية والعالم الثالث ، ومنحت الجائزة الأخرى الى سجين في جنوب افريقيا محتجز منذ عام ١٩٦٢ ومحكوم عليه بالسجن مدى الحياة ، هو نلسون مانديلا ، الذي يسعى وهو في غياهب السجن الى رفض العنف وقد قال للعالم : " ان مثلي الاطلى اقامة مجتمع حروديمقراطي آمل ان أحيا لأراه وأنا على استعداد للموت في سبيله " .

هذه هي الرسالة التي تلهم شعب ناميبيا الذي نقدم دعماً الكامل له ونعرب عن تعاطفنا التام معه .

وقبل ان أختتم كلمتي ، أود أن أعرب عن عميق تقدير وفدي للسفير بول لوساكا للتقرير الهام الذي قدمه لنا بشأن الأعمال التي قام بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في العام الماضي وهو المجلس الذي يرأسه بحكمة واقتدار . ان الأعمال الرائعة التي قام بها ذلك المجلس بالرغم من المصاعب المتمثلة في الموقف المعنت الذي تقفه بريتوريا ، قد نجحت في تعبئة الرأي العام العالمي بتأييد القضية الناميبية . وقد أشار المجلس أيضاً بحق الى الخطر والتهديد اللذين يتعرض لهما السلم والأمن الدوليين من جراء استحداث القدرة النووية في جنوب افريقيا ، وهو خطر يتزايد مع استمرار تأخير نظام جنوب افريقيا العنصري تطبيق قرارات المنظمة العالمية ذات الصلة .

واسم اكوادور ، أناشد حكومة جنوب افريقيا أن تفي بالتزاماتها كعضو من أعضاء الأمم المتحدة وأن تحترم المبادئ الأساسية التي تشكل حجر الأساس لهذه المنظمة

ذاتها ، لانها اذا ظلت ترفض التعاون من أجل السعي نحو تحقيق حل نهائي لهذه المشكلة ، سترغم الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، ان عاجلا وان آجلا ، على إعادة دراسة الحالة واتخاذ التدابير الواردة في الفصل ذي الصلة من ميثاق الأمم المتحدة .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في سبتمبر

١٩٧٨ ومع اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أعطت الأمم المتحدة زخما جديدا لجهودها التي تبذلها لانشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، واجراء الانتخابات في ناميبيا . وفي السنوات الخمس التي انقضت منذ ذلك الحين ، راوغتنا هذه الأهداف فلم تتحقق ، بالرغم من أنه كانت هناك أوقات توافرت لدينا فيها الأسباب جعلتنا نعتقد أنها باتت في متناول اليد . وتتعاطف اليابان بعمق مع شعب ناميبيا الذي ظل يعاني الاحباط واليأس لسنوات طويلة تحت احتلال جنوب افريقيا غير المشروع . وأثناء تلك الفترة ، فقد الكثير من الأرواح وانتاب اليأس الكثير من الشعب من جراء النزاعات المسلحة التي مازالت تثور في هذه المنطقة .

اننا مقتنعون بأنه الى أن يتحقق استقلال ناميبيا ، وغني عن البيان ، لتحقيق القضاء على ممارسة الفصل العنصري ، لن يكون هناك سلم أو رفاهية في بلدان الجنوب الافريقي . والواقع ، ان السلم والرفاهية في تلك المنطقة يعتمدان على حل تلك المشاكل ، ومع ذلك ، أصبح من الواضح لنا بصورة مؤلمة في الآونة الأخيرة أن تلك المشاكل لن تحل بغير مزيد من المثابرة . ولذلك فانه من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي ممارسة ضغطه على جنوب افريقيا . ونأمل بصفة خاصة أن يواصل فريق الاتصال ودول خط المواجهه والأطراف الأخرى المعنية الاستمرار في جهودها لتحقيق تلك الغاية بروح تتسم بالصبر وحسن النية * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس - السيد على (سنغافورة) .

بالرغم من ان الوضع في جملته بشأن ناميبيا لا يزال باعثا على الاحباط الا أننا ان نستعرض التطورات التي وقعت في العام الماضي نلاحظ تقدما ملموسا وان كان محدودا ، وهو ما يعطينا أملا . ففي ايار/مايو الماضي ، على سبيل المثال ، وخلال سلسلة اجتماعات مجلس الامن بشأن تلك المسألة ، حيث شارك العديد من وزراء الخارجية والكثير من الممثلين على المستوى الوزاري ، اوضح المجتمع الدولي التزامه الحازم تجاه تحقيق استقلال ناميبيا . وقد شجعنا بصفة خاصة ان البلدان الاعضاء تفادت المواجهات غير المشمرة وسعت الى انتهاج نهج بناء يمكن ان يحصل على تأييد اجماعي من جانب البلدان المشتركة . ونتيجة لتلك الجهود الايجابية ، اعتمد القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) بالاجماع ، ومفضل تلك الوحدة ومفضل جهود الامين العام بيريز دي كوبيار أيضا التي تلقى تأييدا اجماعيا من البلدان المعنية ، تعين على جنوب افريقيا ان توافق دون شروط مسبقة على زيارة الامين العام في نهاية آب/اغسطس .

وقد اسفرت المشاورات بين الامين العام وأعضاء حكومة جنوب افريقيا عن اتفاق حول عدم انحياز الامم المتحدة وكذلك الامور التقنية الاخرى المتعلقة منذ فترة طويلة والمرتبطة بعملية " فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال " . وبالرغم من ان مسألة ما يسمى " بالربط " ، التي تقع خارج نطاق الولاية الممنوحة للامين العام بواسطة مجلس الامن قد ظلت بدون حل ، فان رحلة السيد بيريز دي كوبيار الى الجنوب الافريقي حققت نجاحا ملحوظا . وتقدير اليابان جهود الامين العام وتهنئته على انجازاته .

وقد سادت أيضا روح الاجماع والتعاون بين البلدان المعنية في اجتماعات مجلس الامن خلال شهر تشرين الاول / اكتوبر حيث كللت الجهود المضيئة للبلدان الاعضاء باعتماد قرار حول هذا الموضوع بما كان يكون توافقا اجماعيا للاراء . ومن ثم نأمل ان يستمر الامين العام في نطاق ولايته المجددة في احراز تقدم ثابت من اجل قضية استقلال ناميبيا .

كما اننا ندرك جميعا ادراكا تاما ان الطريق ليس ممهدا امام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . بيد أن اليابان تعتقد بأنه اذا ما سادت روح الاجماع والتعاون في المجتمع

الدولي فان ناميبيا ستحصل على استقلالها في يوم من الايام .

وبالرغم من ان اليابان ليست من البلدان المرتبطة مباشرة بعملية التوصل الى حل لتلك المشكلة فان حكومتي بذلت مختلف الجهود من اجل التعجيل بتحقيق تلك الغاية .
 فأولا ، عن طريق رفضها لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا تقلل اليابان الى ادنى حد من اتصالها بجنوب افريقيا وتمتنع عن اتخاذ أية تدابير قد تؤدي بالفعل الى اقرار الوضع الحالي في ناميبيا ، وعلى سبيل المثال تحظر اليابان الاستثمار المباشر في ناميبيا بواسطة المواطنين اليابانيين أو الشركات التي تقع تحت سلطتها القانونية . وصفة اكثر تحديدا ، لا يمتلك أى مواطن ياباني أو شركة يابانية امتياز استغلال أى مورد طبيعي في ناميبيا ، وعلاوة على ذلك لا تقدم حكومة اليابان تعاوننا في مجالات مثل المنح والقروض والمعونة التقنية من اى نوع للسلطات في ناميبيا . وبالإضافة الى ذلك ، واعتراونا الكامل للمغزى السياسي للمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا الذى اصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، اتخذت حكومة اليابان تدابير في ايار/مايو ١٩٧٥ لتوجيه اهتمام الجمهور العام الى ذلك المرسوم عن طريق نشره في النشرة الرسمية لوزارة التجارة الدولية والصناعة وفي التقرير التجارى الذى يصدر عن المؤسسة اليابانية للتجارة الخارجية (جيترو) . ورغم ان اليابان لها علاقات تجارية عادية مع ناميبيا الا أن حجم تلك التجارة ضئيل للغاية .

وثانيا ، قدمت اليابان على قدر استطاعتها مساعدة انسانية الى شعب ناميبيا ، وفي الواقع قامت اليابان بمساهمات طوعية في صندوق الامم المتحدة لناميبيا منذ عام ١٩٧٢ وفي معهد الامم المتحدة لناميبيا منذ عام ١٩٧٦ . وقد بلغت المساهمات التي تعهدت بها اليابان عن هذا العام لهذين البرنامجين ما قدره ٢٢٠ ألف دولار امريكي .
 وثالثا ، تطلعا للمستقبل تؤكد حكومة اليابان مرة أخرى التزامها بتقديم دعمها الايجابي لمختلف اشكال عمل " فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال " عندما ينشأ . وبعد حصول ناميبيا على استقلالها ، ستبذل اليابان كل جهد ممكن من اجل توسيع تعاونها مع شعب ناميبيا خلال فترة بناء وطنه .

وقبل ان اختم ملاحظاتي اليوم ، اود أن اوضح ان بلادى تقدر جهود مجلس الامم

المتحدة لناميبيا تجاه تسوية تلك المسألة . ولكنني في الوقت نفسه مضطر ، للأسف ، ان اشير الى ان المجلس كثيرا ما يوجه الاتهامات الى بلد معين أو مجموعة من البلدان بالاسم . وقد كانت اليابان هذا العام موضعاً لادعاءات لا أساس لها من الصحة وردت في تقرير المجلس الذي قدم الى المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال والذي عقد في نيسان /ابريل الماضي بباريس . وهذا مؤسف بصفة خاصة نظراً لأن تلك الادعاءات لا تستند الى اساس حقيقي ولأن اليابان لم تكن اقل نشاطاً من البلدان الاخرى في الجهود التي بذلتها من اجل حصول ناميبيا على استقلالها . وتحت اليابان المجلس بقوة أن يقدر فيما بعد جهود اليابان على نحو واثق وأن يمتنع عن توجيه ادعاءات باطلة في تقاريره في المستقبل . ويأمل بلدي باخلاص ان تقوم الدول الاعضاء بتأكيد التزامها للسعي نحو تسوية سلمية لمسألة ناميبيا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، وان تحافظ على روح التعاون والتضامن التي اتسمت بها جهودها حتى الآن .

السيد هكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لم تتح الفرصة لوفدي وللمرة الثانية خلال هذا العام الا منذ اسابيع قليلة مضت لكي يشرح وجهة نظره امام مجلس الامن بشأن مسألة ناميبيا . واذ ما تكلمنا اليوم مرة اخرى في الجلسة الموسعة للجمعية العامة ، فان ذلك يرجع الى ان الموقف في الجنوب الافريقي مازال يمثل مصدراً للقلق العميق . فالقرارات القيمة التي اتخذها مجلس الأمن والتي توفر اطاراً محدداً لمنح الاستقلال لناميبيا لم تنفذ حتى الآن . كما ان الجهود التي تستهدف استمرار الاحتلال غير المشروع للأقليم واساءة استخدامه لتحقيق اغراض استعمارية ، تتخذ بصورة مكثفة ولا تتناقص . كما ان الظروف التي تحبذ كلا الاتجاهين وهي سياسة دعم جنوب افريقيا التي تنتهجها بعض الدول افريقية وصفة خاصة الولايات المتحدة الامريكية مازال قائمة - باستثناء فارق واحد هو ان ذلك الدعم قد اصبح اكثر وضوحاً في السنوات الاخيرة سواء كان ذلك على شكل تعاون متزايد بين الشركات عبر الوطنية للدول الامبريالية وجنوب افريقيا أو المساندة المباشرة لبريتوريا من قبل حكومات تلك البلدان .

ونحن نتفق تماما مع غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حكمها على ذلك الموقف ، واعرابها من القلق العميق ازاءه . ولا أدل على مدى الحاح الدول في المطالبة بحل فوري لمشكلة ناميبيا ، من عقد مجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بناميبيا الذي عقد بباريس لسلسلتين من الاجتماعات هذا العام لبحث المشكلة . وقد وجهت جميع البيانات التي أدلى بها الممثلون في تلك الاجتماعات الاهتمام الى الخطر الجسيم الذي يتهدد السلم والأمن ، لا في المنطقة فحسب ، بل وفي العالم بصفة عامة ، نتيجة للتكتيكات التسوية التي تنتهجها بعض البلدان فيما يتعلق بمنح الاستقلال لناميبيا .

ولقد أوضحنا مرارا أن موقفنا مؤداه أن القضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري يمثل اسهاما هاما من أجل القضاء على بور النزاع الخطيرة . ويدل العديد من الأمثلة المستخلصة من الماضي القريب على صدق ذلك . فطالما صدمتنا الأحداث الجارية في الجنوب الافريقي وأنذرتنا بشكل قاطع بخطورة الوضع السائد هناك .

ان وفد بلادى يدين بشدة الحرب التي تشنها جنوب افريقيا من أراغي ناميبيا - بمساعدة العصابات الارهابية والاستخدام السافر للمرتزقة - على جمهورية أنغولا الشعبية . كما ندين أعمال العدوان التي يرتكبها النظام العنصري ضد موزامبيق وليسوتو وغيرها ممن الدول المستقلة ذات السيادة في المنطقة .

وانا كان شعب ناميبيا لا يزال حتى اليوم يعاني الاضطهاد والاستغلال الاستعماريين على يد نظام الفصل العنصري فذلك راجع أولا وأخيرا ، الى التواطؤ بين الدول الامبريالية والنظام العنصري في جنوب افريقيا . فريتوريا لا تحظى بالاعتراف السياسي والدبلوماسي للدول الغربية الرئيسية فحسب ، بل وتطلق دعما هائلا في المجالين العسكري والاقتصادي . وقد ساعد ذلك على تحويل ناميبيا الى معسكر غخم . ويوفر تقرير مجلس الأمن المتحدة لناميبيا ، المعنون "الموقف العسكري في ناميبيا والمتعلق بها" الوارد في الوثيقة (A/AC.131/91) معلومات بشأن الدور الذي تلعبه الدول الرئيسية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، في انشاء ذلك البناء العسكري الضخم ، ويكشف التقرير عن أنسـه

بالإضافة إلى ما يزيد عن ١٠٠ ألف جندي من جنوب أفريقيا ، يستخدم آلاف المرتزقة من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية في اضطهاد شعب ناميبيا ، وارتكاب أعمال العدوان ضد الدول المجاورة .

إن عددا من البلدان وشركاتها عبر الوطنية تزيد من مشاركتها في الميدان الاقتصادي سواء في جنوب أفريقيا أو في ناميبيا المحتلة بطريقة غير مشروعة ، متحذية بذلك قرارات مجلس الأمن . ويصف الشريك الرئيسي للعنصريين هذه المشاركة بأنها "بناءة" : لكنه كان ينبغي أن يدعوها "مرحة" والحقيقة أن ٣٥ شركة من بين الـ ٨٨ شركة عبر الوطنية التي تنهب ثروات ناميبيا تقع مراكزها الرئيسية في دول ما يسمى بفريق الاتصال .

لماذا إذن نشعر بالدهشة إزاء التكتيكات التسوية التي تلجأ إليها حتى الآن البلدان أعضاء ذلك الفريق ؟ ولماذا ندهش أيضا إزاء تفاولهما المقنع ، وإزاء تصميمهما على تحقيق "تسوية" ، عن طريق استمرار منح تنازلات لجنوب أفريقيا ، أو بعبارة أخرى ، تصميمهما على منع التوصل إلى حل يتفق مع إرادة أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ؟ إننا نتفق مع وجهة نظر سام نوجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الذي كتب في دورية "نيو برسبكتيف" بعدد ١٩٨٣ ، أنه نتيجة للسياسة التمييزية التي يتبعها "فريق الاتصال" ، فإن سوابق قد خلصت إلى نتيجة مؤداها أن الدول الغربية الخمس لم تعد اليوم تضطلع بدور الوسيط الأمين في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويقول نوجوما إنه يجب أن يحال بين تلك الدول ، لاسيما إدارة ريفان وبين استغلال عملية التفاوض في ناميبيا وإساءة استخدامها لتحقيق أغراضها الأنانية .

وتؤكد الوثائق التي اعتمدت في مؤتمر باريس بشأن ناميبيا ، وقرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) المتخذ في تشرين الأول / أكتوبر هذا العام ، أن الأمم المتحدة تضطلع بالمسؤولية المباشرة لانتهاء الاستعمار في ناميبيا ، ومنح الاستقلال الحقيقي لذلك البلد . فتسوية مسألة ناميبيا لن تصبح ممكنة إلا على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة برمتها ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويتعين على المنظمة العالمية ، ومجلس الأمن بوجه خاص ، أن يركزا اهتمامهما الآن على التدابير التي تقطع الطريق من البداية على أية محاولات منفردة تقوم بها بعض البلدان لتسوية المشكلة قيد البحث . وكما أكد العديد من الدول ، فإن التوصل إلى حل نهائي وعادل لقضية ناميبيا من عدمه سيكون بمثابة اختبار للأمم المتحدة .

والأهم من ذلك كله أن تتحد كلمة جميع الدول التي تهتم بالقضاء العاجل على استغلال ناميبيا الاستعماري والعنصري ، واضطهادها . وفي هذا السياق ، فقد أزيلت جميع العقبات التي تحول دون تحقيق الهدف العام . لذلك فإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تلاحظ بارتياح أن مجلس الأمن ، في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) يرفض ما يسمى بالربط بين حل مسألة ناميبيا ووجود القوات الكوبية في أنغولا . كما أنها تعارض بشدة أية مطالب بمراعاة ما يسمى بالأمن الاقليمي في جنوب افريقيا ، أو ما يسمى بمبدأ المعاملة بالمثل .

فلا يمكن تفسير مثل تلك الاعتبارات الا بأنها محاولة لا طائل من ورائها ، تستهدف تأخير منح الاستقلال لناميبيا ، وتعود بالفائدة على حكام بريتوريا . ان محاولة وضع أية صالح أمنية لدولة جنوب افريقيا العنصرية الفاشية على جدول الأعمال في الحالة الراهنة ، يتطلب قدرا كبيرا من الوقاحة .

ان جنوب افريقيا هي التي تحتل ناميبيا بطريقة غير مشروعة ، وتخرق السلم فسي المنطقة بصورة مستمرة ، وتنتهك بصورة صارخة أمن الدول المجاورة المستقلة . وهي أيضا التي تتجاهل مطالب المجتمع الدولي بوقف السياسة التي تنتهجها والتي تتنافى مع القانسون الدولي ، وهي أيضا التي لا تكف عن تعزيز قوتها الاستعمارية . وتدل محاولتها الأخيرة اقامة ما تسميه " مجلس الدولة " ليحل محل " تحالف التورنهال " الذي فشل ، وهو مجلس يعين أعضائه المدير العام لجنوب افريقيا ، مرة أخرى ، على أنها عقدت النية على اجسار تسوية داخلية ترتضيها .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تنادى بتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه فسي

تقرير المصير ، على وجه الاستعجال ، ومنح ناميبيا استقلالها على الفور ، والحفاظ على سلامتها الإقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر الاخرى الواقعة امام ساحل ناميبيا .
اننا نطالب بالانسحاب العاجل والكامل لقوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، وننقل السلطة الى الشعب الناميبي الممثل في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد الذي اعترفت به الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز .

لقد تحولت سوابو الى قيادة سياسية معترف بها دوليا لشعب ناميبيا . وأبدت كذلك مرونة سياسية لدى زيارة امين عام الأمم المتحدة للجنوب الافريقي ، واكدت من جديد استعدادها لتوقيع اتفاق بوقف اطلاق النار وللتعاون مع امين عام الأمم المتحدة ومع فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وتواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الوقوف في تضامن الى جانب شعب ناميبيا ومنظمة تحريره ، كما اكد السيد اريك هونيكر رئيس مجلس د ولتنا في مناسبة اجتماعه مع سام توجوما مؤخرا في برلين . واننا نعتبر تأييد النضال العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة سوابو مطلبيا أساسيا ضروريا للقضاء على بؤرة خطيرة للتوتر وللحفاظ على السلم العالمي وتعزيزه . ويتعين الآن على مجلس الأمن ، كما تعين عليه من قبل ، ان يفرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصرى طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وينبغي تعزيز حظر توريد الأسلحة الى بريتوريا ورصده وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) . ونحن ندعو الى التنفيذ الصارم لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا برهتها ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وينبغي ان يرفض مجلس الأمن على نحو حاسم اى مناورات للتعطيل ، وان يمنع اى محاولات من جانب العنصريين لتحقيق ما يسمى بالتسوية الداخلية . ان الأمم المتحدة تتحمل وفقا لقراراتها مسؤولية كبرى ازاء مصير ذلك الاقليم . فلننوح قوانا حتى يأتي اليوم الذي يتمكن فيه شعب ناميبيا الباسل في النهاية من السيطرة على مصيره عما قريب .

السيد خليل (مصر) : لقد انقضت قرابة سبعة وثلاثين عاما منذ ان ناقشت الجمعية العامة لأول مرة مسألة ناميبيا . ثم تأكدت وتحددت مسؤولية الأمم المتحدة تجاه ناميبيا بتبني الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي انهد بمقتضاه الانتداب الممنوح لجنوب افريقيا

لادارة الاقليم ، ووضعت تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة بهدف تمكين شعبه من ممارسة حقه في تقرير مصيره وحصوله على الاستقلال . ثم جاء القرار ٢٢٤٨ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ الذي أنشأ مجلس الامم المتحدة لناميبيا ليكون الجهة التي تقوم من خلالها المنظمة الدولية بإدارة الاقليم والدفاع عن حقوق شعبه الى حين حصوله على الاستقلال .

ان حكومة جنوب افريقيا قد تبنت منذ البداية موقفا معارضا لارادة المجتمع الدولي بشأن ناميبيا ولم تستجب لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن ، وعملت على تعويق وتعطيل جهود مجلس ناميبيا من أجل القيام بالمسؤوليات الموكولة اليه من قبل الامم المتحدة ، واستمرت في مخططاتها واجراءاتها الرامية الى احكام السيطرة على الاقليم واستنزاف ثرواته الطبيعية والبشرية وتطبيق نظمها العنصرية اللاانسانية على سكانه .

ولقد شعر المجتمع الدولي بالتفاؤل عند ما اصدر مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي وضع اطارا لتسوية عادلة يتم عن طريقها تحقيق استقلال ناميبيا والذي اصبح يعرف بخطة الامم المتحدة لناميبيا .

ولقد زاد من تفاؤل المجتمع الدولي حينئذ انه الى جانب اعلان الاطراف المعنية لتقبلها لأحكام القرار المذكور ، فان خمسا من الدول الغربية قد اعلنت عن مبادرة دبلوماسية بهدف ضمان تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا .

ولكن ، هانحن بعد انقضاء اكثر من خمس سنوات على صدور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتشكيل مجموعة الاتصال لا نرى أى تقدم يستحق الذكر نحو تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا . وما زالت حكومة النظام العنصري في بريتوريا تعمل على تشديد قبضتها على اقليم ناميبيا المحتل وتعجل من جهودها في استنزاف ثرواته الى جانب ما تقوم به من عدوان مسلح على الدول الافريقية المجاورة ، بل واحتلال بعض من اراضيها في اطار خطة محسوبة ومقدرة تهدف الى اثاره القلاقل

وعدم الاستقرار داخل هذه الدول ومنعها من اداء واجباتها بتقديم العون الى شعب ناميبيا والى منظمة سوابو ، مثله الشرعي والوحيد .

ولقد خسر علينا نظام بريتوريا العنصرى بحجة جديدة في سلسلة محاولاته الرامية الى اعاقه منح الاستقلال لاقليم ناميبيا ، عندما ربط بين انسحابه من هذا الاقليم وبين عنصر آخر بعيد كل البعد عن نطاق أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخارج عن سيطرة الطرف الآخر المعني مباشرة بالموضوع وهو منظمة "سوابو" ؛ ونقصد بذلك موضوع انسحاب القوات الكوبية من انغولا والذي اصبح الآن يمثل العقبة الوحيدة المتبقية في وجه تنفيذ قرار مجلس الأمن المشار اليه على نحو ما جاء بتقرير الأمين العام الى المجلس بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ والوارد في الوثيقة (S/15943) وهو نفس الأمر الذي ذكره بوضوح وزير خارجية نظام بريتوريا العنصرى في بيانه المبلغ الى الأمين العام والوارد في الوثيقة (S/16106) والذي ذكر فيه ان موضوع اختيار النظام الانتخابي في ناميبيا ليست له أهمية كبيرة ولن يسبب أى مشاكل وانما المهم انه لن يمكن تطبيق أى خطة للتسوية ما لم يتم التوصل الى اتفاق حول انسحاب القوات الكوبية من انغولا .

وغني عن البيان ، ان المجتمع الدولي قد عبر في العديد من المناسبات عن ايمانه بضرورة الاسراع بمنح ناميبيا الاستقلال من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أى تعديل أو تعديل ودون ربطه بأى عناصر خارجة عنه . ونكتفي هنا بالإشارة الى بيان مؤتمر قمة عدم الانحياز في نيودلهي في آذار/مارس من العام الحالي ومقررات المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال الذي اجتمع في باريس في آخر شهر نيسان/ابريل ١٩٨٣ وشاركت فيه ١٣٨ دولة ، كما نشير بوجه خاص الى قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) الذي صدر على اثر مناقشة المجلس لمسألة ناميبيا والذي اظهر بوضوح استنكار ورفض المجلس لمحاولات جنوب افريقيا للربط بين استقلال ناميبيا وأية عناصر أخرى خارجة عن نطاق قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي المقابل ، ورغم ما تبديه حكومة جنوب افريقيا من تعنت ورفض لمحاولات المجتمع الدولي للوصول الى حل لمشكلة ناميبيا ، ولقرارات الامم المتحدة في هذا الخصوص ، فان منظمة سوابو الممثل الحقيقي والوحيد لشعب ناميبيا قد اظهرت من الايجابية والشعور بالمسؤولية ما تستحق عليه تهنئة وتأييدا من كل اطراف المجتمع الدولي ، وقد ظهر هذا الموقف بوضوح في بيان السيد سام نوجوما ، رئيس منظمة سوابو امام مجلس الأمن عند مناقشته لمسألة ناميبيا في شهر أيار/ مايو الماضي حين أكد موقفه من وقف اطلاق النار وحرصه على التعاون مع أمين عام الامم المتحدة وقبوله لموقف الأمين العام والملاحظات الختامية التي أوردها في تقريره المرفوع الى المجلس بتاريخ ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٣ والوارد في الوثيقة (S/15776) وهو ما اعاد تأكيده أمين الشؤون الخارجية لمنظمة سوابو في بيانه امام الجمعية العامة يوم أمس .

لقد اتخذت مصر موقفاً مبدئياً وثابتاً من مسألة ناميبيا وأكدت في مختلف المحافل والمناسبات ، وأوجز هذا الموقف هنا فيما يلي : (١) تدين مصر استمرار احتلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا ورفضها لقرارات الأمم المتحدة وتعويقها للتوصل الى حل للمشكلة ؛ (٢) تؤيد مصر كفاح شعب ناميبيا في سبيل حصوله على الاستقلال تحت قيادة منظمة سوابو مثلثة الحقيقي والوحيد . وستستمر مصر في تقديم كل ما في طاقتها من عون مادي ومعنوي لشعب ناميبيا من خلال منظمة سوابو ؛ (٣) ضرورة العمل على تحقيق استقلال ناميبيا على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتباره يمثل الخطة الوحيدة المقبولة دولياً للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة مع الالتزام بتطبيق أحكام هذا القرار كاملة دون أى تعديل أو تفسير ؛ (٤) عدم ربط تحقيق استقلال ناميبيا بأى موضوعات أخرى غريبة عنه وخارجة عن نطاق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المشار اليه ، وذلك حرصاً على مصالح شعب ناميبيا من جهة وعدم ادخال مشاكل القارة الافريقية في اطار مشاكل أخرى غريبة عنها ؛ (٥) تأكيد ان مشكلة ناميبيا هي مسؤولية الأمم المتحدة في المقام الأول ، وفي هذا الخصوص ، فانه يجب تدعيم وتأكيد دور الأمين العام في عمله من أجل التوصل الى حل للمشكلة ؛ (٦) نظراً لأنه قد بات واضحاً أن حكومة جنوب افريقيا لا تنهوى الرضوخ طواعية للإرادة الدولية وأحكام ومبادئ القانون الدولي ، فانه قد أصبح من الواجب والضرورى النظر في فرض العقوبات الشاملة والالزامية عليها طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا المقام فاننا ، كخطوة أولى ، ندعو جميع الدول التي سبق ووافقت على قرارات الجمعية العامة بفرض العقوبات على جنوب افريقيا ، بأن تقوم بتنفيذ تعهداتها وترجمة هذه القرارات الى اجراءات عملية . (٧) تأييد ودعم دول المواجهة الافريقية في موقفها المبدئي والشريف من استمرارها في تأييد كفاح شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو وذلك بالرغم مما تتعرض له هذه الدول من عدوان وضغوط من قبل نظام بريتوريا العنصرى .

ونود هنا ان نسترعي الانتباه بشكل خاص الى ما جاء في الفقرة الثالثة من تقرير الأمين العام بشأن مسألة ناميبيا والوارد في الوثيقة A/38/525 ، من أن هذه الدول

في حاجة عاجلة الى المساعدة الدولية حتى تتمكن من تنفيذ برامجها الانمائية رغما عما تتعرض له من مصاعب نتيجة قربها من جنوب افريقيا .
اذا كان عامل الوقت يمثل عنصرا هاما بالنسبة لجميع المشاكل الدولية الا انه في حالة مشكلة ناميبيا يعتبر ذا أهمية خاصة .

فعلى المستوى الانساني ، هناك شعب يزرع تحت سيطرة مستعمر يتبنى مبادئ وأساليب عنصرية لا انسانية لم يعرف لها تاريخ البشرية مثيلا وينطوى على قسوة لم نشهدها من قبل . وكل يوم يمر وناميبيا مازالت مستعمرة يضيف عناء وعذابا الى ذلك الشعب .
وعلى المستوى السياسي ، هناك كل العوامل التي تشير الى مخاطر حدوث انفجار تتعدى آثاره منطقة الجنوب الافريقي لتشمل مناطق أخرى أوسع وأبعد . وكل يوم يمر بدون تحقيق استقلال ناميبيا يقربنا من هذا الانفجار الذي لا يمكن حسابان عواقبه .
وعلى مستوى الأمم المتحدة نفسها تجد المنظمة الدولية مرة أخرى فعاليتها ومكانتها في الميزان ، وكل يوم يمر بدون تنفيذ قراراتها الخاصة بناميبيا يعرض تلك الفعالية والمكانة لمزيد من الشكوك والتساؤلات لدى الرأي العام ككل ودول العالم الثالث بصفة خاصة .

ولذلك فاننا في ختام كلمة مصر نود أن نكرر من جديد المطالبة بالتنفيذ الكامل والفوري لقرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي صدر بالاجماع

السيد روا كورى (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ أن أصدرت الجمعية العامة في دورتها الأولى في عام ١٩٤٦ القرار ٦٥ (د - ١) ، برزت مسألة ناميبيا على جدول أعمال جميع دورات الجمعية ، بما فيها دورتها الخامسة والتاسعة الاستثنائيتين ودورتها الاستثنائية الثامنة الطارئة .
وبالمثل ، بحثت مختلف الأجهزة الفرعية للجمعية الحالة في ذلك الاقليم ، وأصدر مجلس الأمن قرارات مختلفة في هذا الشأن ، كما بحثت محكمة العدل الدولية الجوانب المتصلة بتلك المسألة وأصدرت مقرراتها بشأنها .

في عام ١٩٦٦ ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة انها* ولاية جنوب افريقيا على منطقة جنوب غربي افريقيا - المعروفة اليوم باسم ناميبيا - وذلك استجابة للرغبة التي أعرب عنها شعب هذه المنطقة . وفي عام ١٩٧٨ ، أصدر مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، المتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم ، لم ينصاع النظام العنصرى لجنوب افريقيا لمقرر هذه الجمعية بالانسحاب من اقليم ناميبيا ، كما ان مجلس الأمن لم يمكن من تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بالرغم من ازالة جميع العقبات الفنية التي كان يزعم انها تحول دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام ، فان البلدان الأعضاء في فريق الاتصال الغربي - وهي الواضحة للخطة آتفة الذكر - ونظام بريتوريا العنصرى ، بل والأمين العام نفسه وكذلك الجمعية العامة ذاتها ، قد اتفقوا جميعا على أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو " الأساس الوحيد لتسوية سلمية " لمسألة ناميبيا ، كما أعربوا جميعا ، بشكل أو بآخر ، عن استعدادهم للبد* في تنفيذه بأسرع وقت ممكن .

ومع ذلك ، فان الحقيقة هي أنه لم يتم في الفترة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٣ ، احراز أى تقدم من أى نوع في الوضع في ناميبيا الا على الورق فقط . بل على النقيض تماما ، فان قادة بريتوريا - يشجعهم تحالفهم البنا* مع الادارة الجديدة للولايات المتحدة ، التي زادت من روابطها بمختلف أنواعها مع نظام الفصل العنصرى ، والتي تشعر بأنها ترتبط به ارتباطا عميقا - قاموا بوضع العقبة تلو الأخرى في طريق جميع مبادرات الأمم المتحدة الرامية الى تنفيذ الخطة الخاصة بناميبيا .

ان الأمر لا يقتصر على عملية الاستقلال غير الرشيدة المكلفة للموارد الطبيعية لهذا الاقليم ، في انتهاك قرارات المنظمة وبصفة خاصة للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا فحسب ، وانما هناك أيضا تصعيد في عملية ايجاد مؤسسات تابعة لنظام الفصل العنصرى ، وزيادة في أعمال القمع التي تمارس ضد أبناء ناميبيا ، وفي محاولات تقسيم الشعب بالتشجيع على تشكيل أحزاب عميلة تابعة للاستعمار الجديد ، ومضاعفة أعمال العدوان ضد بلدان خط المواجهة التي تمثل خطا خلفيا لحماية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا .

ان عوامل عديدة تتجمع لتأخير واعاقة استقلال ناميبيا . فمن ناحية ، هناك أطماع الهيمنة الامبريالية في المنطقة ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية . وهناك من ناحية أخرى المصالح الأنانية الدنيئة المحددة لنظام جنوب افريقيا العنصرى ، الذى لا يرغب في أن يحافظ على هياكل الاستغلال العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا فحسب ، وانما أيضا في تحييد الدول المستقلة في الجنوب الافريقي بل واخضاعها .

ان تضافر هذه المصالح الذى كان واردا باستمرار في علاقات البلدان الامبريالية مع جنوب افريقيا تعزز بشكل ملحوظ بعد انتخاب رونالد ريفان رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية . ان الهزيمة الحقيقية للخطط التوسعية والهيمنية لهذه القوى كما تمثلت في سقوط الاستعمار البرتغالي وحصول شعوب أنغولا وموزامبيق وزمبابوى وغيرها على استقلالها ، وجدت جماعة النظام الفاشستي الصغيرة التي تحكم البيت الأبيض ضرورة عكسها مهما كان الثمن وذلك عن طريق زعزعة استقرار الحكومات المستقلة لتلك البلدان والاطاحة بها وفرض أنظمة استعمار جديد فيها كلها بما فيها ناميبيا .

ومن ثم ، كانت العقبات الفنية والتردد وتساؤل بريتوريا بشأن عدم تحييز الأمم المتحدة ، وفي تاريخ أحداث ادخال مسائل غريبة عن مشكلة استقلال ناميبيا كما تضمنه قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك بهدف تأجيل استقلال هذا البلد الى أجل غير مسمى . ان ما يسمى بمسألة الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية الأمية من أنغولا ، التي عرفها مجلس الأمن في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) بأنها لا تتفق مع قرار مجلس

الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، مسألة ملفقة ومفرضة مثلما هو الحال بالنسبة للحجج التي استخدمتها حكومة اليانكي لتبرير غزوها واحتلالها بطريق القرصنة لغرينادا ، والتي لا تقع أو تفـرر بأي شخص .

في السنوات التي سبقت ١٩٧٥ لم تكن هناك قوات كوية أممية في أنغولا ، وكان المستعمرون البرتغاليون هم الذين يسيطرون على هذه البلاد وهم الحلفاء المقربون لعنصريي بريتوريا ، فما الذي حال دون انسحاب جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا ؟ يتم التأكيد اليوم على أنه لا توجد عقبات فنية تحول دون استقلال ناميبيا ، ثم ينتشر صمت مشكوك فيه حول العراقيل المزيفة التي يدعي العنصريون وشركائهم الغربيون بوجودها ، وهدف هذا كله تمهيد الطريق للانصياع للمناورات البغيضة التي يلجأ اليها الهربوتسابل والعمل على تعزيزها .

يجب على المجتمع الدولي أن يدين هذا الاتجاه المزدوج وسوء النوايا وتواطؤ هؤلاء الذين يحققون بصورة أو بأخرى ربحا عن طريق نظام الفصل العنصري ، ويسمحون باستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، واستمرار معاناة واستغلال شعبيها . ان الاتفاقات التي تعد من أعمال السيادة التي أبرمت بين كوبا وجمهورية أنغولا الشعبية ، والتي توجد بمقتضاها الفرقة العسكرية الأممية الكوية في هذا البلد سوف يجرى العمل بها ما دامت أي من الحكومتين لم تقرر خلاف ذلك . وانا ما نجح النضال الذي يتسم بالتضحية بالنفس الذي تخوضه سوابو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، وانا ما تحققت مطالب المجتمع الدولي في الوصول لحل حقيقي لمشكلة ناميبيا يستند الى الامتثال الحازم لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بما يفضي الي تشكيل حكومة مستقلة حقيقية ، والى الانسحاب الكامل لقوات احتلال جنوب افريقيا الى الجانب الآخر من نهر أورانج ، مما يؤدي الى التقليل الى حد كبير من مخاطر شن عدوان على أنغولا ، فان حكومتي أنغولا وكوبا سوف تبدأ في دراسة تنفيذ برنامج لانسحاب القوات الكوية في غضون فترة زمنية يتفق عليها بين الحكومتين ، وهذا ما أكدته المادة التاسعة من الاعلان الذي وقع عليه في ٤ شباط / فبراير ١٩٨٢ وزيرا خارجية كوبا وأنغولا .

يجب ألا يخطئ أحد فهم موقف حكومة بلادي وموقف حكومة جمهورية أنغولا الشعبية .
فالى جانب الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي ، نحن نرفض المحاولات التي تلجأ اليها
الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق حلفائها في بريتوريا لربط استقلال ناميبيا بانسحاب
قواتنا من أنغولا . فلا الرشوة ولا الضغوط ولا التهديد التي تلجأ اليها الامبريالية قادرة
على اخافتنا كما أنها غير قادرة على دفعنا للتنازل عن مواقفنا ومبادئنا قيد أنملة .

وكما ذكر من قبل ، فهذه هي في الواقع المرة الـ ٣٧ التي تضر فيها الجمعية
العامة لبحث مسألة ناميبيا . فاليوم ، كما كان الحال في الماضي ، تستمر الشركات الغربية
عبر الوطنية في تقديم دعمها المباشر لنظام الفصل العنصري ، وكما ذكر بالأمس نائب رئيس
مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فانها تقوم بتنفيذه بمبالغ طائلة ، بينما تستمر بعض البلدان
الرأسمالية في تقديم دعمها بكل أنواع المساعدة بما في ذلك المساعدة العسكرية والمساعدة
في ميدان التكنولوجيا النووية ، في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة .

رغم الموقف الحازم الذي اتخذته هذه الجمعية وموقف مجلس الأمن وموقف دول خط
المواجهة وموقف المجتمع الدولي تأييدا لاستقلال ناميبيا ، وتأجيلا للتنفيذ الفوري لقرار
مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ورفضاً لجميع العراقيل والشروط المسبقة التي يضعها
العنصريون في جنوب افريقيا وحلفائهم ، يستمر نظام الفصل العنصري بصورة غير مشروعة في
احتلال اقليم ناميبيا ويستمر في شن الهجمات على البلدان المجاورة ودول خط المواجهة ،
كما أنه يحتل جزءاً من أراضي أنغولا دون أن يتمكن مجلس الأمن التابع لهذه المنظمة من
أن يحول دون القيام بكل ذلك .

لذلك فلقد حان الوقت لنا لكي نتقدم على الطريق الذي حددناه لأنفسنا في
قراراتنا ومقرراتنا التي اعتمدناها عام بعد عام ، وذلك أولاً وقبل كل شيء عن طريق تطبيق
جزاء الزامية شاملة ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وفقاً لما جاء في الفصل السابع
من ميثاق الأمم المتحدة ، بغية تحقيق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ابتداءً بقرار مجلس الأمن
٤٣٥ (١٩٧٨) بكامل محتواه ، دون ادخال أى تعديل مهما كان عليه .

على الدول الأعضاء ، في الوقت نفسه ، انطلاقاً من النداء الذي وجهته حركة عدم الانحياز ، أن تقدم كل الدعم الممكن لسوابوسوا* كان ماديا أو من أي نوع آخر ، حتى تتمكن من الاستمرار في النضال الوطني من أجل استقلال ناميبيا ، كما أن عليها أن تدعم بلدان خط المواجهة . كما يجب أن تقدم دعماً لخط الدفاع الخلفي الذي يقاوم ببطولة عنف الفاشستيين البريتوريين البدائي . ان الدول الأعضاء* في قيامها بذلك على اقتناع بأن ناميبيا سوف يتحقق لها النصر .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أتيحت لي الفرصة بالأمس كي أقدم تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن أنشطة المجلس منذ الدورة الأخيرة . وأود أن أقول اليوم بأن الجزائر تفخر بالانتماء لهذه الهيئة الهامة المنبثقة عن منظمتنا .

ان هذا الجهاز يحاول أن يقوم بأعباء ولايته في ظروف بالغة الصعوبة . ان الجهود التي بذلها هذا المجلس حتى الآن لتعبئة الرأي العام الدولي بصفة خاصة كانت جهودا ناجحة للغاية ، وكذلك التأييد الذي قدمه الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وأود أيضا أن أقول بأن الدور الذي قام به مفوض الأمم المتحدة لشؤون ناميبيا السفير مشرا يستكمل بشكل فعال العمل الذي يقوم به المجلس . وأرجو أن يتقبل السفير مشرا هذا باعتباره تقديرا يستحقه .

ليست هناك مسألة لتصفية الاستعمار شهدت معاناة تثير القلق مثل مسألة ناميبيا لقد مضت عدة عقود رفضت فيها جنوب افريقيا أن تمتثل لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بناميبيا . ان تحليل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن يوضح تمام الوضوح أن العدوان المستمر ضد شعب ناميبيا لا يزال قائما رغم كل النداءات الموجهة ، وأن السلم والأمن في المنطقة قد أضررا بشكل خطير . وهذا العام وبعد المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال ، اجتمع مجلس الأمن مرتين في شهرى آيار/مايو وتشريعن الأول/أكتوبر كي يدين من جديد استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وكذلك العقوبات التي أثارتها جنوب افريقيا بهدف اعاقة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية . وعلى غرار مؤتمر باريس فان مجلس الأمن طالب بريتوريا بأن تتعاون مع الأمم المتحدة لتيسير التنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومع ذلك ، عندما ذهب الأمين العام الى الجنوب الافريقي في شهر آب/أغسطس عام ١٩٨٣ وفقا للولاية الموكولة اليه في القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) لاجراء مشاورات ، بغية ضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، فان قادة جنوب افريقيا ، مرتكزين على دعم دول معينة جددوا رفضهم القاطع للالتزام بقرارات مجلس الأمن . وبالفعل ركز الأمين العام فسي تقريره الصادر في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٣ على ما يلي :

" ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشرع فسي تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " . (S/15943 ، الفقرة ٢٥)

وبعد اتخاذ القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) في الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع ، فان المتشدد من جنوب افريقيا - كما لو كانوا يؤكدون تحديهم الموجه للعالم - أوضحوا في رسالة للأمن العام ما يلي :

" اننا لا ننوى الخضوع لتهديد مجلس الأمن " . (S/16106 ، ص ١)

ويمكن للمرء أن يذكر الى ما لانهاية المواعيد التي تحدد والتي يتم تجاهلها دائما حتى اليوم . ان هذا يمثل اهانة مستمرة موجهة الى المجتمع الدولي ، وساسا خطيرا بمصادقية مؤسساته .

ان نظام بريتوريا العنصرى ، بينما يصر على رفض انداءات المجتمع الدولي ، يحاول أن يفرض تسويته الداخلية .

ان امكانية تهديد الجزء الجنوبي كله من القارة الافريقية أصبحت تعظم حقيقة السلم والأمن الدوليين . ولقد تأخرت عطية استقلال ناميبيا وأخرجت عن سارها الصحيح . ان اعادة الشرعية قد أعيقت . والسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية للبلدان الافريقية في المنطقة وجهودها لتوفير الظروف المطلوبة للاستقرار والأمن والتنمية تصطدم باستمرار بالهجمات العدوانية التي تشنها بريتوريا .

وفي مسيرة موحدة ، فان الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية قد أوضحت الطريق صوب اعادة الحق وتكريس توافق آراء الأمم بشأن استقلال ناميبيا فسي سيادة كاملة وسلامة اقليمية تامة .

لقد ألغى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وأعلن أن وجودها في هذا الاقليم أصبح غير مشروع . وتأييد التمثيل الوحيد الغريد والمشروعية لسواهو .

لقد أصبح استقلال ناميبيا هدفا للجميع وحدد مجلس الأمن بدقة ، عن طريق قراراته ٣٨٥ (١٩٧٣) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٤٣٩ (١٩٧٨) ، الاطار السياسي التفاوضي لتحقيق هذا الهدف واليوم وبعد مرور خمس سنوات ، من الواضح أن توقعات المجتمع الدولي قد منيت بخيبة الأمل . ان مجموعة الاتصال ، عند قيامها بالمهمة التي فرضتها على نفسها ، لم تضغط بشكل كاف على جنوب افريقيا .

ان تعنت بريتوريا ومناوراتها التسوية قد حظيت بالمجاملة والتآمر من داخل مجموعة الاتصال .

وفي الحقيقة ، ليس بوسعنا الا أن نتساءل - في ضوء المواعيد المختلفة التي لم يتم الالتزام بها - عما اذا كنا بصدد طريق استعماري جديد تجرى محاولات فرضه على شعب ناميبيا ضد ارادته ورغم تطلعاته المشروعة طريق استعماري جديد تفرضه جنوب افريقيا بتأييد ورعاية بعض أعضاء مجموعة الاتصال .

وفي عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا ، التي يعوقها بالفعل شرط ، فان الرابطة التي أقيمت على وجه غير سليم بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا واستقلال ناميبيا تشجع الآن جنوب افريقيا على انتهاكها للمعايير الدولية . وفي الواقع ، فان هذه الرابطة يمكن أن تضر بخطة الأمم المتحدة للتسوية وتغير من معناها وتؤخر تنفيذها . ومن الواضح أن هذا الشرط الجديد الذي فرض في مرحلة حاسمة في عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا يعطل بشكل أكبر تنفيذ خطة التسوية التي عانت كثيرا من التعطيل ان الخلط المتعمد بين قرار سيادي لدولة ، ومشكلة تصفية استعمار حقيقة تم التوصل الى الاجماع الدولي بشأنها ، يعد تهديدا لجهد نظمه مجتمع الأمم بصبر ومثابرة . وهذا يوضح المسؤولية الثقيلة التي يتحملها أعضاء مجموعة الاتصال الذين التزموا رسميا في عام ١٩٧٨ بانها " الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا من ناميبيا بأسرع وقت ممكن .

ان افريقيا ، وحركة دول عدم الانحياز ، والجمعية العامة للأمم المتحدة تشعر بخيبة أمل عميقة وهي تنظر الى خطوط عامة لخطة تسوية تختطف تطلعا عن الخطة التي أعدتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لنا ميبيا . هي الآن خطة استعمارية جديدة ، خطة تستلهم محتواها من النزاع بين الشرق والغرب . خطة ترمي الى تأمين اقامة هيمنة كاملة لجنوب افريقيا على الجنوب الافريقي .

ان مشكلة ناميبيا من مشاكل تصفية الاستعمار وستظل كذلك ، ولقد خضعت لاطار عمل حددته الأمم المتحدة بدقة ، ولسلسلة من القرارات اعتمدت بالاجماع هذه الحقائق الأساسية لا بد من اعادة التأكيد عليها بالقوة اللازمة لتأمين تصفية الاستعمار في ناميبيا رغم كل المحاولات لاعاقه هذه العملية .

واذا مناورات جنوب افريقيا التسويقية وتعزيزها لسياستها في القمع والعدوان ، يصبح من الملح أن تترجم الأمم المتحدة تصميمها على احترام قراراتها الى واقع .

وفي هذه الدورة ، ينبغي أن تؤكد مرة أخرى تضامنا الراسخ مع النضال المشروع من أجل التحرر الوطني لشعب ناميبيا بقيادة سواهو ، وأن ندعو مجلس الأمن لتنظيم الرفض الجماعي العالمي لتحدي جنوب افريقيا ، وفرض الجزاءات الالزامية الشاملة اذا لم تنفذ الخطة التي حددتها الأمم المتحدة بعناية .

السيد سوخاريا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتحمل

الأمم المتحدة مسؤولية خاصة وفريدة بشأن مستقبل ناميبيا ، فقد أوكل المجتمع الدولي الى المنظمة مهمة ضمان الانتقال الحقيقي السلمي للسلطة الى الشعب الناميبي بغية انشاء ناميبيا حرة ، فبعد سنوات طويلة من الاحتلال غير الشرعي ، ينبغي لها أن تحصل على مكانتها الحققة كدولة ذات سيادة ومستقلة .

لقد كان موقف النمسا بشأن طرائق تحقيق تسوية تفاوضية في ناميبيا متسقاً عبر السنين . فمنذ البداية أيدت النمسا تماما خطة الأمم المتحدة للانتقال السلمي والتفاوضي بناميبيا الى الاستقلال ونحن نعتبر هذه الخطة أفضل الوسائل المباشرة لانها احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ، وتمكين الشعب الناميبي من ممارسة حقه الاصيل في تقرير المصير والسلامة الاقليمية والاستقلال ، وكذلك حقه في انتخاب حكومته بمنأى عن التدخل أو القسر الخارجي .

ووجهة نظر الحكومة النمساوية ان أى تسوية سياسية تستهدف تحقيق الاستقرار والاستمرار ينبغي أن تركز على اوسع أساس ممكن يتضمن جميع الاطراف المعنية . ان خطة الأمم المتحدة التي طرحها أساسا خمسة أعضاء من مجلس الأمن والتي تضمنها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تلبي هذه المتطلبات الأساسية . وقد أسفرت خمس سنوات من المفاوضات المضنية والمكثفة على أساس هذا القرار، عن مجال كبير من الاتفاق يتضمن تفاصيل تنفيذ خطة الانتقال . ونود أن نعرب أيضا عن امتناننا وتقديرنا للجهود الماثرة التي بذلتها مجموعة الاتصال الغربية، ودول خط المواجهة وغيرها من الحكومات المعنية ، وكذلك قيادة سوابو والأمين العام وممثله الخاص . ان الروح التعاونية والنهج البناء اللذين ظهرا من الجميع ساعدا على قهر الكثير من حالات الجمود في المفاوضات وعلى أن تبقى قوة دفعها على قيد الحياة .

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن السعي للتوصل الى حل سلمي للمسألة الناميبية قد وصل الآن الى أكثر مراحل حرجا . ونتيجة للجهود الأخيرة والمفاوضات التي قام بها الأمين العام ، فانه كان في تقريره الأخير الى مجلس الأمن ، فسي موقف يسمح له أن يذكر أننا في الواقع لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى هذا فانه يسرنا بالتأكيد أن نعلم أن جميع العناصر التي تشكل جزءا من خطة الانتقال تبدوانها قد حصلت في النهاية على اتفاق جميع الاطراف المعنية . وبالتالي لا ينبغي أن يكون هناك أى ابطاء اضافي في القرار النهائي للبدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة ان العناصر التي تبدو من وجهة نظرنا أنها غير ذات صلة مباشرة باستقلال ناميبيا يجب ألا تعيق هذا التقدم . وتشعر النمسا أن هذه العناصر ينبغي ألا تربط بخطة الانتقال التي وضعتها الأمم المتحدة لناميبيا ، بل ينبغي مناقشتها بدلا من ذلك بشكل مباشر بين الحكومات المعنية في جهد شامل لتخفيف التوترات ووضع

حد للنزاع في المنطقة ككل ، وربما يتضمن هذا ضمانات ملائمة للسلامة الاقليمية للدول المعنية . وان ضياع الوقت وقوة الدفع الآن بعد الاتفاق على جميع جوانب خطة الأمم المتحدة لا يمكن الا أن يعرض حل هذه القضية للخطر مرة أخرى . ولهذا ، فاننا نثمد بقوة جهود الأمين العام لكسر الجمود ولتحقيق تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا في النهاية . وان عواقب أى ابطاء اضافي ستكون بالغة الخطورة بالنسبة لناميبيا ذاتها وبالنسبة للمنطقة ككل .

ان حكومة جنوب افريقيا ينبغي أن تدرك أن هذا المسار سيؤدي الى مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة مما يزيد من استحالة نجاح أى محاولة مقبلة لارساء مناخ تعاون سلمي متبادل الفائدة في الجنوب الافريقي . وسيؤدي حتما الى مزيد من العنف ومزيد من اراقة الدماء وسيؤدي بحق الى زيادة نفاد صبر اولئك الذين حرموا طويلا من حقهم في تقرير المصير والاستقلال .

ولكن الاستعجال مطلوب ، ليس فقط فيما يتعلق بالحالة في الجنوب الافريقي ككل ، ولكن أيضا فيما يتعلق بالحالة الداخلية في ناميبيا حيث تتردى الظروف الاقتصادية والزراعية والاجتماعية بشكل خطير . ان التطورات الاقتصادية الدولية كان لها أثر عكسي على الظروف الاقتصادية وتضيف وجها جديدا خطيرا لحالة عدم الاستقرار السياسية السائدة في ناميبيا . وهذا الموقف الخطير يستلزم تعقيد نتيجة للجفاف الخطير الذي نكبت به ناميبيا والذي يتطلب على وجه الاستعجال مساعدة انسانية دولية . وعلاوة على هذا ، فان النظام الادارى القائم للاقليم بيد ومسرفا للغاية ، وبهذا يشكل عبئا بالغ الثقل على كاهل الميزانية الوطنية . وبالإضافة الى هذا ، فانه من الواضح أن الادارة الحالية لا تحاول أن توفر قاعدة المهارات التي ستكون مطلوبة الى حد كبير استعدادا للاستقلال . وفي ضوء هذه الاعتبارات آن الاوان أن يسمح لشعب ناميبيا بأن يطلع بمسؤوليته عن مستقبله . وفي هذا الصدد ، ينبغي له أن يتأكد من أنه يستطيع الاعتماد على

مساعدة المجتمع الدولي . ان أنشطة برنامج بناء الدولة ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا لها في رأينا اثر خاص على التطور المستقبلي لناميبيا المستقلة . وقد حصل كل من البرنامجين وسيظل يحصل على دعم الحكومة النمساوية .

ان مسألة ناميبيا في الواقع ، كما قلت في البداية ، ذات مغزى خاص للامم المتحدة ، وبالنسبة لدورها في السياسات الدولية في عالم اليوم . ان ما يتعرض للخطر الان هو حرية واستقلال شعب ؛ وما يتعرض للخطر هو حق منطقة كامبوتة في القارة الافريقية في التنمية السلمية والرخاء والاستقرار ؛ وما يتعرض للخطر هو القيم الاساسية والمبادئ الخاصة بالتعددية والمجتمعات الديمقراطية ، وهي قيم ومبادئ بنيت عليها منظماتنا وتلهم الثقة التي توليها الدول لهذه المنظمة وما يتعرض للخطر ، أخيرا وليس آخرا ، هو الفرصة التي تتاح لجنوب افريقيا للتوصل الى حل لمشاكلها والى تحقيق التحول الى مجتمع ديمقراطي متعدد الأجناس مفتوح ولله مقومات الاستقرار . وعلى هذا ، فان على جميع الأطراف المعنية أن تدرك مسؤولياتها الكبيرة .

ان ناميبيا أمانة خاصة في عنق الامم المتحدة ، وبالتالي في عنق المجتمع الدولي ككل . ولقد مضت خمس سنوات الآن وخطة الامم المتحدة تنتظر التنفيذ وبالتأكيد فان الوقت لانها هذا الموقف غير المقبول قد حان .

السيد سيكولو (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرت الجمعية

العامة مؤخرا في مسألة سياسات وممارسات الفصل العنصرى، التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا . وكانت المناقشة العامة بشأن هذه المسألة مرة اخرى اتهاما صريحا من المجتمع الدولي لنظام الفصل العنصرى الشيطاني في جنوب افريقيا .

لقد سن نظام بريتوريا العديد من القوانين الشديدة القسوة ووضع الخطط الشريرة مثل البانتوستانات ، محاولا بذلك دعم نظام الفصل العنصرى واطالة امد انكار حقوق الاغلبية السوداء غير القابلة للتصرف في جنوب افريقيا . وآخر حلقات هذه السلسلة هي مايسمونها المقترحات الدستورية التي ادانتها هذه الجمعية ورفضتها فعلا وعن حق .

ان استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وهو المسألة التي تنظرها الجمعية العامة يؤثر تأثيرا مباشرا أيضا على سياسات وممارسات الفصل العنصرى . وان استمرار احكام قبضتها الخانقة على ناميبيا ، شأنه شأن استمرار أعمالها العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة ودول خط المواجهة ، تصرف يهدف الى الدفاع أساسا عن هذا النظام البغيض المسمى بالفصل العنصرى .

ويعتبر استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا بمثابة اهانة للمجتمع الدولي وللامم المتحدة بصفة خاصة التي تتحمل مسؤولية مباشرة وفريدة عن الاقليم تعود الى عام ١٩٦٦ . ولا تحتل جنوب افريقيا ناميبيا بشكل غير مشروع فحسب ، وانما تقوم بخرق القانون الدولي مرة اخرى باستخدامها الاقليم كنقطة وثوب للعدوان على الدول الافريقية المستقلة ذات السيادة .

وتدعى جنوب افريقيا الاهتمام بانها احتلالها غير المشروع لناميبيا وحصولها على الاستقلال ولقد سمعنا المرة تلو المرة تأكيدات جنوب افريقيا بما يفترض انه تأييد للتوصل الى " تسوية مقبولة دوليا " لمشكلة ناميبيا عن طريق التفاوض . غير ان سجل التطبيق زاحر بمناورات نظام جنوب افريقيا - التي تهدف لابقاء ناميبيا في قبضتها الخانقة .

لقد سمعنا عن الاحزاب السياسية المزعومة في ناميبيا التي تحركها وتعملها جنوب افريقيا . ونعرف المحاولات النشطة التي تقوم بها جنوب افريقيا لتفريق ما يسمى بتسوية داخلية في ناميبيا ، وعن طريق زرع نظام عميل هناك . لن تصبح ناميبيا اكثر من بانتوستان يشبه تلك الموجودة في جنوب افريقيا نفسها .

ولم تدخر الامم المتحدة وسعا للنهوض بالتسوية التفاوضية لمشكلة ناميبيا . وكانت هناك سلسلة من المبادرات المحددة تهدف كلها لتحقيق ذلك الغرض ، بالرغم من سجل جنوب افريقيا الزاخر بسوء النية . ويعد قرارا مجلس الامن : ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اشهر الأدلة واكثرها وضوحا على موقف الامم المتحدة وتصميمها على حل مشكلة ناميبيا بطريقة منهجية وسلمية . وهما يوضحان استعداد الامم المتحدة لمساعدة جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا بشرف ، اذا كان لديها في الواقع اي شرف . ويسعى هذان القراران قبل كل شيء الى تهيق الفرصة لشعب ناميبيا لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الامم المتحدة ورعايتها ان اجراء انتخابات حرة ونزيهة بدأ ديمقراطي يدعي حتى نظام بريتوريا انه ملتزم به . الا انه منذ اعتماد قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) منذ سبع سنوات ، وقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ خمس سنوات لم يكن في الامكان اجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا نظرا لتعننت جنوب افريقيا . وربما كانت جنوب افريقيا ستعاون في تنفيذ هذين القرارين لمجلس الامن لو تأكدت من ان عملاءها في ناميبيا ، وليس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) هم الذين سيفوزون في الانتخابات ولكن لأنها تخشى من فوز " سوابو " فقد استمرت في التسويف والمماطلة .

والواقع ان جنوب افريقيا فعلت كل ما في وسعها لاضعاف " سوابو " في ناميبيا ان لم يكن للقضاء عليها . ويعتبر اعضاء " سوابو " اهدافا خاصة لعملاء نظام جنوب افريقيا في ناميبيا . وهم يتعرضون للتحرش بهم والسجن والاعتقال والتعذيب باستمرار الا ان هذه الاساليب التي تتبعها جنوب افريقيا لم تضعف من سوابو ولم تستطع ان تجتث جذور التأييد لها المتشعبة بين شعب ناميبيا ، وكما هو متوقع ، ترتب على هذه الاساليب ان تعاظم تصميم جماهير ناميبيا على الوحدة تحت قيادة " سوابو " لاقتناعهم بانها الحارس الحقيقي لآمالهم في الحرية والاستقلال .

ولا يزال تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الموضوع الرئيسي فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . ولا تزال "سوابو" مستعدة وجاهزة للبدء في عملية التنفيذ ونحن نسي زامبيا جنبا الى جنب مع زملائنا في خط المواجهة لانزال ملتزمين بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولقد بذلت "سوابو" ودول خط المواجهة كل ما في وسعها معا لتيسير تنفيذ القرار ، الا ان بعض مطالب جنوب افريقيا في المفاوضات المطولة من اجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كانت غير معقولة ، وهو اقل ما يمكن ان يقال عنها . الا ان "سوابو" قدمت تنازلات مرارا وتكرارا على امل تنفيذ القرار .

هذا هو النهج الايجابي الذي نتبعه من جانبنا والذي بلغ ذروته في حسم المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كما اوضح تقرير الامين العام الى مجلس الامن والوارد في الوثيقة (S/15943) . والسألة الوحيدة ذات الصلة التي بقيت دون حل هي مسألة النظام الانتخابي . ولا يزال في انتظار اختيار جنوب افريقيا حتى الان . ولكنها حتى في هذه الظروف ، ظروف الاتفاق الحقيقي بشأن طرق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تتوقف عن الاستمرار في مناوراتها المعهودة لابقاء ناميبيا في قبضتها المحكممة ولم تقابل جنوب افريقيا حسن نيتنا وتصميمنا على الحضي قدما من اجل التوصل الى تسوية مشكلة ناميبيا بالمثل .

وتصر جنوب افريقيا الآن على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا وهي تسعى لاضعاع استقلال وناميبيا لمسألة خارجية هي انسحاب القوات الكوبية من انغولا . ولتصوير استقلال ناميبيا ، وهو مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار تماما ، على انه يدخل ضمن سياق التنافس بين الشرق والغرب . وبطبيعة الحال ، تشاطر جنوب افريقيا هذا المفهوم مع عضو من اعضاء فريق الاتصال الغربي بشأن ناميبيا . وبالها من مفارقة ، واسمحوا لي ان اضيف ، ان يضم عضو رئيسي في فريق الاتصال يده الى يد نظام جنوب افريقيا لتعويق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اعتمدته مجلس الأمن بناء على مبادرة قدمها ذلك الفريق . ويجب ألا ننسى ان القوات الكوبية ذهبت الى انغولا بناء على دعوة من حكومتها للدفاع عن ذلك البلد ضد عدوان جنوب افريقيا . كما ينبغي الا ننسى ايضا ان جنوب افريقيا تحتل حتى اليوم جزءا كبيرا من اراضي انغولا التي غزتها من اراضي ناميبيا . وعلى العموم فلا تزال جنوب افريقيا تمثل تهديدا لأمن انغولا وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية . فما هو الاساس القانوني او الاخلاقي الذي تستند اليه جنوب افريقيا في مطالبتها بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ؟

ليس هناك على الاطلاق اى اساس معقول او عادل لقبول ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . وهذا هو السبب في اننا ، بلدان خط المواجهة ، نرفض وندين هذا الربط المزعوم . وقد كرر رؤساء دولنا وحكوماتنا موقفنا الواضح بشأن هذه المسألة في مؤتمر القمة الاخير الذي عقد في لوساكا في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ . ويسعدنا ان مجلس الأمن ايضا قد رفض هذا الربط المزعوم في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) الذي اتخذه في الشهر الماضي .

اننا نريد ان نعطي قدما في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من التأخير ولذلك ، فاننا نطالب جنوب افريقيا بتقديم رد فعل ايجابي للنداء الذي وجهه اليها مجلس الأمن في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) بأن تبلغ الامين العام للأمم المتحدة ، على وجه السرعة ، بالنظام الانتخابي الذي اختارته لاستخدامه في ناميبيا . ونحن نحث الجمعية

العامة ايضاً على ان تطالب جنوب افريقيا بأن تبلغ الامين العام بالنظام الانتخابي الذى اختارته وأن تبدأ من الآن فصاعداً بالتعاون الكامل معه في جهود الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي الحقيقة ، اود باسم وفد بلدى ان اثني على الامين العام لجهوده الدؤوبة والمكرسة لقضية حرية ناميبيا واستقلالها .

واذا استمرت جنوب افريقيا في تفادى اجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فهل يستطيع احد ان يلوم الشعب الناميبى على تكثيف كفاحه المسلح لتحرير بلده ؟ أليس من المنطق والعدل ، في ظل تلك الظروف ، ان يزيد المجتمع الدولي من دعمه المادى وغيره من اشكال الدعم الاخرى للشعب الناميبى عن طريق سوابو مثله الوحيد والحقيقي ؟

ان قضية شعب ناميبيا هي قضية كل البلدان والشعوب المحبة للحرية والمتسكة بالعدالة . ان المواقف والاعمال الواضحة من جانبنا التي تساند هذه القضية ، وليس الازدواج والمعايير المختلفة ، هي وحدها التي ستنتقل ، بما لا يحتمل الشك ، الرسالة الى جنوب افريقيا بأن المجتمع الدولي قد فاض به الكيل ازاء احتلالها المتواصل وغير المشروع لناميبيا .

السيد وابوغي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني لا اتكلم في
البند المعنون " مسألة ناميبيا " لأكمل الوثائق الأساسية المتعلقة بهذا البند ، وانما لندرس السبب في عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى الآن .

وفيما يتعلق بالوثائق الاساسية ، يكفي القول بأنه في العام الثامن والثلاثين من تاريخ الامم المتحدة ، اصبح لديها سجل لا يمكن دحضه للاحتلال الوحشي غير المشروع لناميبيا من جانب نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا الذى لا يزال قائماً . ولم تكشف جنوب افريقيا بهذا الاحتلال غير المشروع ، وانما حولت ناميبيا الى قاعدة عسكرية تستخدمها كراس جسر قامت عن طريقه ، وما زالت تقوم ، بشن هجمات مسلحة على نحو متكرر دون اى مبرر ضد دولة انغولا المجاورة لها ، واحتلت الجزء الجنوبي من انغولا ودول مجاورة اخرى .

ان وفد بلدى يوصي الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة ، بتداول جدى وتصرف حاسم مصحوب بالافعال بشأن خطة العمل التي ينبغي اتباعها الآن للوفاء بالولاية والالتزامات الموكولة اليها من قبل المجتمع الدولي خاصة فيما يتعلق بناميبيا .

عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ خمس سنوات مضت ، شاركنا في الشعور العام بالتفاؤل بأن ناميبيا سوف تمضي نحو الاستقلال بسرعة في سلم وهدوء . ولكن ، لخشية اطمنا العميقة ، لم يتم ذلك لأن جنوب افريقيا العنصرية قد ادخلت في هذه المسألة ، بطريقة محسوبة ، العقبات الواحدة تلو الأخرى . وفي رأينا ان هذا الاسلوب في النهج السياسي لا يمكن الا ان يعبر عن سوء النية - بل يعبر عن العداء تجاه سكان ناميبيا . وعلى اية حال لا يمكننا ان نقبل موقف جنوب افريقيا في محاولتها اعادة عقارب الساعة الى الوراء وبالتالي ادامة حالة التوتر الخطير وزعزعة الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي ، مهددة بذلك السلم في افريقيا وفي بقية العالم .

وأود ان اكرر الرأي المدروس لحكومة بلدى الذى مؤداه ان خطة مجلس الأمن لاستقلال ناميبيا ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، تبقى الأساس الوحيد للانتقال السلمي نحو استقلال ناميبيا . وجميعنا ، الافارقة بصفة خاصة ، ننتظر بفاغ الصبر تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . وفي اغلب الاحوال ، اخبرتنا الاطراف الوثيقة الصلة بنظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا ، التي اختارت التفاوض باسمها ، ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا كان على استعداد لقبول الخطة التنفيذية للأمم المتحدة كما وردت في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبناءً على هذا الفهم تحركنا وليس في مخيلتنا اية اوهام حول اخلاص جنوب افريقيا فيما يتعلق بهذه المفاوضات . ولقد ثبتت صحة مخاوفنا وشكوكنا عندما بدأنا نتلقى اشارات متنوعة تختلف عما افهمته لنا الدول الخمس في فريق الاتصال الغربي . وبدلاً من الموافقة الصادقة لجنوب افريقيا على تطبيق خطة الامم المتحدة بالكامل ادخلت ، بل وسعت الى ربط ، مطلب غير واقعي وغير ذى صلة بالموضوع وغير مقبول يستهدف الى ان تصبح ناميبيا رهينة لمسائل تبعد كل البعد عن حق الشعب الناميبى في التخلص من الاحتلال وحقه في تحقيق الاستقلال تحت اشراف الامم المتحدة .

من الأهمية بمكان في هذه المرحلة ان اقول ان الأمين العام أكد في تقريره الى مجلس الأمن المؤرخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، ان كل المسائل المتعلقة المتصلة بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حلها . والآن ، نتساءل ما الذي يؤخر استقلال ناميبيا . أليس صحيحا ان جنوب افريقيا لا تتحرك وحدها ؟ اننا ندرك ان بعض الدول الغربية الأعضاء في مجلس الأمن وهي في الواقع أعضاء في فريق الاتصال ، شجعت جنوب افريقيا على تجاهل ما ورد في قرارات مجلس الأمن . واننا نعلم بالتأكيد ان جنوب افريقيا ، دون الدعم الذي تتمتع به من البلدان الغربية ، لن تستطيع تجاهل المطالبات والفضول التي يمارسها المجتمع الدولي .

ورغم تقرير الأمين العام الذي ذكرته آنفا ، فاننا نجد ان ناميبيا لا تزال تحتلها جنوب افريقيا العنصرية . ان استقلال ناميبيا وحققها في ممارسة تقرير المصير يرتتهن ان بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . وفي رأى حكومة كينيا ان ناميبيا ليست طرفا في مسألة وجود قوات كوبية في انغولا . ولا يمكننا ان نقبل ان أمرا يخص شعبين يحق تقدم طرف ثالث لا علاقة له بالسألة الأصلية . وقد رفضنا تماما فكرة ربط انسحاب القوات الكوبية من انغولا بحصول ناميبيا على الاستقلال . ان أولئك الذين يشجعون فكرة جنوب افريقيا بشأن الربط طمهم أن يعيدوا النظر في موقفهم وان يحاولوا تقديم خدمة أفضل للمجتمع الدولي برفضهم في ابقاء وشرف الانضمام الى جهود نظام جنوب افريقيا العنصرية الرامية الى ان تظل ناميبيا مستعمدة . ونحن ندرك حقيقة ان مفهوم الربط قد أعد في اطار تنافس الدول الكبرى على مناطق النفوذ . وفي هذا السياق ، يوجد وفد كينيا ان يقول ان الشعب الناميبي له كل الحق في أن يقرر من هم أصدقاؤه في ناميبيا الحرة . ولا بد ان يمكنه المجتمع الدولي من تحقيق ذلك . واننا نحث المجتمع الدولي على ان يؤيد الشعب الناميبي تمام التأيد ، عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في نضاله المشروع من أجل استقلاله .

يواجه المجتمع الدولي تحديا خطيرا ، و عليه ان يرد على هذا التحدي بجدارة .
 وطى مجلس الأمن ، وقد اتخذ القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر
 ١٩٨٣ ، ان يتحرك الآن لكي يتأكد تماما من تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .
 يجب ان يستخدم المجلس كل سلطاته المخولة له بموجب الميثاق ، وان يساهم بالاجماع
 مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في الجهود التي تستهدف طرد جنوب افريقيا من
 ناميبيا . وتحث ايضا كل اوطك الذين كانوا ينتهكون فرض الجزاءات الحالية الموجهة ضد
 جنوب افريقيا على الامتناع عن ذلك .

وختاماً ، سوف تواصل كينيا تأييد قوات تحرير ناميبيا في نضالها ضد القهر ومن
 أجل تحقيق الاستقلال الوطني للشعب الناميبي . وسوف نستمر في رفض المسائل التي
 لا علاقة لها بالموضوع والتي تطرح في موضوع استقلال ناميبيا ، وندين عدم تعاون جنوب
 افريقيا مع الأمم المتحدة بالنسبة لناميبيا . وسوف نهيد الاجراءات الدولية القائمة والاضافية
 المكثفة ضد جنوب افريقيا ، بما فيها فرض الجزاءات الالزامية ضد جنوب افريقيا طبقا للفصل
 السابع من ميثاق الأمم المتحدة * .

أخيرا ، يود وفدي أن يعبر عن امتنانه بشأن تقارير اللجنة الخاصة المعنية
 بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ وتقدير مجلس الأمن
 المتحدة لناميبيا ، وتقدير الأمين العام ، ونعلن أن كينيا سوف تهدي تمام التأييد مشاريع
 القرارات الواردة فيها .

السيد تراوري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أصدر
 الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الى مجلس الأمن الذي أعده وفقا للقرار ٥٣٢
 (١٩٨٣) ، ادراكا منه بضرورة التعجيل " بعملية سلمية لناميبيا المستقلة والموحدة " .
 " نداء الى كل الأطراف المعنية بالأمر تتحول عن هذا الهدف الى مسائل أخرى " .
 (S/15943 ، الفقرة ٢٩)

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من الانتظار والمعن الدائمة لم يتمكن شعب ناميبيا

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سحنون (الجزائر) .

A/38/PV.75

102

حتى الآن من تقرير مستقبله السياسي ، لأن هذا الهدف بالذات يجرى تحويله عن طبيعته الحقيقية باعتباره نضالا ضد السيطرة الاستعمارية والعنصرية ليستخدّم ، بدلا من ذلك ، كدافع لمخططات غريبة عنه تماما . لقد اعترفنا بأن استقلال ناميبيا كان في متناول ايدينا في ١٩٧٨ . ولم يعد هناك ، بعد مفاوضات طويلة وحساسة ، إلا أن نضمن التطبيق السليم للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اعتمدته مجلس الأمن بالاجماع والذى قبلته كل من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ونظام بريتوريا دون أى تحفظ مهما كان .

وسوابو ، رغم مسؤولياتها الضخمة ازاء شعبها ورغم الشكوك التى كان من حقها أن تبديها ازاء جنوب افريقيا ، تمسكت بالتزامها بوقف القتال كي يمكن اللجوء بسرعة الى اسلوب ديمقراطي للتسوية السلمية للمسألة الناميبية .

وعلى العكس من ذلك ، فان نظام بريتوريا العنصرى غير الشروع ، الذى كشف نفسه فعلا أمام المجتمع الدولي بتراجعته باستمرار عند ما يبدو في الأفق حل للأزمة الناميبية ، قد أصبح مرة أخرى يقوم بدور من يهرب من موقف لم يكن يتوقعه .

وهكذا حالت العقبات الجديدة دون استقلال ناميبيا . وكانت إحدى هذه العقبات الربط بين الاستقلال ووجود القوات الكوبية في أنغولا . وهذه الحجة في طابعها ومنطقها من فصيلة تلك الحجج التي تنم عن سوء نية . وبالفعل ، هل يستطيع المرء أن ينسى أن أنغولا التي ما كادت تخرج من حرب تصفية الاستعمار القاسية التي دامت لسنوات طويلة ، حتى تعرضت إلى عدوان غاشم شنته عليها قوات جنوب افريقيا ؟ وهل يمكن للمرء أن ينسى أيضا أن أنغولا عندما واجهت هذا الانتهاك السافر للميثاق بالرغم من النداءات الملحة ، لم تتلق المساعدة التي طلبتها من الأمم المتحدة لمساعدتها على الحفاظ على استقلالها وضمان أمنها وسيادتها واستقلالها ؟

إن الحالة القاسية التي وجدت أنغولا نفسها فيها كانت في أجلى صورها : أما أن توافق على التضحية بالعديد من الأرواح البشرية والكثير من الطاقة في سبيل احراز استقلالها ومع ذلك تظل تتقهقر أمام النظام العنصري الاستعماري القائم على العبودية وهو من أمقت الأنظمة التي وجدت ، وأما أن تحصل على تأييد البلدان الصديقة للحفاظ على استقلالها .

وعلاوة على ذلك ، هل نحتاج إلى أن نذكر بأن القوات الكوبية كانت موجودة بالفعل في أنغولا عندما اعتمد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن ذلك القرار لم يشرف في أي حكم من أحكامه إلى أنغولا ؟ فضلا عن ذلك ، لو كان قد تطرق إلى ذلك ، لكان مدعاة للدهشة ، لأن ما كان ينطوي عليه الأمر آنذاك لا زال قائما الآن ، ألا وهو مساعدة اقليم ناميبيا الدولي على استعادة استقلاله وليس القصد اصدار حكم على اتفاقات تم ابرامها بحرية بين الدول .

إن أنغولا دولة ذات سيادة ، شأنها شأن كل الدول في المجتمع الدولي ، تمارس حقها في السيادة عن طريق اتخاذ اجراءات تسأل عنها أمام شعبها فقط فالحفاظ على النظام وحفظ الأمن لمواطنيها والدفاع عن سلامة أراضيها — كل ذلك ، دون شك ، من المهام ذات الأولوية التي تضطلع بها أية دولة جديرة بهذه الصفة .

ان الربط المصطنع بين استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية في أنغولا يتعلق بمسائل غريبة تماما عن بعضها البعض . والمسألة الحقيقية هي انه على الرغم من الوعود الكثيرة وعلى الرغم من اعتماد العديد من القرارات بشأن ناميبيا لا يزال الاقليم يزرع تحت استعمار جنوب افريقيا . وحقيقة الأمر هي انه على الرغم من القرارات ذات الصلة ، وعلى الرغم مما نص عليه الميثاق ، وعلى الرغم من معايير القانون الدولي بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، فان القوات التابعة لجنوب افريقيا لا تزال تحتل اراض انغولية . وعلاوة على هذا الاحتلال العسكرى لانغولا ، دون اعلان الحرب عليها ، نصب نظام بريتوريا العنصرى مدافعا عن انشاء منطقة أمن في الجنوب الافريقي يجعل ذلك شرطا مسبقا آخر لاستقلال ناميبيا .

ان تاريخ العلاقات الدولية يبين لنا ان الشروط المسبقة للمفاوضات تفقد المفاوضات معناها ، لأن هذه الشروط المسبقة ضرب من ضروب الهيمنة المقنعة بقناع شفاف . ان انشاء منطقة أمن حقيقية في أى مكان من العالم تنطلق من الارادة المشتركة للاطراف المعنية في تجاوز الازعاج الراهنة ، التي قد تكون مشحونة بالتوتر ، للسعي من أجل مستقبل سلمي يتسم بالتفهم والتعاون . وهذا لا يتم ولا يمكن ان يتم الا بين دول تحترم السيادة وكرامة الانسان بنفس المقدار . ولا يمكن ان يحدث هذا الا في مناخ من الثقة والتسامح المتبادل . ولا يمكن ان يتخذ مكافأة على اعمال العدوان .

ان تحليلنا للحالة في الجنوب الافريقي يبين بوضوح أن جنوب افريقيا وحدها هي التي تتسبب في الاضطراب والتوتر هناك . وقد كرس مجلس الأمن العديد من الجلسات للنظر في هجوم جنوب افريقيا العسكرى على انغولا وموزامبيق وليسوتو وبوتسوانا وزمبابوى ، ولا يمكن ان يكون هناك ادنى شك ازاء تهديدات جنوب افريقيا للجنوب الافريقي ، التي تزيد من تدهور العلاقات الدولية .

وبالفعل فان عدم الأمن في الجنوب الافريقي من صنع جنوب افريقيا وهي تعمل

على الابقاء عليه . وهكذا كان فهم مجلس الأمن نفسه لهذه الحالة عند ما لجأ وهو يرفض ان يحول اتجاهه عن الطبيعة الحقيقية لمسألة ناميبيا الى اعتماد القرار ٥٣٩ (١٩٨٣ ، بعد مناقشة مسألة الاقليم . وينص ذلك القرار على :

" واذ يساوره شديد القلق ايضا ازاء التوتر وعدم الاستقرار السائد في الجنوب الافريقي والتهديد المتزايد لأمن المنطقة وما يخلفه ذلك من آثار أوسع نطاقا على السلم والأمن الدوليين نتيجة لاستمرار استخدام ناميبيا كنقطة انطلاق لشن هجمات على الدول الافريقية في المنطقة وزعزعة استقرارها " . ونكرر هنا ان وجود القوات الكوبية في انغولا ليست له علاقة بمسألة استقلال ناميبيا ، مثله في ذلك مثل الانشاء المسبق لمنطقة أمن ، وحل بعض النزاعات الايديولوجية في المنطقة . فالواقع ان النزعات الايديولوجية والتوترات الدولية الخطيرة الراهنة انما تبقى حية لاسباب اكثر خطورة بكثير من ممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير والاستقلال . وقد بينت بلدان عدم الانحياز بجلاء انها ترفض ان تستخدم دمي في نزاعات عقيمة . وان الطريقة الى تحسين العلاقات الدولية يمر من خلال التفهم التام لاحكام الميثاق والاحترام التام لحقوق الانسان الاساسية ، بما في ذلك حق الحرية والكرامة والحياة بكل معنى الكلمة .

يدعي نظام بريتوريا لنفسه ايديولوجية معينة . ونحن نعرف جيدا ايديولوجية وتصور جنوب افريقيا للعالم . فهما ايديولوجية وتصور الكره العنصرى والغريزة البدائية المحبة للسيطرة والايامن باستخدام القوة في العلاقات الدولية . وان الحجج الايديولوجية التي استخدمتها جنوب افريقيا لاعاقبة استقلال ناميبيا هي في الواقع من خصائص سياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا .

وفي الحقيقة ، ان جنوب افريقيا مثلها مثل ناميبيا تدار بصورة غير شرعية .

ولا ينبغي بعد اليوم ان تستبد الاوهام بعقول الذين يؤمنون بانسانية نظام الفصل العنصرى ، بعد ان قامت جنوب افريقيا ، وايديها لا تزال ملطخة بدماء الآلاف من المعارضين للفصل العنصرى في ٢ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٨٣ بابعاد الأغلبية السوداء في البلاد عن العملية المدنية والسياسية عن طريق اعلان ما يسمى بالمقترحات الدستورية ، التي ليست في حقيقتها سوى تنفيذ منهجي وقاس الى ابعد الحدود لسياسة البانتوستانات . وعلى الذين يؤمنون بحسن نية جنوب افريقيا في المفاوضات من أجل استقلال ناميبيا ان يتخلوا عن اوهامهم . وان لم يفعلوا ذلك فقد يربط نظام بريتوريا غدا استقلال ناميبيا ليس بوجود القوات الكوبية في أنغولا ، وانما بوجود قوات هبطت من الخارج في موزامبيق وأنغولا وبوتسوانا وزمبابوى وليسوتو وزامبيا .

في البيان الذي أدلى به وزير الخارجية والتعاون الدولي لبلادي ، مالي ، من هذا المنبر في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ، بشأن مسألة ناميبيا ، أكد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) كان كافيا في حد ذاته ، فلنقف اذن الى جانب دعاة السلام ولنضعف الجهود لمساعدة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، من أجل تحرير بلادها .

ان جنوب افريقيا ، بابقائها على وجودها غير الشرعي في ناميبيا ، تضرر بالسلام وتنتهك الميثاق الذي يدعو الفصل السابع منه بالتحديد الى ما يجب أن يتخذ من التدابير في حالات تهديد السلم . وهذه هي الممارسة التي يجب أن تتركس جهودنا الحاسمة تحقيقا لها ، لأنه في الغد ، عندما تتمتع جنوب افريقيا بالقدرة النووية ، فانها سوف تشن حربها التوسعية التي ما وراء البلدان المجاورة لها الآن بشكل مباشر .

ان مجلس الأمن قد أكد من جديد . . . " المسؤولية القانونية للأمم المتحدة عن ناميبيا ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن ضمان تنفيذ قراراته ، وبصفة خاصة القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . . . " .

لم يبق أماننا الا أن نستكمل العملية النهائية لاستقلال ناميبيا عن طريق تنظيم انتخابات حرة تحت اشراف دولي . ويبقى على منظمة الأمم المتحدة أن تضمن احترام التزاماتها ومقرراتها حتى تتمكن ناميبيا ، التي توحد أبنائها من أجل الدفاع عن كرامتهم ، من أن تحرر نفسها من الآثار الضارة الناجمة عن الاستعمار والعنصرية .

السيدة كورونيل دي رودريغز (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) :

ان مسألة ناميبيا مطروحة مرة أخرى أمام الجمعية العامة ، ومرة أخرى يعتقد وفد بلادي أن ايجاد حل لمسألة ناميبيا أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى مسألة بالغة الاحاح . انها مسألة بالغة الاحاح لأنها تنتقص من شأن الأمم المتحدة بشكل خطير وتواجهها بواحد من أخطر التحديات في تاريخها . وهي مسألة ملحة ، ليس لأنها تنتهك السلم والأمن الدوليين علانية فحسب ، ولكن لأن النظام العنصري في جنوب افريقيا ، بالرغم من الارادة الجماعية للمجتمع الدولي بأكمله ، يقوم بشكل عدواني

بتجاهل مقررات الهيئة العالمية العليا . وهي مسألة ملحة لأنها تنتهك المبادئ المقدسة التي يقوم عليها النظام الحالي لعلاقات السلم والتعايش بين جميع الشعوب والأمم .

لقد بذل الأمم المتحدة العديد من الجهود لضمان أن تصبح ناميبيا أمة حرة وذات سيادة . وأود هنا أن أشيد بالأمين العام ، السيد بيريز دي كوبيار ، والذي عمل دون كلل ليجاد حل يمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . ولسوء الحظ ، فإن النتائج كانت محدودة للغاية ولا تزال المشكلة مطروحة أمامنا ، بينما تستمر الحالة في الجنوب الافريقي في التدهور يوما بعد يوم . وبالإضافة الى الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأمينها العام ، فإن الكفاح الذي يشنه الشعب الناميبي ، والذي يتطلب التصميم والشجاعة والتضحية والصبر ، قد حظي بتأييد السيد بول لوساكا ممثل زامبيا الذي قام ، بصفته رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بعمل دؤوب بالرغم من العقبات والصعوبات . وقد حان الوقت لكي نشيد اشادة حارة بالسيد لوساكا وأن نقدم له تأييدنا الحاسم .

ان الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية لا مفر منها فيما يتعلق بايجاد حل لمشكلة ناميبيا . وعلى المجتمع الدولي أيضا التزام لايزول حتى تنال ناميبيا استقلالها ، لأن قضية ناميبيا هي قضية البشرية . انها كفاح عادل من أجل الحرية والعدالة والسلام ، يقوم على أساس مبادئ عالمية تستمد جذورها من ميثاق الأمم المتحدة ومن الاعلان العالمي لحقوق الانسان . في عام ١٩٨٣ الذي أوشك على الانتهاء ، تم بذل جهود جديدة وجادة . وعقدت اجتماعات هامة تحت رعاية الأمم المتحدة ، قام المجتمع الدولي فيها بالنظر بشكل مفصل في مسألة ناميبيا ، قام كل شعب وكل أمة بالانضمام الى الفكرة المشتركة ، ألا وهي دعم الشعب الناميبي في كفاحه من أجل نيل الاستقلال . وفي نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، عقد في باريس المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال . وقد تم في ذلك المؤتمر اعتماد اعلان باريس الذي يظهر نصه ادانة المجتمع الدولي ورفضه للعدوان المستمر ولزعزعة الاستقرار العسكري

والسياسي والاقتصادي الذي يرتكبه النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد ناميبيا والدول المستقلة في المنطقة . ويدين اعلان باريس نظام جنوب افريقيا لقمعه الوحشي ولسياسته وممارسته للفصل العنصري وانتهاكاته الواسعة النطاق لحقوق الانسان للشعب الناميبي . ويطلب وضع حد فوري لهذه السياسات . وقد أشاد المؤتمر بالكفاح التاريخي الباسل الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الشرعي الأصيل وأعلن تضامنه معه ، هذا الكفاح الرامي الى التخلص من نير الاستعمار والاستغلال الأجنبي والى السعي من أجل أعمال ما يحق له ، ألا وهو تحقيق الكرامة الانسانية والحرية في ناميبيا مستقلة .

وكما ورد في اعلان باريس ، فان شعب ناميبيا لا يقف وحده في كفاحه من أجل قضيته النبيلة . انه يستطيع الاعتماد على تأييد الشعوب والحكومات الملزمة حتما بالعدالة لعالم يعمه السلام ، وان فنزويلا شعبا وحكومة ، من بين هذه الشعوب والحكومات . وكما فعلنا في باريس ، فاننا اليوم نكرر التزامنا الحاسم بتأييد استقلال ناميبيا ووقوفنا جنبا الى جنب مع الشعب الناميبي وسوابو في كفاحهما لتحقيق السيادة وتقرير المصير . ان التضامن المستمر للمجتمع الدولي وتأييد الشعوب الحرة هما أفضل تأكيد بأن اليوم الذي ستكون فيه ناميبيا المستقلة عضوا في هذه المنظمة يوم قريب .

في ٢٣ أيار/مايو من هذا العام كرس مجلس الأمن ، بناء على طلب المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، الذي عقد في نيودلهي من ٧ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣ ، سلسلة من الجلسات للنظر في مسألة ناميبيا وفي اتخاذ تدابير جديدة تتعلق بتنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . واعتمد المجلس آنذاك القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، حيث أدين فيه مرة أخرى احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، الذي يشكل تحديا صارخا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . كما حث نظام جنوب افريقيا على تقديم تعهد قاطع بالاستعداد للامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) من أجل استقلال ناميبيا . وفي الجلسة الأخيرة بشأن مسألة ناميبيا التي عقدها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر الحالي ، اعتمد القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) . وقد كرر القرار الأخير الصيغة الواردة في القرارات السابقة وأدان مرة أخرى جنوب افريقيا على استمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا وعرقلتها تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يوفر الأساس الوحيد للحل السلمي للمشكلة الناميبية .

ولا يسعنا أن نخفي قلقنا ازاء ما يبدو أنه بوضوح عجز مجلس الأمن عن البت في اتخاذ اجراءات أكثر حزما تجبر جنوب افريقيا على الانصياع لقرارات المجلس . الا أن هناك حقيقة أخرى تتسم بخطورة أكبر ، وهي أكثر غرابة من كل النواحي . وأقصد بذلك الرسالة المؤرخة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ (S/16106) الموجهة الى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة . وهذه الرسالة تتضمن نص بيان السيد بوتسا ، وزير الخارجية والاعلام لنظام بريتوريا ، الذي ذكر عند الاشارة الى شهادته سوابق المقاتلين من أجل الحرية النبلاء :

" وان جنوب افريقيا مصممة على اتخاذ اجراءات ضد الازدواجيين في هذه

البلدان ، حتى ولو أدى هذا بنا الى الدخول في صراع مع العالم أجمع " .

واستطرد يقول ، " واننا لا نفوى الخضوع لتهديد مجلس الأمن " .

ان هذه الرسالة العجيبة لا تشكل تحديا خطيرا لهذه المنظمة التي تأسست لصيانة

السلم فحسب ، وانما تشكل أيضا تحديا خطيرا للمجتمع الدولي بأسره واستخفافا به . وهي

تكشف المخططات الخسيسة لنظام بريتوريا العنصرى المنفذ للعزل العرقي . ان فنزويلا ترفض هذه اللهجة وتعتبرها غير مقبولة لأنها لا تيسر بأية حال العملية المؤدية الى استقلال ناميبيا .

من العسير جدا ايجاد أى خروج في أى من الاجتماعات المتعلقة بمسألة ناميبيا على الرغبة الاجتماعية للمجتمع العالمى في تحقيق استقلال الشعب الناميبى . وقد مر ما يقسرب من عقدين منذ أن أعلنت الأمم المتحدة أنها المسؤولة الوحيدة عن ناميبيا . وطوال هذه المدة لم يتم التوصل الى أى حل . واستمر الشعب الناميبى في معاناته من الازلال الوحشى والقمع الضارى للذين لم يسبق لهما مثيل في تاريخ الاستعمار .

وفي السنوات الأخيرة لاحظ المجتمع الدولى بخيبة أمل عطية استقلال ناميبيا ترفسى د وامة من الأمل والاحباط . الا أنه أثناء كل فترة تفاؤل ، حين كان يبدو أن لحظة استقلال ناميبيا قد دنت ، كان التفاؤل يصطدم بتعننت جنوب افريقيا واصرارها على عرقلة ممارسة الشعب الناميبى لتقرير المصير وفرغها المبيت لوجودها غير الشرعى الشان . فقد زرعت العقبة ثلوا الأخرى في طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة الأمم المتحدة للاستقلال . فتذرعت أولا بالمبادئ الدستورية واحتجت على تكوين فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وقد تم التغلب على هاتين العقبتين ، ودا أثناء زيارة الأمين العام الأخيرة الى بريتوريا ، أن كل شيء قد حسم ، ولكن نظام بريتوريا البربرى قرر مرة أخرى أن يعمل ضد المنطق .

ومؤخرا بذلت محاولة لربط استقلال ناميبيا بعناصر دخيلة واسناد شرط مسبق عليها . فقد وضعت مشكلة ناميبيا ضمن اطار المجابهة بين الشرق والغرب وألصقت بها مضاميين عقائدية في محاولة لاخفاء بعدها الاستعمارى . اننا نشير الى نظرية الربط بين وجود القوات الكوبية في أنغولا واستقلال ناميبيا .

وفي هذا الصدد وكما هو مبين في اعلان باريس ، وفي اعلان كراكاس الصادر عن المؤتمر الاقليمى لأمريكا اللاتينية بشأن مناهضة الفصل العنصرى ، الذى عقد في فنزويلا

في أيلول / سبتمبر الماضي ، نعتبر مسألة القوات الكومية في أنغولا مسألة تخص فقط الدولتين السياتيتين كوما وأنغولا ولا يمكن اعتبارها بأية حال عرقلة للجهود الموجهة صوب نيل ناميبيا استقلالها .

ومن الملائم في هذه اللحظة ان اذكر بالجزء التالي من الرسالة التي وجهها رئيس جمهورية فنزويلا الى مجلس الأمن في أيار / مايو الماضي :

"بمناسبة هذه الدورة الرسمية لمجلس الأمن التي نقدم اثنائها تحية الى شعب ناميبيا البطل لكفاحه من أجل الحرية ، تكرر حكومة فنزويلا تأييدها لحق ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول " .

(S/PV.2451 ، ص ٨)

وفي ضوء عدالة قضية استقلال ناميبيا وتقاليد الحرية والعدالة التي يتسكك بها شعب فنزويلا ، من الملائم في هذا الوقت الذي تصادف فيه الذكرى العشوية الثانية لميلاد المحرر سيمون بوليفار ، أن ننقل لهذه الجمعية فكرة من أفكاره ، فقد قال :

" اذا وجد أى عنف عادل فهو العنف المستخدم لصالح الناس الطيبين ، وبالتالي السعداء ، ولا يوجد أى تحرر حقيقي باستثناء التحرر الذي يشرف البشرية ويوفر لها مستقبلا أفضل . ومن لا يسعى الى تلك الحرية سيقيد بأغلال المحسن ويترأ منه العالم " .

السيد وصي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤمن بنغلاديش بأن استقلال ناميبيا يمكن ويجب أن يتحقق وفقا للمبادئ الواردة في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن مقتنعون بأن قرارات المجلس ذات الصلة تشكل الأساس السليم الوحيد للانتقال السلمي للاقليم من الخضوع الاستعماري الى الاستقلال .

ان التسلسل الزمني للتاريخ الناصبي يتكلم عن الوعود التي لم يتم الوفاء بها والمواعيد التي لم يتم تنفيذها واستمرار الاستغلال الاستعماري والعنصرية والتمييز العنصري القائمين على سياسة الفصل العنصري المقيت . وحتى رغم أن الأرضية من أجل تحقيق الحل الناجح للمشكلة قد مهدت ، فاننا لم نشهد بعد فجر الاستقلال الناصبي ، وذلك لانزال نرى هذا البند مدرجا على جدول أعمال هذه الهيئة .

اننا نشعر بالارتياح للتقرير المستفيض الذي قدمه الأمين العام في الوثائق A/38/183 و Add.1 و Add.2 و A/38/525 . ومطروح أمامنا أيضا تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا — بنغلاديش عضويه — الوارد في الوثيقة A/38/24 . وأمامنا أيضا تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في الوثائق A/38/23 (Part V) و A/C.1/109/743 و 744 و 748 . ونحن نشي على واضعي هذه التقارير لعلمهم القيم الذي يفيد في فهم جوهر المشكلة المطروحة علينا .

ان وفد بلادي يود أيضا أن يهنئ السفير بول جيه . اف . لوساكا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والسفير بي . سي . ميسرا ، مفوض الأمم المتحدة السامي لناميبيا . ونحن نقدر تقديرا كبيرا دورهما المحمود في قضية ناميبيا .

ان بنغلاديش لا يسعها أن تقبل أي حل خارج اطار الأمم المتحدة . وموقفنا بشأن مسألة ناميبيا حازم ولا لبس فيه . فهو يقوم على التزامنا الدائم بتأييد الشعوب المقهورة في أرجاء العالم ، التي تخوض كفاحا عادلا ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية . اننا نود أن نكرر أن قرارات الأمم المتحدة ، وصيغة خاصة قرارات مجلس الأمن ، يجب أن تنفذ بالكامل دون أي تعديل مهما كان . ونحن نرفض جميع المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بقضايا د خيلة . فمن الأمور الأساسية أن هذا الحق لا يمكن ربطه بأي قضية أخرى .

ان سياسات حكومة بريتوريا تشكل تحديا جادا وخطيرا للسلم والأمن الدوليين . ولن يقتصر التأثير على ناميبيا وحدها بل انه يزعزع استقرار القارة بأكملها . انها لوصمة

في جبين المجتمع الدولي أن يظل شعب ناميبيا يعاني من السيطرة والتمييز العنصري والقمع . ان تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا يتحدث عن القوانين التمييزية والممارسات التي تتم في مجالات الصحة والتعليم والاسكان والعمالة والحقوق المختلفة الأخرى للحياة اليومية للشعب الناميبي .

ان النظام العنصري في بريتوريا ، الذي لا يتقيد بالرأي العام الدولي ، قد استهزأ صراحة بقرارات الأمم المتحدة واتخذ خطوات ترمي الى تدمير السلامة الإقليمية لناميبيا بشكل تدريجي . وقد احتل خليج والفيس الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا . وكان الامتداد المنطقي لهذه السياسة التجزئة المنظمة للاقليم وفقاً للخطوط العرقية والعنصرية التي يعد نظام البانتوستانات مثالا عليها . لقد وزع النظام العنصري قواته المسلحة بشكل كبير للسيطرة على الاقليم وحكم الشعب عن طريق الارهاب والقمع . وهذه القوات لا تحاول قمع الكفاح من أجل التحرير فحسب ، وانما تمتد أيضا أعمال العنف وان التي تقوم بها الى داخل البلدان المجاورة مما أدى الى زعزعة استقرار السلم في المنطقة . اننا نهنيء الدول المجاورة لضبط النفس الذي تستحق الثناء عليه ولصبرها وحنكها السياسية . وفي الوقت نفسه ، نود أن نضم أيدينا الى أيدي دول خط المواجهة ، وأنغولا ووتسوانا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق ونيجيريا لشجاعتها وثباتها وللتأييد القيم الذي قدمته لقضية ناميبيا في مواجهة التعنت والعدوان الذي تتركه دون استفزاز . اننا نحیی زعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والأصيل والشرعي للشعب الناميبي ، لاستعدادها لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ولقبولها موعداً لوصول فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال الذي سوف يحرك عملية الانتخاب تحت اشراف الأمم المتحدة .

ان بنغلاديش تقدر بحمق الثقة التي وضعت فيها لتساعد في تسهيل عمل ممثل الأمم المتحدة الخاص في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وفي حدود وساطتنا

المتواضعة ، قد منا تسهيلات تدريبية في بنغلاديش لطلاب من ناميبيا ، ورغم القيود المالية ، أسهمنا في الجهود الدولية لتوفير المساعدة لضحايا سياسة جنوب افريقيا للفصل العنصرى عن طريق الاسهام في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا وصندوق تضامن عدم الانحياز وصندوق دعم ناميبيا .

ان بنغلاديش ، منذ استقلالها ، لم تقم أبدا علاقات اقتصادية أو ثقافية أو دبلوماسية أو سياسية أو أية علاقات أخرى مع نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا . وفي ضوء سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى التي يتبعها نظام جنوب افريقيا ، فرضت بنغلاديش عقوبات تجارية شاملة ضد جنوب افريقيا .

ونحن لا نستطيع أن نظل متفرجين صامتين ازاء العذاب الذى لا ينتهي والآذى للذين يعانون منهما الشعب الناميبى . لقد مضى عام آخر . ونحن نجد أنفسنا غير قريبين من حل مشكلة ناميبيا . اننا نقدر تماما جهود أميننا العام ، الذى زار المنطقة واتخذ كل ما يلزم تقريبا لحل جميع القضايا محل الخلاف . ان ما كان ينبغي أن يكون رحلة منتصرة تفتح الطريق الى استقلال ناميبيا ، كانت مخيبة لأملنا حيث أعاقها مرة أخرى النظام العنصرى لجنوب افريقيا برفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبالأصرار على انسحاب القوات الكهية من أنغولا كشرط مسبق لقبوله . ان هذا الطلب السخيف الذى لا مبرر له والسيئ النية طلب رفضه المجتمع الدولى بأسره ، بما فى ذلك معظم البلدان التي يتشكل منها فريق الاتصال . ان بنغلاديش تشعر بأن هذا العمل الصلف لا يمكن السماح بأن يردون تحد . ولا يمكننا أن نظل متفرجين صامتين ازاء العذاب الذى لا ينتهي والآذى للذين يعانون منهما الشعب الناميبى . بل يجب ان نتصرف وان نتصرف بسرعة وبحسم لمواجهة هذا الموقف . ان بنغلاديش تؤكد من جديد تضامنها الكامل الذى لا يحيد مع شعب ناميبيا البطل في كفاحه العادل والمشروع من أجل الاستقلال الوطنى والسيادة تحت قيادة سوابو ، ممثله الأصيل والوحيد ، وسوف نؤيد جميع التدابير التي تتخذ وينجم عنها تحقيق استقلال ناميبيا .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقوم الأمم

المتحدة منذ ٣٧ عاما باجراء مناقشات غير مشعة حول مسألة استقلال ناميبيا . انه تاريخ طويل لعملية انهاء الاستعمار ، وأسارع الى القول انه من أطول التواريخ .

بدأ دخول جنوب افريقيا في ناميبيا في ١٩٢٠ عندما عينت بمقتضى نظام الانتخاب لعصبة الأمم المتحدة ، لتدير ما كان في ذلك الوقت جزءا من الامبراطوية الالمانية الافريقية . وعندما حلت الأمم المتحدة محل عصبة الأمم تحول نظام الانتخاب الى نظام للوصاية . ومع ذلك رفضت جنوب افريقيا الدخول في اتفاق للوصاية مدعية ان انتدابها قد انتهى بـزوال عصبة الأمم ، وان سيادة جنوب افريقيا على الاقليم لا حدود لها . وهكذا بدأ صراع قانوني وسياسي طويل بين شعب ناميبيا الذى يؤيده المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة ، من جانب ، وجنوب افريقيا العنصرية من جانب آخر . ولاكثر من عقدين تعامل جنوب افريقيا ناميبيا على أنها أحد أقاليمها . لقد كانت تحكم من جانب بريتوريا وانتخب المواطنون البيض في الاقليم ستة أعضاء في البرلمان ، ينتمون جميعا الى الحزب الوطني الحاكم ، لتمثيلهم فيما يطلق عليه برلمان جنوب افريقيا .

لقد انتقلت مسؤولية الأمم المتحدة بالنسبة لناميبيا الى لجنة انهاء الاستعمار أولا

ثم الى مجلس ناميبيا .

وحتى ١٩٥٨ كان الديكتاتور باتستا لا يزال يتولى السلطة في كوبا ، وبدأ النضال التحررى الوطنى في انغولا في ١٩٦١ . فما هي أسباب استمرار الاستعمار فى ناميبيا حتى ذلك الوقت ؟ ان الحجة الوحيدة التى قيلت حينئذ كانت ببساطة ان جنوب افريقيا تتمتع بسيادة لا حدود لها على ناميبيا .

وفي ١٩٦٦ أعلن ان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير مشروع ، ولكن جنوب افريقيا رفضت التعاون مع الأمم المتحدة . وفي ١٩٧٣ عين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ومع ذلك رفضت جنوب افريقيا ان تتعاون معه . ولم تكن أنغولا قد استقلت بعد ، بل كانت تناضل في سبيل الاستقلال .

وفي الستينات حصلت معظم البلدان الافريقية على استقلالها وكانت انغولا وغينيا-بيساو وموزامبيق وزمبابوى تخوض نضالا عنيفا لتخرج شعوبها من تحت نير الاستعمار .

وكانت جنوب افريقيا تنظر الى تحقيق الاستقلال والتضامن بين البلدان الافريقية على أنه خطر يهددها كما يهدد سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها . وفي الستينات شاركت بنشاط في الأحداث المأسوية التي حدثت في الكونغو - زائير اليوم . ولان جنوب افريقيا كانت من غلاة المؤيدين لاتحاد روديسيا ونياسالاند فقد عارضت بشدة تحقيق ملاوى وزامبيا لاستقلالهما . وعندما بدأ النضال من أجل التحرر في النصف الاول من الستينات في موزامبيق وروديسيا الجنوبية - زمبابوى اليوم - ارسلت جنوب افريقيا قواتها الى هذين البلدين للقتال الى جانب المستوطنين البرتغاليين والبيض . وعندما انهزم الاستعماريون في موزامبيق في ١٩٧٤ حرضت سلطات جنوب افريقيا المستوطنيين البيض على العمل على منع جبهة تحرير موزامبيق (فريليمو) من تولي السلطة . وعندما فشل عملاؤها من أن يفعلوا نفس الشيء في أنغولا في ١٩٧٥ ، ارسلت قواتها المسلحة والمرتزقة الاوروبيين لغزو هذا البلد .

وكان يمكن لجنوب افريقيا أن تتجاهل قرارات الأمم المتحدة وان تعزز قبضتها على ناميبيا لولا انهيار الامبراطورية البرتغالية في ١٩٧٤ وقيام عملية انهاء الاستعمار فيسي العالم عامة وفي افريقيا بوجه خاص . لقد غير هذان الحدثان التوازن السياسي في المنطقة ، وكان استقلال زمبابوى في ١٩٨٠ اللبسة الأخيرة في هذه العملية . وانتقلت القوات الوطنية ، التي تواجدت لزمن طويل حول نهر الزمبيزي ، الى الجنوب عند نهـر لمبوبو . ان كل هذا مضافا الى النضال الذى شنته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية جعل جنوب افريقيا تدرك انه لا يمكنها الاستمرار في تجاهل الأمم المتحدة وان عليها أن تفعل شيئا .

لقد حدث تصور لخطة متعددة الأشكال وقدمت هذه الخطة بمساعدة بعض البلدان الغربية . وكان نطاق هذه الخطة يشمل اراضي جنوب افريقيا نفسها والبلدان المجاورة بالاضافة الى ناميبيا والمجتمع الدولي . وقد دعت هذه الخطة الى انشاء قوة سياسية عميلة في ناميبيا ، هي تحالف تيرنهل الديمقراطي ، ولم تكن المهمة المحددة لهذه القوة العميلة هي أن تقاوم وتهزم ، أو على الاقل تضعف وتعيد ، سوابو باعتبارها

قوة سياسية فحسب ، بل كانت المهمة المحددة لها أيضا أن تضعف قوة سوابو العسكرية. وكان من المتصور أنه بمرور الوقت ، وبتأييد من جنوب افريقيا ، سيتمكن هذا التحالف من أحداث بعض التغييرات السياسية والاجتماعية والعنصرية الكافية لتمكينه من احراز نصر في العملية الانتخابية .

لهذا السبب تم انشاء ما يسمى بالمجلس الوطني ومجلس الوزراء والقوات اقليمية. كذلك أنشئت في ١٩٨٠ قوات اقليم جنوب غرب افريقيا . وبعد ذلك مد مجلس الوزراء المزعوم الخدمة الوطنية الالزامية التي كانت تطبق على البيض فقط ، لتشمل جميع العناصر التي تعيش جنوب اقليم الحدود الشمالية . وكان هذا التجنيد الالزامي مناورة عسكرية هامة تهدف الى منع سوابو من تولي السلطة في ناميبيا . كما كانت تهدف الى اضافة الطابع الناميبي على النزاع وتحويل الحرب الاستعمارية الى حرب مدنية .

وفي نفس الوقت كانت جنوب افريقيا تجاهد لتبدو كما لو كانت مستعدة لقبول حل دولي لمشكلة استقلال ناميبيا . وكان نظام بريتوريا مستعدا لاعداد خطة تظهره بمظهر المتعاون مع المجتمع الدولي ، ولكنها في نفس الوقت تعطل المفاوضات المدة الكافية لتمويل تحالف تيرنهامك الديمقراطي الى قوة انتخابية يمكن الاعتماد عليها ضد سوابو . وهكذا استمرت بريتوريا في محادثات لا نهاية لها واثبتت في نفس الوقت عدم استعدادها لأن تستكمل أقوالها ومفاوضاتها التي لا حصر لها بالاعمال والاجراءات اللازمة . ويجب النظر الى تكتيكات التسوية التي تتبعها جنوب افريقيا - عدم تحيز الأمم المتحدة ، ووضع هذا الطرف أو ذاك ، وما الى ذلك - في ضوء تلك المناورات .

وبحلول عام ١٩٨٠ كانت جميع المسائل المضمونية المتعلقة بقضية استقلال ناميبيا قد حلت . ولكن لم يكن من الممكن تحقيق تسوية لأن جنوب افريقيا العنصرية ، بتأييد من فريق الاتصال ، لم تكن راغبة في ذلك . لقد منع هذا التأيد ، المجتمع الدولي من تجاوز هذه التفاهات ، وأثر على مستقبل الامة الناميبية ، وأطال أمد الحرب والصراع الحاد ومعاناة شعب ناميبيا . ولم يكن هذا محل اهتمام جنوب افريقيا العنصرية وما يسمى بفريق الاتصال . بل كان الاهتمام منصبا على استغلال الوقت لبناء تحالف تيرنهامك

الديمقراطي المضاد لسواهو أو لتحويله الى قوة هائلة يمكنها أن تكسب التأييد الواسع بين جمهور الناخبين وان تعلن الاستقلال من جانب واحد اذا ما فشلت الوسائل الأخرى . اذا لم يكن الدعم الشعبي الساحق الذي تحظى به سواهو واضحا حينئذ لجنوب افريقيا ومؤيديها في الخارج ، فان هذه الحالة لم تعد قائمة منذ ١٩٨٠ فصاعدا بسبب الانتصار الذي حققه زانو في زمبابوى . ان نظام بريتوريا يدرك تماما ان التأييد الذي تحظى به سواهو في ناميبيا أمر مفروغ منه * .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وقد أعتقد لفترة من الزمن أن سوابو تستمد التأييد بصورة رئيسية ، ان لم يكن بصورة خالصة ، من الأهالي الناطقين بلغة الأوفامبو . ولكن حكومة جنوب افريقيا تكتشف ، مما يشير استياءها ، ان سوابو قد أقامت علاقات وثيقة جدا مع جميع الأهالي في ناميبيا ، بما في ذلك المجموعتان الاثنيتان الناما والدامارا ، وانها تتمتع بقبول واسع النطاق بينهم . وحتى الهيريرو ، الذين تعتبرهم جنوب افريقيا العنصرية الأعداء التقليديين للأهالي الناطقين بلغة الأوفامبو ، لا يكون عداء خاصا لسوابو .

وقد أثبت نظام بريتوريا المرة تلو الأخرى ، فعلا وقولا ، أنه لن يتحقق تقرير المصير والاستقلال لناميبيا ما لم يتأكد النظام من أن سوابو لن تحقق انتصارا . وان جنوب افريقيا العنصرية مستعدة لتسليم السلطة لحزب يشكل حكومة لديها احساس بالمسؤولية وتنظر الى جنوب افريقيا بعين الرضا ، أى حكومة صديقة لن تقيم علاقات دبلوماسية مع البلدان الاشتراكية . وفي الخطاب الأخير الذى ألقاه بيتر و . بوشا في الحملة الانتخابية في عام ١٩٨١ ذكر في مهرجان الحزب الوطني أنه :

” ما دامت حكومة الحزب الوطني قائمة ، فلن نسلم افريقيا الجنوبية الغربية لسلطة سوابو . ”

ويذكرنا ذلك بقول سميث : ” لن يتم ذلك في ١٠٠٠ سنة ” وتعديله فيما بعد الى : ” لن يتم ذلك وأنا على قيد الحياة ” .

وعندما وافقت جنوب افريقيا في عام ١٩٧٨ على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اعتقدت أن تحالف تيرنهل الديمقراطي ، الذى أنشأته ودعمته بموارد ومهارات كسبيرة ، سيحقق نجاحا كبيرا وسيهزم سوابو أو يعطل دورها ، وسيضمن لجنوب افريقيا حكومة صديقة في ويندهوك . ولم يتمكن تحالف تيرنهل الديمقراطي من تحقيق توقعات جنوب افريقيا . وفي الحقيقة لم يعد لتحالف تيرنهل الديمقراطي وجود . كما تم حل الجمعية الوطنية المزعومة وأعيد فرض الحكم المباشر من جانب جنوب افريقيا . وأما مجلس الدولة المزعوم - وهو خلف تحالف تيرنهل الديمقراطي الذى استهدف وضع دستور لناميبيا ونظام للحكم - فقد

ولد ميتا . وقد قبلت هذه الفكرة بالمعارضة حتى من أغلبية عملاء جنوب افريقيا . وبعد انهيار مجلس الدولة المزعوم جرى الحديث عن ما يسمى بمؤتمر لجميع الأحزاب . وما لا شك فيه أن جنوب افريقيا تود الاحتفاظ بناميبيا في المستقبل المنظور . واليوم ، فإن امكانية هزم سوابو في صناديق الاقتراع أقل من أى وقت مضى . فهي ستقضي على أى منافس لها في انتخابات تجرى تحت اشراف دولي . وسيكون انتصارها الساحق أكبر حتى من الانتصار الذى حققه الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوى (زانو) ، حيث انه يزيد بكثير في بعض التقديرات على ٨٠ في المائة .

ان للغرب مصالح اقتصادية ومالية ضخمة في ناميبيا وجنوب افريقيا . وقد تم بالفعل استثمار أكثر من ٢٠ بليون دولار في جنوب افريقيا وحدها . وتوجد فيها طائفة متنوعة من الأحجار الكريمة والمعادن الاستراتيجية . وتعتبر المملكة المتحدة وألمانيا الغربية من كبار مشتركي اليورانيوم النامبيي ، حيث تحصل المملكة المتحدة على ٥٠ في المائة من احتياجاتها من اليورانيوم من ناميبيا . وتشترك البلدان الأعضاء فيما يسمى بغريق الاتصال على نطاق واسع في استغلال موارد ناميبيا الطبيعية ، حيث ان ثلاثة منها تعتمد بصورة جزئية على اليورانيوم النامبيي لتوفير ما تحتاجه من الطاقة .

ولا بد من الإشارة الى أن هذه الأنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي ، لأن الأمم المتحدة أنهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في عام ١٩٦٦ . ولهذا ، يمكن للمرء أن يفهم الأسباب التي دعت الغرب الى السعي لضمان الوصول الميسر الى هذه الموارد المعدنية وذلك بضمان بقاء حكم الأقلية في جنوب افريقيا ، وتدعيم الآلة الحربية لجنوب افريقيا ، وباقامة نظام عميل في ناميبيا .

وتسعى الدول الخمس الى ايجاد حل يمكن معه ازالة مخاوفها المتصلة بتولي سوابو للسلطة . فما انفكت هذه الدول تعمل على وضع خطة تكفل لها الحفاظ على امتيازاتها وأملاكها في ناميبيا ؛ ومن هنا ينبع اصرار الدول الخمس على ما تسمى بالمبادئ الدستورية لناميبيا .

وقد بيد وأن الغرب غير مستعد لأية تسوية حتى في اطار نظام سياسي من نوع ويستمنستر ما دام الانتصار الساق والنجاح الباهر مضمونين لسوابو . هذه هي الديمقراطية التي يطبقونها .

ان خطة ناميبيا لها بعد دولي أيضا . فالعنصر الآخر الذي كان ينبغي له أن يسهم في هزم سوابو هو اقامة سلسلة قلاع على طول نهر كونينا على الحدود بين ناميبيا وأنغولا . وهذه المناسبة ، أدى ذلك الى تحويل ناميبيا الى منطقة عازلة كبيرة تحمي القلعة البيضاء في جنوب افريقيا . ويوضح ذلك أيضا أن العنصريين في جنوب افريقيا لا ينوون منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، لأنه لو كان في نيتهم ذلك لقاموا ببنا قوتهم العسكرية على طول حدود جنوب افريقيا مع ناميبيا بمحاذاة نهر أورانج . فكما فعلت اسرائيل في جنوب لبنان ، مد نظام الأقلية في بريتوريا ، بتشجيع من الدعم الغربي ، منطقته العازلة ٢٥٠ كيلومترا داخل أراضي أنغولا .

وتدعو الخطة الى زيادة حادة في ممارسة الضغط العسكري على سوابو في ناميبيا وفي أعمال العدوان الموجهة ضد أنغولا .

ان أية تسوية لموضوع استقلال ناميبيا في ظل انتصار لسوابو ستترتب عليها بالتأكيد آثار تدميرية لا يمكن توقعها على جنوب افريقيا العنصرية . فقد تؤدي الى غرس الشكوك لدى البعض والمخاوف لدى البعض الآخر . وقد تؤدي بالحزب الوطني وسياسات الفصل العنصري التي يمثلها الى الانهيار . وقد تزيد من جرأة وضجر الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا في مسعاهم للمساواة والحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي . وان العيب الرئيسي في مثل هذه التسوية بديهي بالنسبة للعنصريين . ولهذا فانهم بدأوا بتنفيذ سياسة ترمي الى اثاره التوترات واشاعتها والحفاظ عليها وزيادتها في الجنوب الافريقي . ومن هنا تأتي سياسة العدوان المباشر وغير المباشر ضد البلدان المجاورة واحتلال أراضيها .

ويعمل الغرب، دفاعاً عن مصالحه في المنطقة ، على ضمان أن تعطى القوات العسكرية لجنوب افريقيا مطلق الحرية والاذن بالانطلاق في زيادة عملياتها العسكرية في ناميبيا وأنغولا وزامبيا وزمبابوى وبوتسوانا وليسوتو وموزامبيق . ويزيد الغرب من كميات مختلف أنواع المساعدة المباشرة المقدمة على شكل تكنولوجيا ومعدات عسكرية لقوات جنوب افريقيا العدوانية . ويقوّى الغرب القوات العسكرية لجنوب افريقيا ويعززها بصورة كبيرة حتى تتمكن من القيام بالعمل نيابة عن بعض البلدان الغربية . ان تبادل الزيارات بصورة لم يسبق لها مثيل بين المسؤولين في جنوب افريقيا وكبار المسؤولين في القوات المسلحة والمخابرات والشرطة في البلدان الغربية ، يرهّن على هذا التواطؤ المتزايد بشكل لم يسبق له مثيل . وكل هذا يعتبر مكملاً لبناء القوة الغربية في القارة الافريقية ، التي ترمي الى عكس الهزائم العسكرية والسياسية التي أصابتها في العقدى الماضيين ، والقضاء على حركة التحرر الوطني .

ويمكن للمرء أن يفهم السبب الذى لا يمتكّن جنوب افريقيا ، المعتدية على أنغولا ، من أن تفلت من العقاب المعنوى في مجلس الأمن فحسب بل ويمكّنها من أن تنجودون أدنى أذى وحتى أن تكافأ باستعمال حق النقض لصالحها .

ويجب أن ننظر بنفس الطريقة الى المحاولات الجنونية التي جرت في وقت من الأوقات لرفض تعديل كلارك الذى يمنع المعونة السرية أو العلنية المقدمة من الولايات المتحدة الى الخائنين الانفوليين ضمن المدفوعات الى جنوب افريقيا .

ويمكن للمرء أن يفهم السبب الذى من أجله لا يسمح لجنوب افريقيا بأن تفلت من العقاب لاحتلالها غير الشرعى لناميبيا فحسب بل تجرى أيضاً مساعدتها على تقويض خطة استقلال ناميبيا التي وضعها الغرب بنفسه . وهذا يوضح الأسباب التي تمكن جنوب افريقيا العنصرية من تجاهل رأى العام العالمي بينما تدان سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها بعبارات لا غموض فيها .

ونظرا لهذه الحماية التي تقدمها بعض البلدان الغربية ، والسجل الماغي لحكومة جنوب افريقيا بشأن مسألة ناميبيا ، من الصعوبة ان نتصور انهم الآن مخلصون في مزاعمهم . وعلى العكس من ذلك فانهم قد يستغلون فترة الهدوء لاعادة تحسين مصنعهم الذى يصطنعون فيه العقبات المشروعة وغير المشروعة والعقبات ذات المظهر المشروع . ان براعتهم في ذلك الخصوص لا تعرف حدودا .

ولهذا فان النضال من اجل تحرير ناميبيا وجنوب افريقيا ينبغي ان يستمر بلا هوادة ولهذا فاننا نقول في موزامبيق : النضال مستمر .

السيد سليم (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفد تونس فسي كلمته اليوم امام الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا لا ينوى مطلقا ان يرجع الى مواضيع تدخل في عداد التاريخ الطويل المضطرب الذى يربط منظمتنا منذ انشائها بمسألة ناميبيا . ان ذلك التاريخ معروف تماما للجميع .

ولا ينوى وفدى ان يدافع مرة اخرى عن قضية شعب ناميبيا وعن حقوقه الثابتة فسي تقرير المصير والاستقلال . ان قضيته معروفة وحقوقه معترف بها .

ولا ينوى وفد بلادي هنا اليوم ان يجرى محاكمة لجنوب افريقيا ، وان كانت هذه المحاكمة مشروعة . ان النظام الخسيس الشان للفصل العنصرى قد ادين بشكل اجماعي . ان سياسة جنوب افريقيا التي تركز على القهر والقسر والعدوان ما فتئت موضع استنكار اجماعي . ان اساليبها التسويقية التي تركز على الاكاذيب وعلى حجج جديدة كاذبة قد فهمناها جميعا وكشفناها بالكامل . ان مؤامراتها وأهدافها الرامية الى تكريس احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وتكريس سيطرتها على الشعب الناميبي واستغلال موارده الطبيعية قد كشف عنها الستار الى الأبد .

ان قصدنا هو ان نعبر ببساطة مرة اخرى عن دهشتنا البالغة لأن مسألة يدركها الجميع وتحظى — كما يتضح من الكلمات التي تلقى في هذه القاعة — بتأييد المجتمع الدولي برمتها لم يتم حلها بشكل نهائي حتى الآن ، ولان ناميبيا المستقلة لم تر بعد ضوء النهار

ولم تحتل بعد مقعدها الشرعي في هذه القاعة ، بينا الأمم المتحدة ، التي فوضت اليها مهمة تحقيق استقلال ناميبيا ، تعقد في هذا العام الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

ان هذه الدهشة البالغة ليست ناشئة عن مانعة جنوب افريقيا في الموافقة على منح الاستقلال لناميبيا حيث ان هذه الممانعة قد حللناها منذ فترة طويلة واعتبرناها بمثابة رفض متعمد مسبق يتفق مع طبيعة نظام بريتوريا . ان دهشتنا ناشئة عن فكرة انه تم تحقيق بعض النجاح في تشويه المناقشة الخاصة بسألة ناميبيا . والوسيلة التي استخدمت تمثلت في الواقع في ادخال بعض اللبس في المناقشة بهدف اغفاء طابع هامشي على السألة الجوهرية المتعلقة بانها الاستعمار وبحق شعب في تقرير مصيره والانحراف بالمناقشة الى مسائل ثانوية تثار بطريقة مفتعلة ومن شأنها ان تثير الخلاف . وبهذه الوسيلة كانوا يأملون في احداث تصدعات في الاجماع الذي تحقق بشأن السألة الجوهرية . ان هذا في الواقع هو مخطط مستحيل . ان هذه الوسيلة ينبغي ان تعتبر " ميكافيلية " . وينبغي ان نلاحظ انه منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبخاصة منذ مؤتمر جنيف الهزيل الذي عقد في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، لم تعد المناقشات تتناول خطة الامم المتحدة للتسوية فحسب وانما تتناول ايضا ، قبل كل شيء مسائل غريبة عن هذه الخطة ؛ وهي مسائل لم تعرض مطلقا على الامم المتحدة ، كما أن الامم المتحدة ، من حيث المبدأ ، غير مطالبة بمناقشتها . ولن نتحدث عن هذه المسائل اليوم فهي لا تتعلق بكفاح شعب ناميبيا الشقيق لاستعادة كرامته واستقلاله . لقد اشرنا الى هذه المسائل في بياناتنا السابقة في الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الوحدة الافريقية والبلدان غير المنحازة وكذلك اجتماعات الجمعية العامة قد رفضت هذه المسائل صراحة . وقد رفضها مجلس الأمن ايضا في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) .

ان النقطة الاساسية اليوم هي تحديد الطرق والوسائل التي تنتوى الامم المتحدة

انتهاجها لحمل جنوب افريقيا على التعاون من اجل تنفيذ خطة الامم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا .

وبعبارة اخرى تتعلق المسألة بتحديد ما اذا كان تطبيق مبدأ تقرير مصير شعب ناميبيا وعلان استقلال ناميبيا يجب ان ينتظر حسن نوايا سلطات جنوب افريقيا ، ام اننا يجب ان نضع جنوب افريقيا في موقف لا تتمكن فيه من معارضة ذلك . كيف يمكن تحقيق هذا ؟

ان طريقة الاقتاع " المعنوى " التي تقول لنا بعض الدول الاعضاء في فريق الاتصال انها تستخدمها مع نظام بريتوريا قد أدت الى النتائج التي نراها جميعا : نفس الصلف ونفس الموقف المتحدى الذى يبيده هذا النظام والذى يؤكد رفضه المتعمد للتعاون لاسباب كاذبة رفضها المجتمع الدولي من قبل .

يبقى اذن ، وفي المقام الاول ، النضال البطولي الذى لا يعرف الكلل الذى يخوضه الشعب الناميبي الشقيق بقيادة مثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية "سوابو" . ونحن نعتقد ان انتصاره لا يحتمل الشك لانه يدخل في اطار منظور عملية تاريخية حتمية .

يبقى بعد ذلك اعطاء صيغة عملية لحقائق التضامن الدولي والتمسك بالاحكام الواردة في الميثاق ولا سيما العقوبات الالزامية التي سوف تحرم جنوب افريقيا من الوسائل التي تعتمد عليها في الاستمرار في صلفها وتحديها .

ان اولئك الذين يعارضون ذلك لا بد ان يقدموا دليلا مقنعا على ان الضغط المعنوى على جنوب افريقيا من شأنه وحده أن يدفع ذلك النظام الى التعاون باخلاص في خطة تسوية مسألة ناميبيا . والا فانهم سوف ييثون الشكوك الخطيرة حول مدى اخلاص نواياهم واعلاناتهم المؤيدة لتحرير الشعوب وحريتها . ونكرر لهم مرارا وتكرارا ان الحرية لا تتجزأ ولا يمكن ان تكون انتقائية .

لقد قرر مجلس الأمن في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) الصادر في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ انه اذا استمرت جنوب افريقيا في تعطيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فسوف ينظر في اتخاذ التدابير الملائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وهكذا عندما أبدى مجلس الأمن اصرارا شاملا فقد ارتفع الى مستوى مسؤولياته . وسوف نحكم عليه بالتالي بما يتخذه من قرارات .

ويمكن أن نتساءل أيضا ، في ضوء توافق الآراء العام بشأن مسألة ناميبيا وفي ضوء حقيقة ان اساليب تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد وضعت لكل الأغراض العملية ، ما اذا كانت الامم المتحدة من حقها أن تحدد الآن أجلا لكل المحادثات التي تجرى الآن وتقرر في نفس الوقت تاريخا يقرر فيه الشعب النامبيي مصيره ، وهو التاريخ الذي يعلن فيه استقلال ذلك البلد رسميا مرة واحدة وإلى الأبد .

وأخيرا يجب أن نعمل على سحب مسألة ناميبيا من جدول أعمال الجمعية العامة وأن نعمل ، في نفس الوقت ، على أن يجلس معنا هنا ممثلو ناميبيا المستقلة . ان العزيمة والاصرار اللذين تحلى بهما النامبييون والتزامهم المشرف بمبادئ الحرية والعدالة والقانون انما هي ضمانات للاسهام الايجابي الذي سوف يدعون الى تقديمه لتعزيز مبادئ الميثاق ولدفاع عن أغراض ومبادئ الأمم المتحدة ، لأن انتصارهم لن يكون ، في هذه المرحلة ، الا انتصارا للمبادئ التي تحكم أعمالنا داخل هذه المنظمة . وان مصير مسألة ناميبيا على يد الأمم المتحدة سوف تكون له دون شك آثار عميقة على مستقبل المنظمة ذاتها .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مهمة ومسؤولية تلبية التطلعات الوطنية لشعب ناميبيا الى حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تقعان بشكل كامل على عاتق هذه المنظمة .

لقد انقضت أربعة عقود من المناقشات والكلمات المعسولة ورغم ذلك لا يزال استقلال ناميبيا الذي طال انتظاره بعيدا عن متناول أيدينا . واليوم يستطيع المجتمع الدولي

أن يطالب بحق بالتنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والاستقلال الفوري لشعب ناميبيا .

ودون الدخول في تحليل تاريخي للسألة المطروحة أمامنا ، أود فقط أن أذكر بأنه منذ ١٩٤٦ ظلت سألة ناميبيا على جدول أعمال هذه الجمعية ، ومنذ ذلك الحين فان جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة قد نظرت في هذه السألة ، في وقت وآخر . واعتمدت قرارات لا حصر لها ، يعدّ تنفيذها الفعال اختبارا لفعالية منظمتنا ، ولكن نظام جنوب افريقيا العنصرى لم ينفذها حتى الآن .

في ١٩٦٦ ، أنهت الجمعية العامة بحكمتها انتداب جنوب افريقيا على اقليم جنوب غربي افريقيا وفي السنة التالية سلّمت ادارة هذا الاقليم حتى ينال استقلاله الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وعلاوة على ذلك ، نظرت محكمة العدل الدولية السألة في عدة مناسبات وفي ١٩٧٤ أصدرت المحكمة فتوى هامة ، قضت بموجبها بأن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وغير قانوني .

وفي ١٩٧٨ ، بعد مداول ستفيضة بذلت فيها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودول خط المواجهة كل ما تستطيع لتلبية طلبات حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتجددت الآمال حيث رأى الناس في ذلك القرار احتمال تحقيق استقلال فوري لشعب ناميبيا الذى يعاني . وكان هناك احساس واسع النطاق بالتفاؤل بأنه في نهاية المطاف يقترب يوم استقلال ناميبيا بسرعة . ولكن لسوء الحظ ، بالرغم من أفضل الجهود التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة ، والمرونة والحكمة السياسية اللتين أبدتهما المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا المكافح ، والنهج التوفيقى الذى أبدته دول خط المواجهة ، لم يمكن حتى الآن تنفيذ خطة الأمم المتحدة كما نص عليها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأسباب عدم التنفيذ ليست خافية على أحد ، وهي بوضوح التعنّست والتسويق اللذان تقوم بهما حكومة جنوب افريقيا وعدم توفر الارادة والتصميم السياسيين لدى بعض أعضاء فريق الاتصال الغربي .

تعتبر حكومتي ووفدي ان المحاولات المستمرة التي تقوم بها جنوب افريقيا العنصرية لتعطيل تنفيذ خطة الامم المتحدة بالاصرار على ربط استقلال ناميبيا بسألة دخيلة ليست لها صلة بالموضوع وهي انسحاب القوات الكومية من أنغولا ، غير مقبولة على الاطلاق . وهذه المحاولات لا تؤدي فقط الى تعطيل انها الاستعمار في ناميبيا بشكل ليس له مبرر ولكنها تشكل أيضا تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لأنغولا .

ان سألة ناميبيا مشكلة حق غير قابل للتصرف ولا يمكن انكاره لشعب في تقرير مصيره واستقلاله ولهذا فهي سألة تثير اهتمامنا جميعا . بينما مشكلة القوات الكومية في أنغولا ، من ناحية أخرى ، سألة تقع بشكل مباشر وكامل في اطار سلطة دولة مستقلة عضو في هذه المنظمة وفي نطاق حقوقها السيادية . ان الاصرار على الربط بين هاتين السألتين اللتين ليس بينهما أى رابط ، هو في رأيي عمل غير مسؤول وغير منطقي على حد سواء ، وهذه هي الأسباب التي تبعث على ارتياح وفدي ان يلاحظ ان المجتمع الدولي يرفض هذا الربط .

ان المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال ، الذى عقد في باريس في نيسان / ابريل الماضي ، قد رفض الربط وكذلك فعل العديد من الهيئات التابعة للجمعية العامة ، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفوق كل ذلك فان الجمعية العامة نفسها ، في دورتها الاستثنائية الطارئة الثامنة ، قد رفضت هذا الربط البغيض .

لقد اعتمد مجلس الأمن ، بعد مداولاته بشأن السألة في الشهر الماضي ، قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) الذى يعبر فيه عن استنكاره لرفض جنوب افريقيا الا مثال لقرارات المجلس ومصفة خاصة لاصرار الحكومة العنصرية على السألة الغريبة والدخيلة الخاصة بالربط .

كما أن منظمة الوحدة الافريقية ، في قرارها الخاص بشأن ناميبيا الذي اعتمد في المؤتمر التاسع عشر لرؤساء الدول أو الحكومات المعقود في اديس ابابا ، قد رفضت رفضا قاطعا مسألة الربط واعتبرتها عقبة خطيرة في طريق الجهود المبذولة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)

وفي هذه المرحلة الأخيرة من كفاح شعب ناميبيا لا ينبغي لهذه الجمعية العامة أن تنقل الى شعب ناميبيا الباسل الانطباع بأن المجتمع الدولي قد فقد الأمل في التوصل الى حل لمشكلة عزيزة عليه جدا هي استقلال وطنه الأم .

لا ينبغي أن نفقد الأمل أو أن تغيب عن انظارنا الحالة في الجنوب الافريقي أو أن نقلل من شأنها . لنسرع الخطى ، فقد آن الأوان بالتأكيد لكي نضمن بكل الوسائل الممكنة استقلال ناميبيا . وإذا ما استمرت جنوب افريقيا وأصدقاؤها في عدم الاصفاء بصوت الحكمة والعقل ، ينبغي للأمم المتحدة أن تطبق حقها القانوني والاخلاقي بـل والتزامها قبل شعب ناميبيا بالضغط على جنوب افريقيا واجبارها على احترام ارادة المجتمع الدولي .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى

سبعة عشر عاما منذ أن أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ومنذ أن أعلنت أن وجود جنوب افريقيا في ذلك الاقليم أمر غير شرعي ، وعمدت الى الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن اقليم ناميبيا . لقد مرّ اثنا عشر عاما منذ اكدت محكمة العدل الدولية عدم مشروعية استمرار تواجد جنوب افريقيا في ناميبيا ، وانقضت خمس سنوات منذ اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي ينص على الانتقال السلمي الى حكم الأغلبية في ناميبيا من خلال اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها . وعلى مر السنوات كانت مسألة استقلال ناميبيا من أكثر القضايا أهمية داخل المحافل المختلفة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره .

وكان اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في عام ١٩٧٨ انجازا أساسيا ،

فهو يتضمن اطار خطة شاملة لتحقيق استقلال ناميبيا ، وهي خطة قبلتها الاطراف التي يعينها الأمر بشكل مباشر وكذلك قبلها المجتمع الدولي . وما زالت تلك الخطة صالحة وهي تشكل الاطار الوحيد لحل مقبول دوليا لمشاكل ناميبيا .

لقد كان تفرد وأهمية القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هما بالتحديد ما تم التأكيد عليهما خلال مناقشة مجلس الأمن لمسألة ناميبيا في ايلول / سبتمبر . لقد كانت اعادة تأكيد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والحاجة الى التنفيذ الفوري لذلك القرار هما جوهر مناقشة المجلس والقرار الذي تم اتخاذه بعد ذلك . وقبل تلك المناقشة تشاور الأمين العام مع الاطراف المعنية بشأن المسائل المتعلقة فيما يتصل بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١ٹ٧٨) . وقد علمنا من تقرير الأمين العام أنه قد تم التوصل الى حلول لجميع المسائل المتعلقة فعليةا . ويبدو أن هناك مسألة واحدة قد ظلت دون حل فيما يتعلق بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وهي اتخاذ قرار بشأن النظام الانتخابي للمجلس الدستوري في ناميبيا .

ومن هذا المنبر أود أن أضم صوتي الى أولئك الذين حثوا حكومة جنوب افريقيا على أن تعلن الآن بصورة علنية اختيار حكومتها للنظام الانتخابي للمجلس الدستوري . ومن ثم قد يؤدي ذلك الى ازالة ما يبدو الآن انه المشكلة الوحيدة المتبقية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

كما أبرز تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن حقيقة أن مسألة تخرج عن نطاق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد برزت على السطح وسببت مشاكل كبيرة . وأشعر بذلك الى مسألة انسحاب القوات الكومية من أنغولا ، التي وضعت باعتبارها شرطا مسبقا لتنفيذ خطة الام المتحدة لاستقلال ناميبيا . وبالرغم من أن وفدي يسلم بأن تواجه القوات الكومية في أنغولا قد يثير مسائل ذات أهمية للبلدان في منطقة الجنوب الافريقي ، فان حق شعب ناميبيا في الاستقلال وتقرير المصير يجب ألا يرتفع بأي طريقة بمسائل خارجية .

ومن وجهة نظرنا لا يوجد بديل واقعي لعطية الاستمرار في المفاوضات . وسيأسف وفدي كثيرا اذا ما تعرض التقدم الكبير الذي تم احرازه بشأن القضايا المختلفة المرتبطة

بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) للخطر . ومن رأينا أنه ينبغي الاستمرار في استئصال جميع الطرق المؤدية الى تسوية سلمية . ويتضمن هذا اجراء حوار مع حكومة جنوب افريقيا اذا ما استلزم الأمر ذلك .

وقد اعتمد مجلس الأمن القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) في نهاية المناقشة المتعلقة بناميبيا التي جرت في شهر ايلول / سبتمبر من هذا العام في مجلس الأمن . وتؤيد حكومتي هذا القرار وبأسف وفدى لأن حكومة جنوب افريقيا لم تستجيب له . ونقدر التعاون بين المجموعة الافريقية ، وصفة خاصة بين دول خط المواجهة ، والروح التوفيقية التي أظهرتها والتي مكنت المجلس من اعتماد هذا القرار بشأن ناميبيا في ذلك الوقت .

ان روح التشاور والتوفيق بين الآراء تتناقض تناقضا حادا مع مشاريع القرارات بشأن الحالة في ناميبيا التي قدمها مجلس الامم المتحدة لناميبيا الى الجمعية العامة هذا العام ، وهي مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة (Part II) A/38/24 . وسيوضح وفدى وجهة نظره بشأن مشاريع القرارات هذه عندما نتخذ قرارا بشأنها في مرحلة لاحقة . ويكفي حالها القول بأننا نشعر بخيبة أمل وقدر من الاحباط نظرا لأن مشاريع القرارات ، من حيث المضمون والصياغة على حد سواء ، تمثل خطوة اضافية تبعدنا عما نعتقد أنه مقبول بشكل عام . واننا نرى أن مثل تلك القرارات تؤدي الى تقويض أو اضعاف الوحدة الدولية ، التي كانت من أكثر أدوات الأمم المتحدة أهمية في الضغط على جنوب افريقيا ، بدلا من أن تؤدي الى تدعيمها . وبعد أن درسنا بعناية مشاريع القرارات ، فقد خرجنا بانطباع مفاده أنه يبدو أن هناك تناقضا مطردا في اهتمام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالحصول على تأييد وتعاون عدد من البلدان التي دأبت على سانددة حق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال . وهذا موقف مؤسف من وجهة نظر وفدى ، وهو مؤسف لكل من شعب ناميبيا ومثليه ولمجلس ناميبيا نفسه ولتلك البلدان التي ترغب في اظهار دعمها السياسي وغير السياسي لقضية الشعب الناميبي هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى على حد سواء .

ويذكر الأمين العام في تقريره أن تحقيق تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا هو أيضا مفتاح مستقبل سلمي وتعاوني لجميع البلدان في منطقة الجنوب الافريقي . وتوافق حكومتنا على ذلك موافقة تامة . لقد أصبحت الحالة في تلك المنطقة متزايدة الخطورة . ان محاولة جنوب افريقيا زعزعة استقرار الاوضاع الداخلية في العديد من البلدان المجاورة ، غير مقبولة على الاطلاق . وفي ظل الظروف الحالية ، فان الحرارة والاحباط اللذين يشعر بهما السكان السود في تلك المنطقة ، سيزدادان حتما ، وسيزيدان من صعوبة التوصل الى الحلول السلمية التي تشتد الحاجة اليها . وتظل حكومة النرويج ملتزمة بالنهوض بالسلم والتقدم في منطقة الجنوب الافريقي المعذبة . وهذا الالتزام يترجم على نحو ملموس الى تعاون انمائي موسع مع العديد من بلدان خط السواحية . ونرى أن من الاهمية بمكان تعزيز اقتصاد الدول المستقلة التي تحكمها الاغلبية في الجنوب الافريقي ، وبالتالي التخفيف من اعتمادها الاقتصادي والتقني على جنوب افريقيا . كما أننا نسلم بضرورة تقديم المساعدة الانسانية الى هذا العدد الكبير من اللاجئين في المنطقة . وتسهم حكومة النرويج ماليا في عدد من مشروعات الأمم المتحدة ، وتتعاون بشكل وثيق مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وتدعم العديد من البرامج الثنائية التي تستهدف تلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين . وفي مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للجنوب الافريقي لعام ١٩٨٣ كانت النرويج من المساهمين الرئيسيين في معهد الامم المتحدة لناميبيا ، وبرنامج بناء الأمة الناميبية . وسيظل التزامنا بهذه الأنشطة راسخا .

السيد سيفو (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قيل الكثير على

مدى السنوات عن عجز الامم المتحدة عن تحقيق مقاصد الميثاق وضمان احترام مبادئه . ويوضح ذلك كل الموضوع في قضية استقلال ناميبيا .

ان المادة الاولى من الميثاق التي تحصى مقاصد الامم المتحدة ومبادئها تنص على أن :

" تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولا زالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، وتتـذرع

بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم اولتسويتها " .
ونظرا لعجزها الواضح عن اتخاذ " التدابير المشتركة الفعالة " ، من أجل تحقيق مقاصدها الأساسية ، لم تتمكن الامم المتحدة - السلطة الشرعية الوحيدة في ناميبيا - من ممارسة سلطتها في هذا الاقليم ، والاضطلاع بمسؤوليتها ازاء الشعب الناميبي . ونتيجة لذلك لا تزال ناميبيا اليوم في نفس الوضع الذي كانت عليه عند التوقيع على الميثاق والتصديق عليه عام ١٩٤٥ ، أى لا تزال تحت الاحتلال الاستعماري لجنوب افريقيا . ولم تصب - ح مقاصد الميثاق ومبادئه أقرب الى التحقيق - فيما يتعلق بناميبيا - ما كانت عليه في عام ١٩٤٥ .

وسما يشير الأسف العميق أن الامم المتحدة ، في مواجهتها لجميع المشاكل الدولية التي تطرح عليها - تغفل في حل قضية واضحة مثل قضية ناميبيا ، وفي مواجهة نظام غير قانوني فريد من نوعه ، مثل نظام بريتوريا ، وهو نظام عنصري لم يتجاهل فحسب كل هدف وكل مبدأ وارد في ميثاق الامم المتحدة ، بل انتهكها جميعا انتهاكا فاضحا . وسما يؤسف له أيضا أن عجز الامم المتحدة عن اتخاذ " التدابير المشتركة الفعالة " التي ينص عليها الميثاق ، قد عزز من تجرؤ هذا النظام على التماهي في سياساته غير القانونية وفشل في الاخلاقية .

وفي حين أن أحد المقاصد الهامة للامم المتحدة هو انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالسواوة في الحقوق بين الشعوب ، وأن تتمتع الشعوب بحق تقرير المصير ، فإن نظام جنوب افريقيا ، على العكس من ذلك ، ارتكز في سياسته الداخلية والخارجية على انكار تلك الحقوق بالنسبة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا على السواء . وعلاوة على ذلك ، ففي حين أن الهدف الاساسي للامم المتحدة يتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فإن نظام جنوب افريقيا ، عن طريق سياساته العدوان والتخريب التي ينتهجها ضد كل الدول المجاورة ، أصبح عقبة كؤودا تحول دون تحقيق هذا الهدف .

وبالإضافة الى ذلك فان المادة الأولى (٣) من الميثاق تنص على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا ، والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة أو الدين ، باعتبار ذلك هدفا آخر من أهداف الامم المتحدة . ولكننا نعلم أن السمة الرئيسية لنظام جنوب افريقيا هو سياسة التفرقة العنصرية والتمييز العنصري . وعلاوة على ذلك فان احترام بريتوريا لحقوق الانسان والحريات الأساسية ، ولا سيما فيما يتعلق بشعب ناميبيا ، معروف تماما ولا حاجة الى أن أقوم بتوضيحه .

والفقرتان الثانية والخامسة من المادة الثانية من الميثاق تدعوان كل الدول الأعضاء الى أن تفي في حسن نية بالالتزامات التي أخذتها على نفسها ، والى أن تقدم كل ما في وسعها من عون الى الامم المتحدة في أى عمل تقوم به وفق هذا الميثاق . كيف يتمشى سلوك بريتوريا مع هذه الاحكام ؟ والاجابة واضحة . فمنذ البداية طعنت بريتوريا في سلطة الأمم المتحدة على ناميبيا . ولم تقبل جنوب افريقيا قرارات الجمعية العامة ولا مقررات مجلس الأمن ، ولم تقم بتنفيذها . وفي واقع الأمر استخفت جنوب افريقيا علنا ، ودونا خوف من عقاب ، بجميع قرارات ومقررات الامم المتحدة . وفي هذا الصدد فاننا نلاحظ أن بريتوريا ، رغم انها الجمعية العامة لولايتها على ناميبيا ، لا تزال تحتل هذا الاقليم بصورة غير مشروعة . ورغم اعتماد خطة الامم المتحدة منذ خمس سنوات لا تزال بريتوريا تعيق تنفيذ هذه الخطة ، باثارة جميع أشكال الاعتراضات والمساائل الفريدة عنها . وهذا يمثل تعارضا واضحا وصريحا مع المادة الخامسة والعشرين من الميثاق ، التي بمقتضاها يتعهد أعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها .

وتقضي المادة الثانية (٤) من الميثاق بأن يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامهما . وتصعيد جنوب افريقيا لأعمالها العدوانية ضد أنغولا وغيرها من الدول المجاورة ، واحتلالها أجزاء من جنوب انغولا ، وتقويضها لاستقلال جيرانها السياسي وسيادتهم ، كلها تمثل انتهاكات واضحة لأحكام تلك المادة . وبالإضافة الى ذلك فان هذه الاعمال ، هي نفس الاعمال التي يشير اليها الفصل السابع من الميثاق ، والتي تستوجب اتخاذ تدابير فعالة - وهي تدابير منع حلفاء واصدقاء جنوب افريقيا مجلس الأمن من اتخاذها .

ويتعين التأكيد على أن أولئك الأصدقاء والحلفاء لجنوب إفريقيا قد أخفقوا في الوفاء -
 في حسن نية - بالتزاماتهم بموجب الميثاق . فهذه الدول - بتقديمها الدعم السياسي
 والدبلوماسي إلى بريتوريا ، والتعاون معها في المجالين الاقتصادي والعسكري - أبطأت
 الجهود التي تستهدف ترجمة مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة إلى حقيقة واقعة . إن الدول
 الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن بممارستها حق النقض لحماية بريتوريا من تلك التدابير
 الفعالة ، لا تسيء استخدام سلطتها فحسب ، بل إنها أيضا تشجع على تقويض هيبة ومصادقية
 الميثاق والمنظمة .

ورغم أنه كان ينبغي تطبيق المادة السادسة من الميثاق ضد جنوب افريقيا منذ وقت طويل عرقل أصدقاء بريتوريا وحلفاؤها اتخاذ مجلس الأمن لأي اجراء . ونتيجة لذلك ، لا تزال جنوب افريقيا عضوا في الأمم المتحدة ، رغم انتهاكها المستمر للميثاق . وقد أشار الأمين العام عن حق في تقريره عن عمل المنظمة عام ١٩٨٢ ، الى ما يلي :

" ان مجلس الأمن ، وهو الهيئة الرئيسية المعنية في الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، كثيرا ما يجد نفسه عاجزا عن اتخاذ اجراء حاسم لحل المنازعات الدولية ، كما أن قراراته تقابل بصورة متزايدة بروح التحدى أو التجاهل ممن يشعرون بأنهم من القوة بحيث يمكنهم الاقدام على ذلك " . (A/37/1 ، ص ٣)

ومضى يقول :

" ان اتخاذ التدابير الصارمة من أجل السلم العالمي منصوص عليه في الميثاق في الفصل السابع ، الذى اعتبر عنصرا رئيسيا في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة ، ولكن احتمالات اعمال مثل هذه التدابير تبدو الآن شبه مستحيلة في مجتمعنا الدولي المنقسم . ولقد اقتربنا بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعمها الفوضى " . (المرجع نفسه ، ص ٣)

وأقر بأن الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي تعتبر مثالا حيا على تلك الفوضى

الزاحفة . ونتيجة لفشل مجلس الأمن في تعزيز حظر توريد الأسلحة وفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، وهو نهج كان من شأنه أن ييسر حسم مسألة ناميبيا بشكل سلمي ، لم يعد أمام شعب ناميبيا المستعمر خيار الا تكثيف النضال المسلح . ومن المحتم أن يؤدي ذلك النضال المسلح الى المزيد من اراقة الدماء والمزيد من

الأحزان والدمار . إلا أننا ينبغي أن نذكر أنه لا ضخامة التضحيات ولا التفوق العسكري الساحق للمستعمر قد أخضع أى شعب مناضل من أجل استقلاله عبر التاريخ ، أو أجبره على التخلي عن قضيته المشروعة . ولهذا يكون من حماقة توقع أن يصبح شعب ناميبيا استثناء في هذا الصدد .

وينبغي أن نلاحظ كذلك أن أى تكثيف للنضال المسلح سيؤدى بدوره الى زيادة القمع الداخلي في ناميبيا وكذلك أعمال العدوان والتخريب ضد دول خط المواجهة . وبالنظر الى أنه لا يمكننا أن نتوقع من دول خط المواجهة ، بصفة خاصة ، وغيرها من القوى المحبة للسلام في كل مكان أن تقف مكتوفة الأيدي ازاء خروج بريتوريا على القانون ، فان من الحتمي أن تؤدى أعمال العنف ، وما يصاحبها من خسارة في الأرواح وتخريب للممتلكات ، الى أن يسود الاضطراب منطقة الجنوب الافريقي ، بل وقارة افريقيا بأسرها .

ونظرا لقدرة جنوب افريقيا على صنع الأسلحة النووية ، ليس صعبا أن نتخيل الصورة الكئيبة والأليمة لتتابع الأحداث . اننا في افريقيا نرتعد لهذه الفكرة ، ويدفعنا هذا للشعور بالمرارة والاستنكار لاستمرار التعاون النووى من جانب بعض الدول الغربية مع نظام بريتوريا العنصرى ، وهو حقيقة اتضحت بجلاء في الفقرة ٥٠ من ورقة العمل التي أعدتها امانة لجنة ال ٢٤ الخاصة ، والتي وردت في الوثيقة A/AC.109/743 . وتنص تلك الفقرة على ما يلي :

" وقد ازداد تطوير امكانيات جنوب افريقيا النووية كما تسارعت خطاه على نحو كبير نتيجة تقديم التعاون الى نظام الفصل العنصرى على مختلف المستويات من جانب بعض البلدان الغربية عن طريق المساعدة في استخراج اليورانيوم ومعالجة وتوفير المعدات النووية ونقل التكنولوجيا وتوفير التدريب وتبادل العلماء " . (A/AC.109/743 ، الفقرة ٥٠)

وكما يتبين من الوثيقة - الأمر الذى يدعو لسخطنا الشديد - لا يزال ذلك التعاون مستمر . واننا مقتنعون بأن الأسلحة النووية تشكل في حد ذاتها تهديدا لبقاء البشرية ، رغم تأكيدات المنظرين الزائفة بشأن الردع . ولهذا ليس من الصعب تصور خطورة ذلك التهديد عندما يمتلك نظام عنصرى خارج على القانون وغير مسؤول كنظام بريتوريا مثل هذه الأسلحة .

وتأمل اثيوبيا بصدق أن تدرك تلك الدول الغربية التي ما زالت تتعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى العواقب البعيدة المدى والخطيرة للغاية المترتبة على هذا التعاون .

واذا كان لنا أن نتعلم درسا من التاريخ ، فذلك أنه ما من شعب مستعمر سيتخلى عن حقه غير القابل للتصرف في أن يعيش في حرية واستقلال ويرضى بدلا من ذلك بالخضوع للاستعمار . ولهذا فانه من قبيل الحقيقة البديهية التاريخية أن شعب ناميبيا لن يستسلم أبدا للاحتلال غير القانوني لوطنه من جانب النظام العنصرى . والواقع أن شعب ناميبيا سيناضل ، وسيحقق الاستقلال من خلال ذلك النضال .

ومهمتنا في هذا الصدد هي التخفيف من التضرع البشرية التي ينبغي أن تبذل من أجل بلوغ ذلك الهدف الحتمي . وهذا هو السبب في أن اثيوبيا قد أيدت دائما وبإصرار الحاجة الى فرض جزاءات اقتصادية . وليس لدينا أدنى شك في أن هذا التدبير الاجبارى وحده هو الذى سيسهل تحقيق تسوية سلمية أسرع للمشكلة . ونؤكد من جديد لكل أولئك الذين يظهرون تأييدهم لتسوية سلمية للمشكلة ، أنه دون تصعيد الكفاح المسلح ، لن يعيد العنصريين الى صوابهم سوى برنامج شامل للجزاءات الاقتصادية الالزامية .

وأخيرا ، أود أن أختتم بالاعراب عن أمل اثيوبيا الخالص في أن يتمكن أصدقاء جنوب افريقيا وحلفاؤها - ان عاجلا أو آجلا - من الانضمام اليها في تأييد شعب ناميبيا في قضيته النبيلة من أجل تحقيق الحرية في وطن موحد ، مستقل وذى سيادة .

السيد أد متشيك (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في مسألة ناميبيا ، بعد مرور ١٧ عاما على انتهاء الأمم المتحدة لانتداب جنوب افريقيا لادارة ناميبيا ومطالبتها بانتهاء احتلالها لذلك البلد . وقد نوقشت هذه المشكلة مرارا في مختلف المحافل الدولية . وخلال هذا العام وحده ، تم النظر في مسألة ناميبيا في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، وفي المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال الذي عقد في باريس ، وفي الاجتماع التاسع عشر لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية . كما نوقشت المسألة في اجتماعات خاصة لمجلس الأمن .

وليس من قبيل المصادفة أن استرعى المجتمع الدولي الانتباه الى هذه المسألة ، لأن تحقيق استقلال فعلي لناميبيا ، التي يحتلها النظام العنصري في جنوب افريقيا بصورة غير شرعية ، يأتي على رأس قائمة مشاكل انتهاء الاستعمار . وتحيز غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما في ذلك جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ممارسة شعب ناميبيا ، على وجه السرعة ، لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أساس الحفاظ على وحدة بلده وسلامته الإقليمية ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر المتاخمة القريبة من الساحل . كما ندعو الى الانسحاب الكامل والفوري لقوات وادارة جنوب افريقيا من ناميبيا . ونحيد أيضا نقل السلطة بكاملها الى شعب ناميبيا من خلال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي اعترفت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بصفتها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا .

ان رأى الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء يظهر في مقررات عديدة للأمم المتحدة . ومع ذلك ، وبعد ٢٠ عاما من اصدار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبعد ١٧ عاما من صدور قرار الجمعية العامة الذى ينهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، لا يزال الشعب الناميبي يرح تحت نير عنصري جنوب افريقيا .

ان السؤال الذى يثار حقا هو : لماذا يحدث هذا ؟ والاجابة واضحة للمجتمع الدولي بأسره . ان المذنبين هم قادة نظام بريتوريا وحماة الامبرياليون والحقائق تؤكد أنه يوجد الآن في جنوب افريقيا تحالف ينذر بالشر بين عنصريي جنوب افريقيا والدول الامبريالية والشركات عبر الوطنية .

ان موقف الأمم المتحدة بشأن ناميبيا معروف تماما . اذ تشير مقررات مجلس الأمن والجمعية العامة والأجهزة الاخرى التابعة للأمم المتحدة ، بوضوح ، الى أن ناميبيا اقليم تحتله جنوب افريقيا احتلالا غير شرعي . ان وجود ادارة تابعة لجنوب افريقيا وآلاف الجنود التابعين لها في ناميبيا ، انما يتناقض مع قواعد القانون الدولي ومعايير ميثاق الأمم المتحدة ، لان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا انما يشكل عدوانا على شعب ذلك الاقليم . كما تشكل سياسة العنصرية والارهاب والعدوان التي تنتهجها جنوب افريقيا تهديدا خطيرا للتنمية الحرة المستقلة للبلدان الافريقية ، وللسلم والأمن الدوليين . وتمثل هذه السياسة جزءا لا يتجزأ من الحملة الشعواء التي تشنها الامبريالية الامريكية لقمع القوى التقدمية الديمقراطية وحركات التحرر الوطني ولزيادة تفاقم التوتر الدولي وخطر الحرب وسباق التسلح .

لا يزال نظام جنوب افريقيا العنصري يستخدم اقليم ناميبيا للقيام باعمال عدوان مستمرة ضد الدول المجاورة ذات السيادة . ان قوات جنوب افريقيا المعتدية المدججة بالسلاح ، والتي تتضمن العديد من المرتزقة من عدد من البلدان الغربية قد غزت أراضي أنغولا ووصلت الى رقعة مترامية الاطراف للغاية لزعة استقرار الوضع

السياسي الداخلي في تلك الدولة الافريقية ذات السيادة . وكانت هذه أيضا بمثابة محاولة لتخويف الشعب الانغولي ، وارغامه على أن يرفض التضامن مع شعب ناميبيا المكافح .

لقد أحاط وزير خارجية جمهورية أنغولا الشعبية في أيار/مايو من هذا العام مجلس الأمن علما بأن أعمال العدوان الاجرامية التي قام بها نظام جنـوب افريقيا العنصرى منذ ١٩٦٥ ، قد تسببت في وفاة عشرة آلاف مواطن أنغولي والحاق أضرار بالتملكات في أنغولا تقدر الخسارة الناجمة عنها بعشرة بلايين من الدولارات . ان العالم كله يعرف الآن ان الولايات المتحدة وغيرها من الدول المشتركة فيما يسمى بفريق الاتصال انما تهتم أساسا بالحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية في الجنوب الافريقي ، وهي لذلك تستخدم جميع الوسائل المتاحة لدعم نظام بريتوريا العنصرى . فهي في الأمم المتحدة تحمي جنوب افريقيا بمعارضة فرض عقوبات الزامية ضدها بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وهي تنتهك حظر توريد الاسلحة الذى فرضه مجلس الأمن على جنوب افريقيا فتقوم الشركات عبر الوطنية لتلك البلدان بلا حياء بنهب الثروة الطبيعية لناميبيا وتحقق أرباحها من عرق ودمـ الشعب النامبي . ووفقا لما جاء بالوثيقة A/AC.109/744 ، توجد في ناميبيا ٩٠ شركة غربية تمتلك معظمها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجنوب افريقيا . وتسيطر شركات جنوب افريقيا والشركات الغربية عبر الوطنية على القطاعات الرئيسية للاقتصاد النامبي ، وعلى صناعة التعدين التي تنتج ما يقرب من ثلثي صادرات ناميبيا ، وعلى حوالي نصف دخل الدولة . ووفقا للارقام المعتدلة للغاية ، يشكل صافي دخل الشركات الاجنبية المحتكرة ٤٥ في المائة من اجمالي الناتج القومي لناميبيا ، بينما يتم تصدير ٣٦ في المائة من اجمالي الناتج القومي في صورة ارباح وايــرات وضرائب . ولا يحصل سكان ناميبيا الاصليون ، الذين يشكلون أكثر من ٩٠ في المائة من السكان ، الا على أقل من ١٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي .

ان ما يندرج بالشر بصورة خاصة هو التعاون النووي للبلدان الغربية واسرائيل مع جنوب افريقيا وكما يؤكد تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تم تعزيز تنمية القدرة النووية بصورة ملحوظة والاسراع بها نتيجة لتعاون بعض البلدان ، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان وهولندا وسويسرا ، مع نظام الفصل العنصرى . وقد أخذ هذا التعاون أشكالا شتى ، بما في ذلك المساعدة في استخراج اليورانيوم الناميبى وتصنيعه ، والامداد بالمعدات النووية ، ونقل التكنولوجيا وما الى ذلك .

ان المصلحة المباشرة للدوائر الامبريالية للدول الغربية - وعلى وجه التحديد ، تلك الدول التي تشكل فريق الاتصال الغربى - في المزيد من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا ، وكذلك المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية للبلدان الأعضاء من منظمة حلف شمال الاطلسي ، انما تمثل العقبات الرئيسية في طريق تحقيق تقرير المصير والاستقلال للشعب الناميبى . هذا هو تفسير المناورات فريق الاتصال الغربى المكون من خمس دول في هذا الأمر المتعلق بالتسوية السلمية في ناميبيا . وترمي هذه المناورات الى فرض نظام استعمارى جديد على مستقبل ناميبيا . ولتحقيق هذه الاهداف بدقة تم ابتكار ما يسمى بربط التسوية في ناميبيا بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، في حين توجد هذه القوات هناك بناءً على طلب الحكومة الانغولية وبالاتفاق بين أنغولا وكوبا . ان المحاولات اللافتة للنظر من جانب الولايات المتحدة ونظام جنوب افريقيا العنصرى لايجاد هذا الربط لا تؤدى الى اطالة عملية انهاء استعمار ناميبيا فحسب ، ولكنها أيضا تشكل تدخلا صارخا ليس له ما يبرره في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا الشعبية . وقد أعلن هذا دون لبس أو غموض في المؤتمر التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة

الافريقية ، كما أعلنه المشاركون في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، الذي عقد في نيودلهي ، وتم اعلانه أيضا في المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال ، الذي عقد في باريس .

وقد اتخذت الغالبية العظمى للوفود نفس الموقف في المناقشة السياسية العامة في هذه الدورة ، وفي المناقشات التي تمت في اجتماعات مجلس الأمن في الشهر الماضي . وتؤكد بياناتها عن حق أن الولايات المتحدة قد جعلت الشعب الناميبي رهينة لمطامحها الامبريالية الذاتية في القارة الافريقية ، وقد أدانت هذه البيانات ، بل ورفضت ، محاولات جنوب افريقيا والولايات المتحدة لربط استقلال ناميبيا بأية مسائل أخرى لا صلة لها بالموضوع ، ولا سيما مسألة وجود القوات الكوبية في أنغولا . وفي هذا السياق ، أحاط ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام علما بأنه :

" من الواضح تماما بالنسبة لنا أنه اذا كان ذلك التحالف الشائن بين واشنطن وبريتوريا سوف يسمح له بالمضي قدما بهذا الاسلوب المخادع فان آمال ناميبيا في الاستقلال سوف تتبدد مرة أخرى لأعوام قادمة".

(S/PV.2481 ، ص ٥٨-٦٠)

تدين جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بحسم استمرار احتلال نظام بريتوريا العنصرى لناميبيا ، وتؤكد تأييدها الكامل لسوابو باعتبارها الممثل الوحيد والأصيل لشعب ناميبيا . ويدعو وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الى منح الاستقلال لناميبيا فوراً على أساس تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المسألة ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويؤيد وفد بلادي طلب البلدان الافريقيين أن يفرض مجلس الأمن جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . نحن نرفض رفضاً قاطعاً محاولات ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا أو بأية مسألة أخرى على الإطلاق . ونحن نعتبر أن هذه المحاولات تقوم على أساس الرغبة في ادامة الاستعمار في جنوب افريقيا .

تدعو جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الى تدعيم دور الأمم المتحدة في التوصل الى تسوية لمشكلة ناميبيا ، وذلك من خلال ضمان الرقابة الفعالة لمجلس الأمن . وأكرر مجلس الأمن وليس أية مجموعة أخرى من الدول - على جميع جوانب تحقيق ناميبيا - لاستقلالها الحقيقي .

وفي الختام يود وفد بلادي أن يشير الى العمل الكبير والمفيد الذي قام به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا دفاعاً عن مصالح شعب ناميبيا . اننا نعرب عن تقديرنا للسيد لوساكا ، سفير زامبيا لقيادته الماهرة لعمل المجلس .

سيؤيد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مشروع القرار الوارد في الوثيقة (Part II) A/38/24 ، لأن التدابير المقترحة فيه تستهدف تحقيق الحرية والاستقلال لشعب ناميبيا على نحو عاجل .

السيد باسي كامارا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا يزال

نظام بريتوريا العنصرى يؤخر مرة أخرى استقلال ناميبيا . ولكن الأمر يخطف في هذه المرة ان أن سلطات الفصل العنصرى تتحرك بتنسيق في اطار مناورة مشتركة مع بعض أعضاء فريق الاتصال .

وفي عام ١٩٦٦ انتهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا الذى كانت عصبة الأمم قد قررتة . ولكن جنوب افريقيا استمرت فى احتلالها غير المشروع لناميبيا متحدية بذلك الأمم المتحدة . وبعد انتزاع بعض التنازلات من كل الأطراف المعنية ، بما فيها الأمم المتحدة ، فان النظام العنصرى ، الذى يتمسك باستراتيجيته القائمة على استخدام تكتيكات لتحويل الانتباه عن هذه المسألة من أجل كسب المزيد من الوقت ، يواصل للأسف بالتآمر مع حلفائه ، المطالبة بمزيد من التنازلات . وبعد أن طالبت جنوب افريقيا بما أسمته " حيار الأمم المتحدة " طالبت بمشاركة ما أسمتها " الأطراف الداخلية " . ثم أثارت الصعوبات بعد ذلك فيما يتعلق بتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة فى فترة الانتقال وكذلك فيما يتعلق بنظام الانتخاب وعند ما رأت أنه يمكن التوصل لاتفاق حول كل هذه المسائل تجاوزت السلطات العنصرية ، لكسب مزيد من الوقت ، مسألة انتهاء الاستعمار فى ناميبيا وأثارت صعوبات جديدة لا تتعلق على أية حال بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وتشجعت جنوب افريقيا فى تحديها المستمر لسلطة الأمم المتحدة نتيجة لتأييد أولئك الذين حولوا أنفسهم الى فريق اتصال وزعموا أنهم يقومون بدور الوسيط المحايد . ويتمثل التناقض هنا فى أنهم يدعون من جهة أنهم وسطاء غير متحيزين ، ويواصلون من جهة أخرى تمويل اضعاف الصبغة العسكرية على نظام الفصل العنصرى من أجل استعمار لناميبيا .

اننا نعلم أنه فى ١٩٧٤ لم يعتمد مشروع القرار ، الذى طالب بطرد جنوب افريقيا من الأمم المتحدة بسبب انتهاكها المستمر للميثاق ، نتيجة لممارسة حق النقض من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن ، وجميعهم أعضاء فى فريق الاتصال بشأن ناميبيا . وقد أعاقوا أيضا فى ١٩٧٥ مشروع القرار الذى كان يطالب بفرض حظر شامل على تصدير الأسلحة لجنوب افريقيا . وفى عام ١٩٧٦ منع نفس هؤلاء الأعضاء ، مع غيرهم ، اعتماد مشروع القرار الخاص بفرض جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا . ويفسر هذا أسلوب الرفض المتعنت الذى تتبعه سلطات بريتوريا فى رفضها التعاون مع الأمم المتحدة لانها استعمار ناميبيا . ان

العمليات المستمرة التي يقوم بها نفس هؤلاء الأعضاء في مجلس الأمن لعاقة تطبيق الجزاءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا ، تؤدي الى زيادة صلف وتعنت جنوب افريقيا في تحديها للمجتمع الدولي .

ومن الواضح أن عملية إنهاء الاستعمار في ناميبيا لا علاقة لها بتواجد القوات الكوبية في أنغولا . ومن المناسب ، في هذا الصدد ، أن نذكر أولئك الذين يتصرفون وكأنهم يجهلون أن القوات الكوبية وصلت الى أنغولا ليس لمواجهة خطر متصور وإنما لوقف غزو قوات جنوب افريقيا العنصرية لأنغولا والتي كانت تهدد لواندا العاصمة . ونحن نعلم أن هذه المغامرة للعنصريين في جنوب افريقيا . قد تمت بالاشتراك مع بعض أعضاء فريق الاتصال . ان هؤلاء الذين لم يترددوا بالأمر في تأييد آخر قطعة من قلاع الاستعمار البرتغالي ضد ارادة شعوب المستعمرات البرتغالية في افريقيا في الحرية ، هم أنفسهم الذين يعارضون اليوم بالتعاون مع نظام الفصل العنصري ارادة الشعوب الافريقية في الاستقلال والسلم والتعاون .

ومادامت الحكومات الغربية ، وبصفة خاصة الحكومات الأعضاء في فريق الاتصال ، تواصل النظر الى المشكلات الافريقية خارج اطارها السليم ، فانها لن تتمكن من الحكم بطريقة موضوعية فيما يتعلق بأي اسهام ممكن من جانبها في حل هذه المشكلات . وبعبارة أخرى ، فان النظر الى المشاكل الافريقية في اطار الدعاية والتنافس بين الشرق والغرب فقط لن يؤدي الا الى زيادة تعقيد فرص البحث عن حل لهذه المشكلات ، التي ليست على سبيل المصادفة ، كثيرة الشعب بالقدر الذي يريد منا البعض في الغرب في معظم الأحيان أن نعتقده .

وبالطبع فان الذين يواصلون اليوم مساندة الاحتلال غير المشروع لناميبيا ضد حرية الشعب الناميبي ، قلما يتوقعون أن يظهر شعب ناميبيا الحر في المستقبل أى تفاهم معهم . ويصح ذلك أيضا بالنسبة لشعب جنوب افريقيا المقهور . ولذلك فاننا نناشد الحكومات

الفرنسية الأعضاء في فريق الاتصال أن تعمل وفقا لنصيحة الطبيب التي مؤداها أن درهما من الوظيفة أفضل من رطل من العلاج . ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال إعادة النظر بطريقة موضوعية وواقعية في سياستها الخارجية الحالية العنصرية المضمون والتمييزية في الواقع والتي تهدف أساسا الى سائدة نظام العنصرية المؤسسي في جنوب افريقيا . ونأمل أن تأخذ ناميبيا الحرة مكانها المشروع هنا في مجتمع الأمم .

السيد أوييو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان احتلال جنوب

افريقيا غير المشروع لناميبيا بعد مرور ١٧ عاما على اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الذي أنهى انتداب جنوب افريقيا على هذا الاقليم ، يمثل اليوم تحديا اساسيا موجهنا لمنظمتنا وللمجتمع بأكمله .

ان استمرار وضع استعماري مثل ذلك القائم في ناميبيا بعد مرور ٢٣ عاما على اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي اعترف بحق كل الشعوب في الحرية والاستقلال ، يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ وأهداف المنظمة وعدوانا على الأخلاقيات الدولية .

ان وجود الاستعمار في قارة حررت نفسها بالكامل تقريبا من هذه الظاهرة البغيضة يشكل اليوم انحرافا سياسيا مؤسفا لأنه يهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة .

ورغم الجهود التي بذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لاقتناع جنوب افريقيا بالاعتراف بسلطة الامم المتحدة على اقليم ناميبيا الدولي ، فان حكومة بريتوريا رفضت الانسحاب من هذا الاقليم وبذلك جعلت من المستحيل القيام بالعملية التي تؤدي الى تمتع شعب هذا الاقليم بحقه في تقرير مصيره .

ورغم اعتماد قرارات متتابعة من مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا ، فان جنوب افريقيا قد شجعتها الحجج التي تقدمها بعض الدول التي لا تزال تؤمن بأن النظام الاستعماري سيستمر في الوجود ، ولذلك فهي تواصل تبني تدابير ادارية وعسكرية غير مشروعة ترمي الى تعزيز وجودها في ناميبيا .

وبينما نلاحظ مع الارتياح جهود الأمين العام الجديدة بالثناء والرامية الى تحقيق تسوية نهائية عاجلة لهذا الوضع ، فان وفد بلادي لا تزال لديه بعض الشكوك فيما يتعلق برغبة بريتوريا الحقيقية في مفادرة ناميبيا . وفي الواقع يتزايد الشعور ، بسبب المناورات التسوية لجنوب افريقيا وحلفائها ، بأن المفاوضات الجارية تصبح أكثر جمودا يوما بعد يوم وسنة بعد أخرى . وتختلق حكومة جنوب افريقيا ذرائع واهية لوضع انواع من العقبات لحماية مصالحها والعمل أولا وقبل كل شيء على منع نجاح المفاوضات ، وبذلك تثبت رفضها للانسحاب من الاقليم الناميبي .

ان تدخل بعض الدول ومحاولاتها الرامية الى ايجاد حلول تتمشى مع مصالحها الاستراتيجية تؤدي الى زيادة تعقيد التقدم صوب تحقيق استقلال ناميبيا . ولكي تكسب بريتوريا الوقت ، فانها تفرض شروطا مسبقة لا يمكن تبريرها . وأحد هذه الشروط يعد في الواقع تحديا للمجتمع الدولي ، وهو محاولة جعل استقلال ناميبيا متوقفا على انسحاب القوات الكوبية من انغولا .

ان موقف وفد غابون فيما يتعلق بهذا المفهوم واضح لا لبس فيه . ونحن نرفض رفضا باتا أى ربط بين استقلال ناميبيا وتواجد القوات الكوبية في انغولا . ان تلك القوات موجودة هناك بسبب اتفاقات ثنائية أبرمت بسيادة كاملة . ولا يمكن ان تشكل تلك القوات تهديدا لجنوب افريقيا أو لأية دولة مجاورة لأنغولا . انها هناك ببساطة لمساعدة انغولا في الدفاع عن أراضيها وفي داخل حدودها ، ولم تقم ، حسب علم وفد بلادي ، بأى عمل عسكري أو سياسي فيما يتعلق بأية دولة مجاورة لأنغولا أو جنوب افريقيا . ان بريتوريا ، بهذه الذريعة الواهية التي لا يمكن أن تتخذ أكثر الناس سذاجة ، تقوم بارسال قواتها فيما وراء حدودها لنشر الموت وبث الرعب في البلدان المجاورة بل وتقوم باحتلال جزء من الأرض الانغولية . ولنقل بصراحة تامة ان جنوب افريقيا بسياساتها للفصل العنصرى هي خير اعلان عن الأفكار التي تعارضها هي نفسها في أنغولا .

ان استقلال ناميبيا ليس أمرا يؤخذ بسهولة ولا يمكن اخضاعه لأية ذريعة . وعند ما اعتمدت الدول الأعضاء في منظمتنا القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) بالاجماع لم يكن ذلك مجرد عمل قصد به النفاق ، بل الأمر على العكس ، فقد رغبت الدول الأعضاء في أن تقدم للشعب الناميبي الضمان بالتححر العاجل طبقا لروح الميثاق الذى يتمثل أحد مقاصده الجوهرية في وضع نهاية للاستعمار بجميع اشكاله باعتباره مصدرا لعدم المساواة والنزاع بين الشعوب .

اننا نؤيد المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) وشعب ناميبيا الشقيق الذى يناضل لتحقيق حريته . ونعتقد أن حل مشكلة ناميبيا يجب أن يقوم على اساس التطبيق الدقيق لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن خطة التسوية المتعلقة بناميبيا . ان تلك الخطة حددت الوسائل اللازمة لتحقيق تسوية سلمية لتلك المشكلة ودعت الى انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا ، واطلاق سراح جميع السجناء

السياسيين ، والغاء جميع التدابير المنفردة المتعلقة بالعملية الانتخابية التي اعتمدها نظام بريتوريا غير الشرعي ، وتنظيم الانتخابات تحت اشراف الامم المتحدة .

ان خطة الامم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والتي اعتمدتها ووافقت عليها كل الدول الأعضاء ، بما في ذلك الدول الخمس الأعضاء في فريق الاتصال ، لا تزال الأساس الصالح الوحيد لتسوية عادلة للمشكلة الناميبية .

وهذا هو السبب في أن وفدي يعتقد انه ينبغي لبعض أعضاء مجلس الأمن وفريق الاتصال - بدلا من أن يقدموا في مناقشتنا الاعتبارات التي لا تتصل بعملية إنهاء الاستعمار ، التي تقع أساسا في نطاق سلطة الامم المتحدة - أن يتخذوا موقفا أكثر حزما فيما يتعلق بتنفيذ خطة الامم المتحدة لتسوية مشكلة ناميبيا . ان الامم المتحدة وجميع الشعوب التي تعترف بالسلم والعدالة يجب أن ترفض قبول احتلال جنوب افريقيا لناميبيا كأمر واقع . ان مجلس الأمن ، الذي يمثل دوره في حفظ السلم والأمن ، ينبغي أن يعارض السياسة العنصرية والاستعمارية والارهابية والعدوانية لجنوب افريقيا ، ويرغم ذلك البلد على وضع نهاية لها ، باتخاذ تدابير قوية مشتركة تتضمن الجزاءات الالزامية الشاملة طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، حيث ان الوضع الذي أوجدته في الجنوب الافريقي سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا يشكل انتهاكا واضحا للسلم والأمن الدوليين .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٢١